مشاركة النساء من أين وإلى أين ؟
سؤال مطروح على ضمير الوطن

" دراسة عن درجة مشاركة المراة المصرية فى الكيانات السياسية و النقابية و سبل التغيير والإصلاح البنيوي والهيكلي لتعزيز مشاركة فاعلة للمرأة"

اعداد

احمد ابوالمجد المحامى والباحث الحقوقى

مراجعة

فاطمة رمضان النقابية والباحثة في الشئون العمالية

الفهرس

الباب	الصفحة
مقدمة	**3**
الباب الأول: المشاركة السياسية والمرأة	
أولا: المشاركة السياسية	**4**
ثانياً: لمحة تاريخية عن المشاركة السياسية للمرأة	**7**
ثالثاً: دور المرأة فى الحركات الاحتجاجية السياسية التي مهدت لثورة 25 يناير	**9**
رابعاً: المرأة المصرية وثمار الثورة (المرأة ومواقع صناعة القرار (بعد الثورة)- المرأة والدستور- القوانين وتمثيل النساء- المرأة والمجالس التشريعية)	12
الباب الثاني: المرأة والأحزاب	**20**
أولا: وضع الأحزاب في مصر	**20**
ثانيا:المرأة و الأحزاب في مصر	**21**
ثالثاً: خلاصة ما جاء فى برامج الأحزاب ونصيب المرأة فى دوائر صنع القرار داخل الأحزاب – تحليل (وجود المرأة في الأحزاب ووجودها في مراكز اتخاذ القرار- برامج الأحزاب والمرأة- المرأة والانتخابات التشريعية والأحزاب)	**37**
الباب الثالث: المرأة والنقابات	
أولاً: نشأة وتطور النقابات العمالية (نشأة النقابات العمالية ونبذة عن تطور التشريعات حتي 25 يناير- صعود الحركة العمالية ونشأة النقابات المستقلة)	**42**
ثانيا: أوضاع النساء في سوق العمل ودورهم في الحركة الاحتجاجية والنقابية (أوضاع النساء في سوق العمل- دور النساء في الحركة الاحتجاجية و النقابية)	**47**
ثالثا: المرأة المصرية و النقابات العمالية (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر- الاتحاد المصري للنقابات المستقلة)	**54**
رابعا: نشأة النقابات المهنية	**60**
خامساً: المرأة المصرية فى النقابات المهنية	63
الخلاصة	**66**
الباب الرابع: نتائج وتوصيات	**68**

مقدمة

مشاركة النساء من أين والى أين ؟ سؤال مطروح على ضمير الوطن فى فترة مخاض ثوري مأزوم. لذا وجدنا انه من الضروري أن تتبلور رؤية واضحة لتفعيل مشاركة النساء فى الحياة العامة ولتولى نصيبهم فى إدارة دفة الأمور العامة وعلى رأسها الأمور السياسية والنقابية ليساهمن بنصيبهن فى توجيه الوطن وإدارته، والانتصار لمبادئ الثورة الأساسية وعلي رأسها الحرية والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز علي أساس اللون أو الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي أو النقابي.

فالمرأة المصرية بالرغم من نضالها الطويل الذي يمتد بجذوره فى تاريخ مصر وتاريخ البشرية, وعلي الرغم من دورها البارز في حكم وإدارة أمور البلاد في الدولة المصرية القديمة، إلا أنها الأكثر تعرضا للإجحاف لحقوقها الآن وبخاصة حقها فى المشاركة فى الحياة العامة. فعادت ما تكون التضحيات والمعاناة من نصيب العمال والفلاحين والفقراء عموماً وفي القلب منهم النساء. فعادت ما تتعرض المرأة الفقيرة لاضطهاد مزدوج كونها امرأة وكونها فقيرة في نفس الوقت. ثم تكون السلطة و الثروة والإدارة والقرار من نصيب غيرهم. ومن المؤلم أن يستمر ذلك الوضع حتى بعد ثورة 25 يناير.

لذلك تم التركيز في هذه الدراسة على ضرورة التقصي حول الواقع السياسي للمرأة بشكل عام، وعلي الواقع الحزبي والنقابي للمرأة المصرية بشكل خاص.

كما اهتمت هذه الدراسة بواقع الأحزاب السياسية والانتخابات والنقابات المهنية والعمالية والدور الذي تلعبه المرأة المصرية داخل هذه الكيانات ، ومدى أهمية ومركزية هذا الدور وغيره بالنسبة للحزب آو للنقابة ، لذلك فقد تم العمل على رصد المتغيرات السياسية والحزبية قبل وبعد الثورة للأحزاب والنقابات المصرية.

ونود من خلال هذه الدراسة الإجابة علي عدد من التساؤلات وأهمها:

1- ما وضع المشاركة السياسية في مصر بشكل عام، وما وضع مشاركة المرأة السياسية؟
2- هل هناك اختلاف بين دور المرأة في الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والسياسية ودورها في الأحزاب والنقابات؟ ولماذا؟
3- ما هو وضع المرأة في الأحزاب السياسية والنقابات سواء المهنية والعمالية من حيث العضوية، أو وجودها في المراكز القيادية ؟
4- إلي أي مدي تعزز برامج الأحزاب، ولوائح النقابات ضرورة تفعيل دور المرأة سواء بداخلها أو في المجتمع والسياسية العامة؟
5- ما مدي انعكاس ما جاء في برامج الأحزاب، ولوائح النقابات علي تمكين المرأة، ورفع نسبة تمثيلها سواء داخل هذه الكيانات أو في المجالس التشريعية أو في الوظائف العامة؟
6- ما هي العقبات التي تحول دون مشاركة فاعلة للمرأة المصرية سواء في الممارسة السياسية بشكل عام، أو فى العمل الحزبي والنقابي بشكل خاص؟.
7- ما هو دور هذه المؤسسات وغيرها لكي يكون للمرأة وجود وفاعلية في السياسة العامة بشكل عام، وداخل الأحزاب والنقابات بشكل خاص، بشكل يتناسب مع وجودها في المجتمع والدور التي تلعبه في حركات التغيير سواء السياسية أو الاجتماعية.

<u>صعوبات واجهت الدراسة</u>

- كان من أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة عدم توافر المعلومات وإتاحتها سواء كان ذلك فى الأحزاب السياسية أو فى النقابات لأسباب كثيرة منها :-

1- عدم وجود مصادر معتمدة للمعلومات يمكن الاعتماد عليها كمرجع بحثي فالكثير من الأحزاب والنقابات لا تمتلك مواقع إلكترونية أو نشرات دورية تصدر باسم النقابة أو الحزب , وفى حالة وجود الموقع الإلكتروني على شبكة المعلومات في كثير من الأحيان تكون المعلومات غير محدثة بطريقة دورية.

2- -تضارب المعلومات التي تصدر من قيادات وممثلين الأحزاب والنقابات وخاصة فيما يتعلق بعدد العضوية أو نسبة وجود النساء داخل الحزب والنقابة ويرجع ذلك بسبب تعمد قيادات الأحزاب أو النقابات في بعض الأحيان إخفاء المعلومات لعدم الكشف عن الحقائق أو لتوظيف المعلومات لصالحهم فى المعارك الانتخابية فى مواجهة خصومهم فى الانتخابات الداخلية داخل الحزب أو النقابة .

3- عدم وجود معلومات خاصة بالمرأة في الكثير من الحالات حتي في الإحصائيات الحكومية.

- المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، والتغيرات المتعددة التي مرت بها البلاد على كافة المستويات. فخلال ما يقرب من أربعة سنوات على المستوى التشريعي حدث تغيير للدستور لأكثر من ثلاث مرات كما تغيرت العديد من القوانين التي تنظم المشاركة السياسية, وعلى مستوى الأنظمة السياسية وتعاقب الحكومات المختلفة حدثت تغيرات جذرية متعاقبة, كانت تستدعى إعادة النظر فى الكثير من المعلومات وتحديثها ومتابعتها .

- حالة السيولة التنظيمية سواء في الأحزاب أو النقابات المستقلة وذلك نظرا لحداثة التأسيس، والتي أدت في فترة قصيرة إلي انقسامات واندماجات سواء في الأحزاب أو النقابات. وكذلك حركات متعددة لاستقالات جماعية أو فردية من أحزاب، وبدرجة أقل في النقابات.

لكن كانت محاولة التغلب على هذه الصعوبات بالاعتماد على مصادر متعددة وتحديث المعلومات أول بأول ولقاءات مكثفة مع الكوادر والقيادات النسائية الحزبية والنقابية اللَّاتي ساهمن بقوة فى توفير المعلومات وتقديم التوصيات التي خرجت بها الدراسة .

الباب الأول

المشاركة السياسية والمرأة

أولا: المشاركة السياسية

اتفق الباحثين من شتي الاتجاهات علي أن المشاركة في الانتخابات سواء كانت في شكل الترشح لخوض الانتخابات، أو الذهاب للتصويت ليست هي الشكل الوحيد للمشاركة السياسية، وإن كانت هي أكثر المظاهر وضوحاً وتعبيراً عن المشاركة السياسية. لذا لا يجب البحث في نسب المشاركة في الانتخابات سواء في التصويت أو في الترشح باعتباره الصورة الرئيسية للمشاركة السياسية، بل يجب أن ندرس إلي جانبه مشاركات أخري مثل عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات سواء الخدمية أو الجمعيات و جمعيات حقوق الإنسان، أو الاحتجاجات الجماعية والفردية.

فقد ذهب د. وحيد عبد المجيد[1] إلي أن " أن علماء الاجتماع السياسي قد قدموا شكل هرمي يغطي كل أشكال المشاركة السياسية، وأن هذا الشكل قابل للتطبيق في كل النظم السياسية بهدف الوقوف علي دراجاتها في ارتباطها بنماذج المشاركة السياسية المتعددة التي يضمها الهرم، الذي يأتي تقلد المنصب السياسي أو الإداري في قمة هذا الهرم، ويمثل أقصي درجات المشاركة ثم تأخذ درجاتها في الهبوط والتناقص إلي أسفل القاعدة، وهو التصويت باعتباره أدني مستوي من مستويات أشكال التعبير عن المشاركة السياسية، **وهو علي النحو التالي:**

تقلد منصب سياسي أو إداري- السعي نحو منصب سياسي أو إداري- العضوية النشطة في التنظيم السياسي (كالحزب)- العضوية العادية في التنظيم السياسي- العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي- العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة- لمشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية- الاهتمام العام بالسياسة- التصويت

وقد توسع د. مصطفي كامل السيد في تعريف المشاركة السياسية فذكر بأن دراسات المشاركة السياسية لم تعد تقتصر علي دراسة التصويت باعتباره الصورة الأساسية للمشاركة السياسية، وإنما أصبحت تدرس إلي جانبه صور أخري قانونية مثل عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الفكرية، وجماعات المصالح بصفة عامة. بالإضافة إلي صور غير قانونية مثل استخدام المال في العمل السياسي عندما يتجاوز حدود معينة تفوق ما يسمح به القانون كاشتراكات في الأحزاب السياسية أو كتبرعات صغيرة معلنة.

وأكمل مصطفي كامل السيد بأنه لم تعد تقتصر دراسة المشاركة السياسية، علي دراسة السلوك الفردي المتنوع الأشكال ما بين التصويت، أو الاتصال الشخصي بصانعي السياسة والقرار ، وإنما تمتد أيضاً إلي السلوك الجماعي، وهو متنوع بحسب من يقوم به، فقد يشمل الاحتجاجات الجماعية من مسيرات ومظاهرات وإضرابات، وذلك لأنها تسعي إلي التأثير علي صانعي السياسة العامة، وذلك لدفعهم لاتخاذ قرارات معينة أو الامتناع عن اتخاذ قرارات أخري، وتتسع المشاركة السياسية أيضاً لدراسة أعمال المعارضة التي تستخدم القوة والسلاح[2]

---

[1] - التطور الديمقراطي في مصر، البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان- تحرير د. وحيد عبد المجيد، 2003 ص 232

[2] - د. مصطفي كامل السيد، مقدمة كتاب حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، ص 9، مركز البحوث العربية، تحرير وإعداد د. مصطفي كامل السيد بمشاركة د. كمال المنوفي، 1996

وقد امتد الأمر إلي أن الأعمال التي تعكس أو تساند مطالب معينة لتغيير بعض السياسات أو المسئولين التنفيذيين أو التشريعيين أو الحزبيين، هي صور للمشاركة السياسية من حيث أنها تستهدف التأثير علي عملية صنع السياسات العامة إما مباشرة بطرح مطالب معينة بخصوص هذه السياسات، أو بطريقة غير مباشرة بالدعوة أو السعي إلي تغيير المسئولين عن صنع هذه السياسات.

وتختلف طرق المشاركة طبقاً للخلفية الاجتماعية للمشاركين في السياسة، فهناك صور فريدة ينفرد بها الفلاحين وأخري ترتبط بالعمال، وأخري للمثقفين، ويختلف تأثير صور المشاركة السياسية من طبقة لأخرى ومن فئة لأخرى، ففي الفلاحين كنا نجد أشكال مثل احتلال الأرض، وحرق المحاصيل، والامتناع الجماعي عن دفع الإيجارات، في حين نجد الإضراب، والاعتصام، ميزة للعمال في مشاركتهم السياسية [3]

ويري الدارسون أن الجماعات ذات التأثير الأكبر في توجيه النظام السياسي ووضع السياسات العامة هي تلك الجماعات التي تتعدد طرق مشاركتها أو وسائل تأثيرها علي النظام السياسي، وذلك انطلاقاً من أنه كلما تعددت هذه الطرق كلما زادت فرص استجابة النظام السياسي لهذه المطالب، وخصوصاً كلما تكرر استخدام هذه الطرق زمنياً، ولهذا يميز الدارسون بين الجماعات التي تستخدم طرق المشاركة بكثافة، وتلك التي لا تستخدمها إلا لماما.

ففي الوقت الذي تقتصر فيه مشاركة الغالبية العظمي من الشعب المصري علي الإدلاء بالصوت في الانتخابات، وبشكل أقل كثيراً حضور اجتماع نقابي أو حزبي وطرح مطالب محددة. أو مساندة حزب معين أو مرشح معين، ثم تنعدم مشاركته لحين الانتخابات التالية. نجد أن الطبقة المالكة لأدوات الإنتاج، ومعها أدوات صياغة الرأي العام، إذا كانت طبقة مهيمنة، فإنها تستخدم كل مؤسسات صياغة الوعي والنظام التعليمي، وأجهزة الإعلام، بل والنظام السياسي والمؤسسات الحكومية من أجل نقل رؤيتها للعامل، وقيمها ومعاييرها الخلقية إلي سائر طبقات المجتمع الآخري [4]

ولا يعني هذا أن امتلاك أبواب الوعي الصحيح، وطرق التأثير في النظام السياسي منعدمة لدي الطبقات الخاضعة، والدليل علي ذلك أنه إذا كانت الطبقة السائدة في المجتمع، أي التي تمتلك أدوات الإنتاج الرئيسية فيه، عاجزة عن إنجاز مشروعها، والذي يحقق أيضاً بعض الفائدة لطبقات المجتمع الآخري، فإنها تعجز عن فرض هيمنتها علي المجتمع. أي أن البرجوازية أو الطبقة المهيمنة هي الطبقة التي تحقق نفعاً عاماً للمجتمع في مرحلة تاريخية معينة، فليست الهيمنة مجرد ضحك علي الذقون، وإنما هي إدعاء بالحق في توجيه المجتمع استنادا إلي قدرة مؤكدة قائمة علي حل أزمات المجتمع الأساسية بكفاءة في لحظة تاريخية محددة، وإذا لم يحدث هذا فلن تستطيع فرض هيمنتها علي المجتمع. ففي المجتمع الليبرالي يسمح للطبقات الخاضعة بأن تبلور هيمنتها المضادة، من خلال امتلاك الوعي الصحيح بمكانتها في المجتمع وقدرتها علي الوصول إلي أوضاع أفضل لها وللمجتمع ككل، من خلال ممارستها لحق التنظيم المستقل من خلال النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية[5]

هذا وتتوقف المشاركة السياسية للمواطن علي جماعته المرجعية، أي إلي تلك الجماعة التي ينتمي إليها ويسترشد بها في سلوكه السياسي، فإذا كانت تلك الجماعة تمتلك الثقة بنفسها وتحث علي المشاركة،

---

[3] - المصدر السابق ص9

[4] - المصدر السابق ص9

[5] - المصدر السابق ص15

حتي ولو كانت مستويات الدخل أو التعليم منخفضة، فمن المحتمل أن تكون مستويات المشاركة السياسية عالية.

أما إذا كانت العقلية السائدة بين أفراد طبقة أو جماعة ما توحي بعدم قدرتها علي تغيير الأوضاع المحيطة بها، وعدم مصداقية المشاركة السياسية، فإن ذلك سيقترن بانخفاض للمشاركة السياسية، وعلي ضوء ذلك فإنه يتحدد مستوي وقنوات المشاركة السياسية لكل طبقة أو فئة اجتماعية.

هذا ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي جرت في مصر منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، من نمو دور للرأسمالية المصرية في الاقتصاد في المجتمع وفي السياسية، فقد ارتفعت أنصبة الرأسمالية المصرية في الاستثمارات في كل القطاعات، وكذلك أصبحت جمعية رجال الأعمال، والجمعيات الفكرية التي تتحدث باسمهم من أنشط الجمعيات العاملة في البلاد، وأعلاها صوتاً، كما أن حضور رجال الأعمال في دوائر صنع القرار أصبح ملموس، حيث نري الآن رجال الأعمال يرأسون الوزارات المهمة.

ومع نمو هذه الشرائح وبروز وجودها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ازداد حرمان بقية طبقات المجتمع من عمال وفلاحين وموظفين وغيرهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وضاقت عليهم مؤسسات النظام التنفيذية والتشريعية، فلم تعد تعكس هذه المؤسسات أي صورة لفئات وطبقات المجتمع المختلفة، ولم تعد تعبر عن مصالح هذه الفئات والطبقات، ولا عن أرائها في التغيير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي بدأت الجماهير تخرج عن الأطر الرسمية، فانخفضت نسبة مشاركتها في الانتخابات، وازداد اللجوء للطرق الآخري للتعبير عن المشاركة السياسية.

وقد بدأت مرحلة جديدة من الصراع الطبقي في مصر منذ بداية الألفية الواحد والعشرون وذلك من خلال نمو حركات الاحتجاج سواء الاجتماعي أو السياسي، بداية من الاحتجاج علي ما يحدث في فلسطين في الانتفاضة الثانية، وتضامناً مع الشعب الفلسطيني، وكذلك احتجاجا علي ضرب العراق 2003. وبعدها بدأت حركات ضد التوريث أو التمديد ونشأت معها حركات اجتماعية كحركات الفلاحين ضد الطرد من الأراضي الزراعية، أو حركة العمال للاحتجاج علي سوء الأوضاع والمطالبة بتحسينها، أو احتجاج الأهالي لانقطاع المياه، أو عدم وجود الخبز أو غيرها. وقد كانت كل هذه الحركات الاحتجاجية هي جزء أساسي من الإعداد لثورة 25 يناير، وكلها كانت خارج ما يسمونه بالأطر الرسمية للمشاركة السياسية.

ثانيا: لمحة تاريخية عن المشاركة السياسية للمرأة

لقد احتلت المرأة منذ أقدم العصور مكانة متميزة في المجتمع المصري، لم تصل لها مثيلاتها في معظم المجتمعات القديمة الآخري، فقد تميزت الحضارة المصرية القديمة باحترام شديد لوضع المرأة، وتمتعت النساء في مصر القديمة بحقوق اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية مساوية لما للرجل من حقوق. وقد عبر الفن المصري القديم عن مكانة المرأة المساوية للرجل من خلال مختلف أشكال التعبير الفني، فتبدو المرأة في اللوحات والتماثيل مساوية لزوجها في الطول، كما تصور الأعمال الفنية التي

ترجع إلي مصر القديمة مشاركة المرأة للرجل في مختلف أنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية[6]

وذكرت الصدة وأبو غازي أن البطالمة عندما حكموا مصر حاولوا فرض القيم اليونانية التي تقوم علي التمييز بين الرجل والمرأة لصالح الرجل، وذلك عن طريق إصدار قوانين تحرم المرأة من التصرف في أملاكها، ولكن التقاليد المصرية كانت أقوي من القوانين التي فرضت، كما جاء ذلك فيما كتبه الرحالة والمؤرخين غير المصريين عن الوضع المميز للمرأة المصرية.

أما علي الصعيد السياسي فقد وصلت المرأة منذ عصر الأسرات الأولي في التاريخ المصري القديم إلي أعلي المناصب السياسية بما في ذلك تولي العرش. فمن ميريت نيبت والتي ذكر لها التاريخ أنها نجحت في إعادة تنظيم الدولة بعد فترة الاضطراب، إلي خنتكاوس أم الملوك في الأسرة الخامسة إلي حتشبسوت ابنة الملك تحتمس الأول التي حكمت في الأسرة الثامنة عشر، وتميز عهدها بالرخاء والاستقرار، والتي دعمت نفوذ مصر الخارجي من خلال التجارة ونشر الثقافة المصرية في المحيط الإقليمي[7]. هذا بخلاف أمهات الملوك وزوجاتهم في مصر القديمة والآتي كان لهن دور بارز في الكفاح ضد الغزاة والمعتدين.

وفي القرن الثالث عشر الميلادي أسست شجرة الدر ذات الأصل الأرمني لدولة المماليك، وذلك بعد أن شاركت في تحقيق النصر علي لويس التاسع في المنصورة. وطوال العصر الإسلامي في مصر برزت شخصيات نسائية لعبت دورا هاما في الحياة السياسية والاجتماعية .

وقد شهد التاريخ خروج المرأة المصرية جنباً إلي جنب مع الرجال للتصدي للغزاة في كل العصور، بداية من الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت، واستمر نضالها عقب خروج الحملة الفرنسية. فقد شاركت النساء في حركة احتجاج شعبي ضد السياسة المالية للعثمانيين. واستمرت مشاركة النساء للرجال في الدفاع عن المدن المصرية في كل العهود، فمن دمنهور ، إلي رشيد والتصدي لحملة فريزر 1807[8]، وصولا إلي الإسكندرية والتصدي للأسطول الانجليزي كما جاء في مذكرات الشيخ محمد عبده الذي ذكر أن النساء والرجال تحت المطر ونيران المدافع كانوا يعملون علي نقل الذخائر للمجاهدين.

كما شاركت المرأة المصرية في ثورة 1919 مشاركة واسعة النطاق، وكانت أولي المظاهرات لها يوم 16 مارس 1919، وشارك فيها 300 سيدة أعددن خطاب احتجاج علي نفي زعماء الأمة، وعلي تنكيل الاحتلال بالمظاهرات السلمية، وسلمنه لمعتمدي الدول الأجنبية في مصر[9]

وفي عام 1938 دعت السيدة هدي شعراوي بصفتها ممثلة للمرة المصرية إلي عقد مؤتمر لنساء الشرق في القاهرة من أجل دراسة القضية الفلسطينية، ونصرة شعب فلسطين. كما شاركت لطيفة

---

[6] - هدي الصدة، عماد أبو غازي ، مسيرة المرأة المصرية"علامات ومواقف" الجزء الأول، المجلس القومي للمرأة ، 2001، ص16

[7] - المرجع السابق، ص20

[8] - المرجع السابق، ص26

[9] - المرجع السابق، ص74.

الزيات في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وانتخبت وهي ما زالت طالبة سكرتيرا عاما للجنة سنة 1946، وهي اللجنة التي قادت كفاح الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني في تلك الفترة[10]

وفي نفس العام أصبحت عايدة فهمي أول عاملة عضو مجلس إدارة نقابة عمالية، والتي تبنت إلي جانب مهام وظيفتها قضايا العمال والعاملات، واكتشفت أن مجالات الترقي والتقدم في الشركة متاحة للرجال والموظفات الأجانب فقط، فقادت حملة مع زملائها لتكوين نقابة تدافع عن حقوقهم. وفي عام 1957 رشحت نفسها لانتخابات مجلس الأمة، ولكنها لم تنجح. وقد مثلت عايدة العمال في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية[11] وقبلها ظلت أم كلثوم نقيبة للموسيقيين لسنوات، دون أن يجرأ أحد للترشح أمامها.

وقد ناضلت النساء منذ عشرينات القرن الماضي من أجل الحق في الانتخاب والترشح، إلي أن نالت هذا الحق في عام 1956 في الدستور.

وفي تطور الدساتير انعكاس للحقوق التي انتزعتها المرأة المصرية في كل مرحلة تاريخية. ففي الوقت الذي نص دستور 1921 م3 علي حظر التمييز علي أساس الأصل أو اللغة أو الدين، لكنه جاء خالياً من حظر التمييز علي أساس الجنس. وإن جعل التعليم الأولي إلزامي للمصريين سواء للبنين أو البنات م19.

وجاء دستور 1954م3 لكي يضيف لما جاء بدستور 21 بشأن حظر التمييز، التميز علي أساس الطوائف الدينية أو الآراء السياسية أو الاجتماعية، وتجاهل مرة آخري التمييز علي أساس الجنس، ولكنه أعطي للنساء الحق في الانتخاب وفقاً للشروط التي يضعها القانون.

وأتي دستور 1956 ليحظر التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أوالدين أو العقيدةم39، كما نص في م15،م18 علي كفالة الدولة لدعم المرأة وحماية الأمومة والطفولة، وتيسير الدولة للمرأة للتوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة.

واستمر حظر التمييز بسبب الجنس في دستور 1971، بالإضافة لكفالة الدولة للأمومة والطفولة وحماية النشء والشباب، وإن كان يحمل في طياته (بخلاف التمييز في التطبيق) النظرة المحافظة للمرأة ولتقسيم الأدوار الذي يري في المرأة المسئول عن الأسرة وعليها لكي تعمل أن توفق ما بين عملها وواجبها نحو أسرتها. فقد جاء في م11 "تكفل الدولة للمرأة التوفيق بين واجباتها نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية"، وأضاف دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلاميةم11. وفي تطور تاريخي سوف نأتي لذكره فيما بعد، أجاز (تعديل م62 سنة 2007). دستور 71 أن يتضمن القانون حد أدني لمشاركة المرأة في مجلسي الشعب والشورى.

ثالثاً: دور المرأة في الحركات الاحتجاجية السياسية التي مهدت لثورة 25 يناير

[10] - المرجع السابق، ص112

[11] - المرجع السابق، ص120

لقد شهد المجتمع المصري ميلاد عدد من الحركات الاجتماعية والسياسية الاحتجاجية التي أدت دورها على الساحة السياسية كتمهيد لثورة 25 يناير وما بعدها، وفى هذا الشأن يمكننا الإشارة إلى ثلاث حركات سياسية أساسيه (كفاية -6 ابريل- تمرد) نظرا لطبيعة الدور الذي قامت بها داخل المجتمع المصري , وللدور الذي قامت به القيادات النسائية فى هذه الحركات .

حركة كفاية

هي تجمع فضفاض من مختلف القوى السياسية المصرية تم تأسيسه فى 2005 وذلك ضمن عدد من الحركات التي تأسست في ذلك الوقت لرفض التجديد لمبارك، أو التوريث لأبنه، فرفعت شعار لا للتمديد لا للتوريث .

ضمت الحركة العديد من الكوادر والقيادات النسائية مثل **الدكتورة كريمة الحفناوي والأستاذة بثينة كامل والأستاذة جميلة إسماعيل** وعاصرت حركة كفاية نشاط كبير للمدونات المصريات مثل **نورا يونس ورشا عزب.**

بالرغم من أن منصب منسق الحركة لم تتولاه أي قيادة نسائية منذ تأسيس الحركة لكن كان للقيادات النسائية فى الحركة دور بارز فى جمع التوقيعات وفى الحشد للمظاهرات والتواجد فيها بكثرة في المقدمة والهتاف. مما جعل نظام مبارك يفكر في كيفية كسر الحركة من خلال كسر النساء بها. و كانت أحداث يوم 25 مايو 2005 دليل علي ذلك، فقد كان هذا اليوم هو يوم الاستفتاء على تعديل المادة 76 الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، وهو التعديل الذي اجبر النظام عليه بسبب ضغط القوي السياسية المطالبة بالتغيير وضمنها كفاية. وتصاعدت أصوات كثيرة من قبل المعارضة المصرية تنتقد ما وصف – التغيير الشكلي – للمادة 76 لأنهم على مختلف طوائفهم رفضوا التعديلات التي أجريت على المادة وأفرغتها من مضمونها ، وأعلنت احتجاجها وتنظيمها عدد من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية أمام نقابة الصحفيين وأمام نقابة المحامين وأمام ضريح سعد زغلول .

ونقلت العديد من وسائل الإعلام العالمية والمصرية الخاصة وكذلك المدونات قيام البلطجية التابعين للنظام الحاكم في كل أماكن الاحتجاج، منها قيامهم أمام نقابة الصحفيين بالتهجم على عدد من الصحفيات والناشطات السياسيات بالضرب و تمزيق ملابسهن والتحرش الجنسي بهن، منهن عبير العسكري وشيماء أبو الخير بجريدة الدستور ونوال على صحفية بجريدة الجيل.

وتقدمت عدد من الصحفيات والناشطات من ضحايا ما سمي وقتها " بالأربعاء الأسود " ببلاغ للتحقيق في ما تعرضن له إلا أن النائب العام أصدر قراره بحفظ التحقيقات في الواقعة لعدم الاستدلال على الجناة.

وقد أدى حفظ التحقيق إلى تقدم بعض الناشطين بإفادات إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة للاتحاد الأفريقي حيث تقدمت منظمات المجتمع المدني المصرية بالدعوي التي حملت رقم 323 لسنة 2006، و المقدمة نيابة عن 4 من الصحفيات و الناشطات اللاتي تعرضن للاعتداء تضمنت 9 اتهامات ضد الحكومة المصرية بانتهاك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، الذي صدقت عليه الحكومة المصرية وأصبح ملزماً لها وجزءاً من التشريع المصري في 20 مارس 1984.

وضمت الاتهامات استهداف الناشطات و الصحفيات بالعنف الجنسي و الجسدي , وانتهاك حقهن في المساواة في الحماية القانونية ، حقهن في الكرامة وعدم التعرض للمعاملة القاسية والمهينة وحقهن في محاكمة منصفة و فعالة في حرية التعبير, وحقهن في التجمع السلمي , وحقهن في الصحة النفسية والجسدية , تقصير الدولة في مسؤوليتها تجاه حماية النساء من العنف وفي ضمان استقلال النيابة العامة , وقد صدر بعد ثماني سنوات من الاعتداءات على الصحفيات والناشطات فى مارس 2013 قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تدين الحكومة المصرية و يطالب الحكومة بإعادة فتح

التحقيقات ومحاكمة المتهمين ودفع 57 ألف جنيه تعويضا لكل شاكية عن الأضرار الجسدية والنفسية وألزمت اللجنة الحكومة بتقديم تقرير خلال 180 يوم بشأن تنفيذ الحكم.

حركة 6 ابريل

حركة شباب 6 أبريل هي حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت سنة 2008، أنشأها بعض الشباب المصري. ظهرت الحركة في الساحة السياسية عقب الإضراب العام الذي تمت الدعوة له في 6 أبريل 2008 بدعوة من عمال غزل المحلة، وتضامن القوى السياسية مع الإضراب، فتبناه الشباب وبدؤوا في الدعوة إليه كإضراب عام لشعب مصر، بغض النظر عن الآراء المختلفة حول مدي نجاح الدعوة للإضراب العام في ذلك اليوم إلا أن الحركة بدأت مع هذه الدعوة لذا سمت نفسها شباب 6 أبريل[2]. أغلب أعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أو حزب سياسي معين وتحرص الحركة على عدم تبنيها لأيدلولوجية معينة حفاظا على التنوع الأيديولوجي داخل الحركة.

ومن ابرز قيادات الحركة النسائية **انجي حمدي** أحد كوادر الحركة وعضو المكتب السياسي **وأسماء محفوظ** . وقد تعرضت الكوادر النسائية فى الحركة للعديد من الملاحقات الأمنية أبرزها ما تعرضت له الناشطة السياسية **إسراء عبد الفتاح** التي شاركت العديد من الشباب المصري في الدعوة لإضراب 6 أبريل 2008 في مصر ضد "الغلاء والفساد"، وذلك على موقع فيس بوك وهي عضو حزب الغد.

حيث تم إلقاء القبض عليها يوم 6 أبريل واقتيدت إلى قسم قصر النيل للتحقيق ووجهت لها السلطات المصرية تهمة التحريض على الشغب. وظلت محتجزة حتى تم الإفراج عنها في 14 أبريل 2008.. ولكن وزير الداخلية المصري أصدر قرار باعتقال إسراء مرة أخرى بدون أسباب وتم الإفراج عنها في 23 أبريل 2008 .

وكذلك ما تعرضت له الناشطة بالحركة **أسماء محفوظ** حيث حققت النيابة العسكرية المصرية يوم 14 أغسطس 2011 معها بتهمة "الإساءة إلى المجلس العسكري" عبر ما تكتبه على صفحتها على موقع تويتر وتعليقها في أحد القنوات الفضائية عن المجلس العسكري. قررت النيابة إخلاء سبيلها بكفالة 20 ألف جنيه مصري واستمرار التحقيق معها في الاتهامات المنسوبة إليها ثم العفو الكامل عنها بعد الإفراج عنها.

حركة تمرد

حركة تمرد أو حملة تمرد، هي حركة معارضة مصرية دعت لسحب الثقة من محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية السابق، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة. انطلقت "تمرد" في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في 30 يونيو 2013 ، وتمكنت من جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من محمد مرسي- وبغض النظر عن الآراء المختلفة تجاه حركة تمرد وعلاقتها بالمجلس العسكري، وأراء البعض في كونها قد تم استخدامها من قبل المجلس العسكري- إلا أننا هنا سوف نبحث عن دور المرأة في الحركة.

تشكلت قيادة الحركة من لجنة مركزية لإدارة مظاهرات ٣٠ يونيو، من 25 شخصا منهم أكثر من 12 سيدة منهن **منى سليم وشيرين الجيزاوي ومى وهبة وياسمين الجيوشى** وفى اللجنة الإعلامية **آية حسنى وريهام المصري وشيماء التونى،** وفى لجنة الإعاشة ومهمتها توزيع الطعام والمياه على المعتصمين **نانسي مليجى،** وفى اللجنة الطبية **رشا سليم وأية عبد الله** ، كما تولت **إيمان**

المهدي، لجنة الموارد، وهى لجنة لجمع التبرعات من أعضاء الحملة، وتوزيعها على اللجان المختلفة فيما أشرفت **مها أبو بكر** على اللجنة القانونية.

ومن الملاحظ أن دور المرأة والمساحة المخصصة لها فى الحركات الاحتجاجية اكبر بكثير من دورها فى الأحزاب (كما سنري لاحقا). وهذا الدور كان يتنامى فى الحركات الاحتجاجية بمرور الوقت لنصل إلى حركة تمرد والتي يقترب تمثيل المرأة فى اللجنة المركزية لها لحوالي 50% من النساء, مما يعكس الاستعداد والرغبة فى التضحية التي تتميز بها النساء فى الحركات الاحتجاجية, فدائما تكون فى الصفوف الأولى للمواجهة ودائما تستهدفها الأنظمة القمعية وتحاول كسرها وذلك لكسر الحركة الاحتجاجية نفسها. لكن بمجرد انتصار الحركات الاحتجاجية وتحقيق أهدافها يستولى الرجال على مقاعد الصفوف الأولى والمناصب القيادية وأماكن صناعة القرار (فيما عدا بعد الاستثناءات علي المستوي الأعلى)، ونكتشف بعد ثورة أن أسس التمييز ضد المرأة ما زالت موجودة، وبالتالي يظل الوضع في مجمله علي المستوي العام علي ما هو، بغض النظر عن استثناء هنا أوهناك.

رابعاً: المرأة المصرية وثمار الثورة

علي الرغم من الدور الهام الذي لعبته المرأة المصرية في كل حركات التغيير سواء السياسية أو الاجتماعية التي مهدت لثورة 25 يناير وأثناء أحداث الاعتصام وما بعدها طوال أكثر من ثلاثة سنوات، إلا أن هذا لم ينعكس في تمكين سياسي لها سواء علي مستوي المراكز القيادية في الدولة، أو علي مستوي الدساتير والقوانين.

<u>المرأة ومواقع صناعة القرار (بعد الثورة)</u>

بعد ثورة 25 يناير حظيت المرأة بحقيبة واحدة فى حكومة **عصام شرف** حيث احتفظت فايزة أبو النجا بوزارة التعاون الدولي. أما عن **حكومة الجنزوري** فقد ارتفع عدد الحقائب التي حظيت بها المرأة إلى **ثلاث حقائب** هي التخطيط والتعاون الدولي, والتأمينات والشئون الاجتماعية, والدولة للبحث العلمي.

وقبل انتخاب الدكتور محمد مرسى قطع على نفسه وعدا بتمكين والعمل على اتساع المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء ووضع سياسات تدعم المساواة ومناهضة العنف تجاههن، إلا أن هذا الوعد لم يتحقق. فقد جاء تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور **هشام قنديل** مخيب للآمال حيث قام باختيار **سيدتين فقط** هما الدكتورة **نجوى خليل** وزيرة للتأمينات، والدكتورة **نادية زخارى** وزيرة للبحث العلمي، وهو الأمر الذي يعيد إلى الذاكرة نهج سياسات الحزب الوطني فى تمثيل النساء ومشاركتهن الضعيفة، حيث كان تمثيل المرأة فى الحكومة السابقة عليها كان أعلى من حكومة الدكتور قنديل التي جاء تمثيل النساء فيها حوالي 5.7% فقط.

كما جاء قرار السيد رئيس الجمهورية (المعزول) محمد مرسى بتشكيل فريق رئاسي ومساعدين بدون معايير خاصة بالتشكيل فجاءت معيبة وغير مبررة أو مفهومه على الإطلاق، فكان نصيب النساء ثلاث سيدات هن **(د. باكينام الشرقاوي أستاذة العلوم السياسية، والكاتبة الصحفية سكينة فؤاد، والدكتور أميمه كامل، عضو اللجنة التأسيسية للدستور)** أثنين منهن ينتمين إلى تيارات إسلامية, وسرعان ما استقالت الكاتبة والصحفية سكينة فؤاد . كما أن الدكتور مرسى لم يف بوعوده بتعيين امرأة فى منصب نائب الرئيس.

وعلى مستوى حركة المحافظين، سبقت حركة المحافظين التي تمت فى أغسطس 2011 توقعات بتولي سيدة واحدة على الأقل منصب محافظ غير أن هذه التوقعات لم تتحقق وأوضح وزير التنمية المحلية أن السبب وراء استبعاد المرأة من هذه الحركة هو الفراغ الأمني الذي تشهده البلاد وأكد على أن المرأة

"غير قادرة على النزول للشارع لحل مشاكل الجماهير فى الوقت الحالي على الأقل[12] وجاءت أيضا كل تعيينات المحافظين التي تمت بعد 30 يونيه خالية تماما من جود المرأة على عكس ما كان متوقعا.

ثم جاءت وزارة حازم الببلاوى والتي تشكلت من 37 وزير كان بينهم ثلاثة وزيرات هن وزيرة الصحة **مها سيد زين العابدين** ووزيرة الإعلام **درية شرف الدين** ووزيرة البيئة **ليلى راشد اسكندر** بنسبة تصل إلى 7 %، كما ضمت الهيئة الاستشارية (مستشاري الرئيس) امرأة واحدة من ستة مستشارين هي السيدة سكينة فؤاد كمستشار للرئيس فى شئون المرأة .

وفي حكومة إبراهيم محلب الأولى كانت فيها 4 وزيرات، حيث بقيت **ليلي اسكندر ودرية شرف الدين،** وتولت **ناهد العشري** وزارة القوي العاملة، **وغادة والي** وزيرة التضامن والعدالة الاجتماعية، وبذلك كانت نسبة المرأة من الوزارات 10.8%.

وفي حكومة محلب الثانية كان عدد الحقائب الوزارية التي حصلت عليها المرأة، أربعة حقائب، حيث بقيت **غادة والي وناهد العشري، وبقيت ليلي إسكندر** بعد نقلها من وزارة البيئة بسبب اعتراضها علي استخدام الفحم، ونقلت لوزارة التطوير الحضاري، كما تولت **نجلاء الأهواني** وزارة التعاون الدولي.

كما جاء تعيين أول سيدة كرئيس حي خطوة ايجابية ففي 9 سبتمبر 2013 اجري الدكتور على عبد الرحمن محافظ الجيزة حركة تغييرات محدودة بين رؤساء الأحياء، من بينهم سيدة، حيث كلف **عزة أحمد شريف** للعمل رئيساً لحي الدقي وكانت تشغل منصب مدير عام الإدارة العامة لشؤون الوحدات بالديوان العام.

المرأة والدستور:

جاء تشكيل لجنة التعديلات الدستورية (2011) بلا أي تمثيل للنساء، كما أن الإعلان الدستوري (2011) في المادة 32 ألغت الكوتة للنساء.

كما أن تمثيل النساء في الجمعية التأسيسية الأولى لوضع الدستور كان ضعيف، فقد كان عدد النساء 6 فقط من أجمالي أعضاء الجمعية التأسيسية وهو 100 عضو، منهم 4 من الحرية والعدالة، تمثيل النساء في الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور 7 فقط. كما أن جلسات الاستماع كانت صورية ولم يؤخذ بمطالب النساء في الدستور[13]

وبذلك خرج دستور (2012) لا يعبر عن مطالب النساء ولا يوجد عليه توافق من كافة فئات الشعب. حيث لم يذكر بشكل واضح مسألة عدم التمييز ، فقد تم الاكتفاء بالنص علي أن المواطنون لدي القانون متساوون في الحقوق والواجبات العامة. كما جاء في م10 أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام، وتولي الدولة

---

[12] - تقرير حالة المرأة المصرية بعد ثورة 25 يناير مزيد من التهميش والانتهاك، الشبكة العربية، 25 مايو 2012 ، لمزيد من التفاصيل انظر: www.anhri.net/wp

[13] - ورقة غير منشورة لمؤسسة قضايا المرأة

عناية خاصة للمرأة المعيلة والأرملة والمطلقة. والمادة بهذه الصياغة أثارت القلق والمخاوف من تأويلها بشكل يأتي علي حساب النساء وما كسبوه من مساحات عبر مراحل النضال المختلفة.

بعد 30 يونيو تم تشكيل لجنة العشرة لعمل مسودة الدستور وقد خلت تماماً من أي تمثيل نسائي بحجة أنهم تم اختيارهم طبقاً لمناصبهم ونظرا لأن النساء غير موجودة في المناصب العليا فلا يوجد تمثيل نسائي ولكن المنظمات النسويه اقترحت عليهم أن يكون معهم خبيرات نسويات أو أن يكون معهم في الأمانة العامة للجنة نساء ولكنهم لم يأخذوا بهذه الاقتراحات مما يوضح أن هناك تعمد لتهميش النساء[14].

وتم تشكيل لجنة الخمسين لتعديل الدستور وكان عدد النساء بها 5 نساء فقط وبتجاهل تام لمطالب النساء والمنظمات النسويه بتمثيل عادل للنساء إن لم يكن مناصفة فلا يقل عن الثلث.

خروج دستور 2012 المعدل في يناير 2014 بتحسن نسبياً في الحقوق والحريات. وفيما يخص حقوق المرأة، فعلي الرغم من المطالبة بكوته للنساء، إلا أن م11 جاءت خالية من النص بشكل صريح على كوته للنساء في البرلمان والمناصب القيادية والعامة. وقد تم النص فقط على كوته في المحليات تساوي الربع للشباب والربع للنساء علي أن تتضمن هذه النسبة تمثيل مناسب للمسيحيين وذوي الإعاقة م180. وذلك يعتبر تقدم علي الرغم من أن كلمة تمثيل مناسب والتي تفسر بتفسيرات تحد من مشاركة المرأة سياسياً.

كما خرج الدستور وعليه عدة اختلافات خاصة في مجال المحاكمات العسكرية للمدنيين وصلاحيات القوات المسلحة وبعض الجهات في باب نظام الحكم وذلك يشير إلى مراكز القوى التي كانت تعد الدستور. كذلك أثار الدستور الكثير من الجدل بين من يرون أنه خطوة للأمام بالنسبة لحقوق العمال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومن يرون أنه لم يغير شئ بالنسبة لهذه الحقوق في المضمون، كما أنه مثل ردة في بعض جوانب الحق في التنظيم النقابي كما سنري لاحقاً.

وتظل الحقوق التي تم النص عليها في الدستور غير كافية لضمان الحقوق، فقد أحال الدستور الكثير من الحقوق للقانون، وعادة ما يأتي القانون للحرمان من الحق وقد شهدنا كيف أن حق التظاهر السلمي الذي ورد بالدستور قد تم الاعتداء عليه وتجريم من يمارس هذا الحق بالقانون الذي صدر قبل أن يجف الحبر الذي كتب به الدستور.

كذلك ما زالت الممارسة وتطبيق الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين رهينة بموازين القوي في المجتمع، فعلي الرغم من أن المادة (11) نصت علي "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها, وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا". كذلك نصت م53 علي عدم التمييز بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق واللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوي الاجتماعي أو الانتماء السياسي، واعتبر الحض علي التمييز جريمة يعاقب عليها القانون.

إلا أن ما حدث عندما بادرت رئيسة المجلس القومي لحقوق المرأة الدكتورة ميرفت التلاوى عقب إقرار الدستور بإرسال خطاب إلى مجلس الدولة تحث فيه المجلس على تطبيق ما ورد في الدستور من تعيين النساء في المناصب القضائية بالقضاء الادارى وإزالة أوجه التمييز ضد النساء في قبولهم للانضمام للسلك القضائي بمجلس الدولة، كان

---

[14] - المرجع السابق

ذو دلالة. فقد قابل قضاة مجلس الدولة ذلك بإصدار صحفيا استنكر فيه ما ورد بالخطاب الوارد إليه من المجلس القومي للمرأة من عبارات وصفها مجلس الدولة بـ"الخارجة على نطاق اللياقة"، وعدم مراعاة الأصول المتعارف عليها في مخاطبة رئيس مجلس الدولة.

الأمر الذي تطور إلى تهديد رئيسة المجلس القومي للمرأة في بيان صادر من نادي قضاة مجلس الدولة " بتوجيه طلب إلى قاضى التحقيق أو النائب العام لاتخاذ الإجراءات الجنائية ضدها بموجب المادة 9 من قانون الإجراءات الجنائية، جزاء ما اقترفته من جريمة جنائية يعاقب عليها القانون، ومطالبة رئيس الجمهورية بإقالتها باعتباره المنوط به تشكيل المجلس القومي للمرأة، حتى تكون عبرة لكل من تسول له نفسه التدخل فى شئون العدالة، واتقاءً لغضب قضاة مجلس الدولة" [15]

القوانين وتمثيل النساء

لم تمثل المرأة أيضاً في اللجان التي شكلت لإعداد قوانين الانتخابات بما فيهم قانون مجلس النواب 2014 والذي صدر مؤخراً بنفس حجة أن التشكيل طبقا للمناصب العامة والتي لا تشغلها النساء ولم يأخذوا باقتراحات أيضا بضم نساء كخبيرات أو في الأمانة العامة للجنة[16].

فيما يلي سوف نستعرض بشكل سريع بعض القوانين التي تنظم مباشرة الحقوق السياسية، ومدي تطورها بالنسبة لحقوق المرأة.

قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم 73 لسنة1956 وتعديلاته، وهو القانون العام الذي ينظم كيفية مباشرة المواطن لحقوقه السياسية عبر القواعد العامة للترشح والانتخاب وإجراءات الانتخابات السياسة المختلفة (الانتخابات الرئاسية - انتخابات البرلمان - انتخابات المحليات) وقد نص في مادته الأولي المعدلة بالقانون رقم 173 لسنة 2005 على أن كل مصري ومصرية بلغ ثماني عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية بإبداء الرأي الاستفتاءات وانتخاب كل من رئيس الجمهورية، أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية ، كذلك نص في المادة (4)علي أن القيد إجباري في الجداول الانتخابية لكل من الرجل و المرأة .

قانون مجلس الشعب رقم 38 لسنة 1972 وتعديلاته، تم تعديله بإقرار نظام الكوتة للمرأة في مجلس الشعب المصري 2010 بتخصيص 64 مقعد إضافياً من مقاعد مجلس الشعب للنساء، وذلك بعد أن تم تعديل المادة (62) من الدستور عام 2007 لتنص في نهايتها على أنه " يجوز أن يتضمن حدا أدنى لمشاركة المرأة في المجلسين".

و بعد أن تم إلغاء هذه الكوته عقب ثورة 25 يناير 2011 مع تعديل الدستور، بناء علي ذلك تم تعديل القانون 38 والقانون 120 المتعلقان بمجلسي الشعب والشورى واللذان تضمنا فقط شرطا خاصا بضرورة وجود سيدة واحدة على الأقل فى كل قائمة حزبية, ووجدنا فى تلك القوائم التي كانت تصل فى بعض الدوائر إلى 12 مقعد فى القائمة الواحدة لا تحتوى إلا على سيدة واحدة على الأقل. كما أن عدم تحديد ترتيبها جعل الأحزاب بكل توجهاتها تضع المرأة في معظم الأحيان في ذيل القوائم، فقط تطبيقاً للقانون.

وبالنسبة لقانون مجلس النواب 2014 والذي صدر مؤخرا والذي أخذ بالنظام المختلط وبنسبة 77.8 % فردي و22.2 % قائمة بالإضافة إلى 5 % يقوم الرئيس بتعيينهم وفق ضوابط يحددها القانون، وهذا يجعل أن عدد مقاعد النساء الذين قد ينجحون على القائمة مع من يعينهم الرئيس وفقاً لضوابط القانون سيكون بحد أقصي70 مقعد بنسبة

---

[15] جريدة الوفد عدد 21 يناير 2014

[16] - المرجع السابق

12.3 % إلا إذا نجحت وباحتمال ضعيف جدا إحدى النساء على مقاعد الفردي لترتفع النسبة بقدر ضئيل عن ذلك ولذا كانت المنظمات النسائية تفضل أن يأخذ نظام القائمة النسبة الأكبر لأن ذلك يعطي فرص أكبر للنساء لأن نظام الفردي يعتمد على المال والعصبية والقبلية كما أنه سيضعف الحياة الحزبية والتي نريد تقويتها بعد الثورة. ففي أحسن الأحوال إذا حققت المرأة هذه النسبة، فإنه لا يحقّق ما جاء في الدستور المصري المعدل عام 2014، وتتعارض مع المادة رقم 11 في الدستور، والتي تنص على تمثيل مناسب للنساء في المجالس النيابية، كما أنه لم يعد مقبولا بعد ثورة، كانت المرأة هي وقودها، أن تظل نسبتها في البرلمان متدنية بهذا الشكل.

قانون الإدارة المحلية 43 لسنة 1979، وهو القانون الذي ينظم المشاركة الشعبية فى الإدارة المحلية والحكم المحلى بطريقة لا مركزية عبر مجالس منتخبة على مستوى المحافظات وعلى مستوى المراكز والمدن والأحياء والقرى يكون دورها وضع الخطط والسياسات للإدارة المحلية والرقابة على الأجهزة التنفيذية علي المستوي المحلي.

لم يكن يوجد في القانون من قبل أي نص تمييزي للنساء يمنحهن القدرة للوصول على عضوية المجالس الشعبية المحلية التي يبلغ عدد أعضائها أكثر من 52 ألف عضو. وتتميز الانتخابات المحلية بشيوع التصويت على أسس قبلية وعشائرية وتؤثر الثقافة المجتمعية السائدة على اختيارات الناخبين لحد بعيد ، وبالتالي يؤثر علي تمثيل المرأة في هذه المجالس.

ومؤخرا اقر دستور 2014 تخصيص كوتا 25 % للنساء و25 % والشباب مناصفة فى المجالس المحلية, وفى انتظار تعديل القانون ليوضح كيفية تفعيل هذه المادة من الدستور.

المرأة والمجالس التشريعية

علي الرغم من دور المرأة المصرية الهام عبر التاريخ القديم في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما رئينا، إلا أن هذا الدور تراجع كثيرا في التاريخ الحديث. ذكرت شهيدة الباز أن مساهمة النساء في الحياة السياسية المصرية ظلت محدودة لدرجة كبيرة، وأن ذلك مرتبط بضعف المشاركة السياسية في مصر بشكل عام، وأن هذا الضعف يبدو في النسبة المتدنية للمشاركين في الاقتراع والتي تعكس إيمان الناس بأن نتائج الانتخابات سوف تحددها السلطة علي الدوام. كما تري الباز أن معدل الأمية المرتفع بين النساء والمسئوليات الجسام التي تتحملنها في غياب الخدمات المساعدة وتقبلهن للتقسيم التقليدي للأدوار أثر بشكل سلبي علي مستوي الوعي بحقوقهن وأدوارهن الاجتماعية ، وأدي إلي فقدان اهتمامهن بممارسة حقوقهن السياسية[17]

وأكدت بعض الإحصائيات علي نفس الفكرة، حيث أنه ما بين عامي 1967، و2005 تراوحت نسبة من أدلوا بأصواتهم لإجمالي المقيدين في الجداول الانتخابية ما بين 25% و54% وكانت النسبة الأقل عام 2005، حيث ظلت نسبة المشاركة في التناقص حتي عام 2005، كما تراوحت نسبة من أدلو

[17] - شهيدة الباز، أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية علي تشكل الجماعات النسائية في مصر، ضمن كتاب تنظيم النساء، الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط، نور الضحي الشطي/انيكا رابو، 2001، ترجمة معين الأمام

بأصواتهم بالنسبة لمن لهم حق التصويت ما بين 20%، لإلي 31% وكانت النسبة الأقل كذلك عام 2005[18]

ولكن هذا الوضع تغير عما كان عليه قبل عشرة سنوات خصوصاً فيما يتعلق بعدد المقيدين في الجداول الانتخابية، وبالنسبة للتصويت، فقد ازداد عدد المقيدين من النساء في جداول الانتخابات في الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2014، حتي وصلت نسبة النساء من أجمالي المقيدين كما هو واضح في الجدول رقم 1 إلي 48.53% من أجمالي المقيدين، وهي نسبة قريبة جدا من نسبة النساء في المجتمع، طبقاً لإحصائيات 2006، كانت نسبة النساء 48.9% من أجمالي السكان.

جدول رقم (1)

تطور أعداد النساء المقيدات في جداول الانتخاب[19]

السنة	أعداد المقيدات	النسبة إلي إجمالي المقيدين
1986	3630000	18%، وفي مصدر آخر 14% وأن عدد المسجلات للتصويت لم يتجاوز3.8 مليون من 22 مليون المسجلين حين ذاك
1989	5 مليون	7%
2000	8764361	35%
2003	10867272	37%
2005	12124418	38.4%
2006		39.6%
2007		40%
2014	27748403	48.53%

[18] - سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية 2005 العوائق والمتطلبات، الجمعية المصرية للمشاركة المجتمعية، مفوضية الاتحاد الأوربي، 2006، ص 27-30

[19] انتصار بدر، مني عزت إعداد، إشراف أمل محمود، تقرير مرصد وممارسات التمييز ضد النساء في المجتمع المصري، ملتقي تنمية المرأة، مجموعة السيداو، يوليو 2007، المحور الثالث: الحقوق المدنية والسياسية، جدول أعداد النساء المقيدات في جداول الانتخاب

لكن ظلت نسبة تمثيل النساء في المجالس التشريعية ضئيلة طوال الوقت سواء قبل 25 يناير أو بعده فيما عدا بعض الدورات التي تم فيها تخصيص نسبة للنساء.

ذكرت كريمة كريم، أنه في دراسة للاتحاد البرلماني الدولي عام 2008 تم التعرض لتمثيل المرأة في البرلمانات، وأن نسبة تمثيل المرأة المصرية كانت لا تتعدي 1.8%، وبذلك احتلت مصر الترتيب رقم 130 من 188 دولة، وفي ذلك الوقت كان المتوسط العالمي لتمثيل النساء في البرلمانات 18.4%، واحتلت راوندا المرتبة الأولي حيث كانت نسبة تمثيل المرأة بها 56.2%. وذكرت بأن هذا الوضع سبب حرجاً لمصر في المنتديات الدولية مما جعل الحكومة تحدد كوته للمرأة في البرلمان، بإضافة 64 مقعد للمرأة في مجلس الشعب، وذلك بعد تعديل م62 من الدستور في عام 2007[20]

وكما هو واضح في الجدول رقم (2)، فإن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان بدأت بـ 0.57% في بداية ممارسة حقها في الترشح عام 1957، ولم تتعدي الـ3% (بما فيها المعينات) فيما عدا السنوات التي تم تخصيص كوته للمرأة بها فقد كانت نسبة تمثيل النساء في البرلمان 9%، 8.3% في الدورتين 1979-1984، و 1984-1987 علي التوالي، وكانت 3.9% في الدورة التالية لإلغاء الكوته مباشرة، وظلت مرتفعة نسبياً عن باقي الدورات التي لا يوجد بها كوته للمرأة بسبب نظام الانتخابات بالقوائم. ثم عادت للانخفاض لتصل لـ 1.6% في الدورة 1995-2000، وارتفعت لـ 13% مرة آخري مع نظام الكوته في انتخابات 2010، ولكنها انخفضت بمجرد إلغاء الكوته بعد الثورة.

ففي أول برلمان بعد الثورة مثلت فيه المرأة بنسبة 2 % (11 مقعد منهم 2 بالتعيين) كما كشفت دراسة للاتحاد البرلماني الدولي، شملت 188 دولة في العالم تم ترتيبها تبعا لمعدل مشاركة المرأة في البرلمان، عن تراجع مصر إلى المرتبة الـ 13 بين الدول العربية حيث قدرت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان بـ 2% فقط. مثلت المرأة أيضاً في مجلس الشورى بنسبة 4.8 % (13 مقعد منهم 8 بالتعيين)[21]

جدول رقم (2)

تطور عدد المرشحات بالبرلمان ونسبة من أصبحن نائبات في البرلمان 1957-2011[22]

برلمان	أجمالي عدد المرشحات	إجمالي عدد المرشحين	نسبة المرشحات	عدد المنتخبات	عدد المعينات	إجمالي النائبات	نسبة المرأة في البرلمان
1957	6			2			[23]%0.57

[20] - كريمة كمال، كوتة المرأة والأقباط، ورقة ضمن كتاب الانتخابات وتداول السلطة في مصر، تحرير مدحت الزاهد، الجمعية المصرية للمشاركة المجتمعية، 2010

[21] - ورقة غير منشورة لمؤسسة قضايا المرأة

[22] - انتصار بدر، مني عزت إعداد، إشراف أمل محمود، تقرير مرصد وممارسات التمييز ضد النساء في المجتمع المصري، ملتقي تنمية المرأة، مجموعة السيداو، يوليو 2007، المحور الثالث: الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى إحصائيات أخرى ، جدول عدد المرشحات في الانتخابات النيابية 1957-2005، نسبة النائبات المعينات في البرلمان 1964-2005

[23] - تقرير الظل الثاني لائتلاف السيداو مصر 2009، ص20

برلمان 64-68				8	-	8		
برلمان 69-71				2	1	3		
برلمان 71-76				8	1	9		
برلمان 76-79				4	2	6		
برلمان 79-84	[24]200			33	2	35	9%	
برلمان 84-87				35	1	36	8.3%[25]	
برلمان 87-90	22	3592	0.6%	14	4	18	3.9%[26]	
برلمان 90-95	45	2676	1.7%	7	3	10	2.2%[27]	
برلمان 95-2000[28]	87	3980	2.1%	5	4	9	1.6%	
برلمان 2000-2005	114	3957	2.9%	7	4	11	2.4%[29]	

[24] - محمد حسن عبد الحافظ، المرأة المصرية ومأزق الفعل السياسي في مصر، مركز قضايا المرأة المصرية 1998، 2-3 المشاركة السياسية للنساء ص42

[25] - رشا حسن، تحرير د.سامية قدري، إشراف أمل محمود، مرجع سابق جدول رقم 1ص20

[26] - المرجع السابق

[27] - المرجع السابق

[28] - نيفين عبد المنعم مسعد، ورقة نحو تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية، المقدمة للمنتدى الفكري الثاني للمجلس القومي للمرأة عام 2000 بعنوان" المرأة والمشاركة السياسية"، ص69

[29] - تقرير الظل الثاني لائتلاف السيداو مصر 2209، ص20

برلمان 2005-2010	131	5165	2.54%	4	5	9	2%[30]
2010[31]	297						13%
2011[32]	633 مقاعد فردية- 984 قوائم حزبية		12.1%	9 كلهم علي القوائم الحزبية[33]	2 ضمن 10 معينين	11	2%

وقد كانت نسبة النساء المرشحات أيضاً منخفضة فقد تراوحت ما بين عامي 1987-2011 ما بين 0.6% في عام 1987، 1.7 % في عام 1990 ، 2.1% في عام 1995، 2.9% في عام 2000، وكان نسبة مشاركة النساء عام 2005 هو 2.5%[34] ، ووصلت إلى 12.1 % عام 2011 .

[30] - تقرير الظل الثاني لائتلاف السيداو مصر 2209، ص20

[31] - أجريت انتخابات مجلس الشعب علي القانون رقم 295 لسنة 2010، يضم المجلس 508 عضوا منتخباً، حيث يضم 444 عضوا من الرجال والنساء، و64 عضوا من النساء فقط

[32] - هذه البيانات من تقرير مرصد أوضاع وقضايا النساء في مصر يونية 2012، إعداد وتحرير هويدا عدلي، إشراف أمل محمود، المشاركة في الانتخابات البرلمانية ص16

[33] - 4 حزب العدالة والحرية- 3 حزب الوفد- 1 حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي- 1 حزب الإصلاح والتنمية

[34] - سامر سليمان، المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية 2005 العوائق والمتطلبات، الجمعية المصرية للمشاركة المجتمعية، مفوضية الاتحاد الأوربي، 2006، ص 27-30

الباب الثاني

المرأة والأحزاب

أولاً: وضع الأحزاب في مصر

يعرف البعض الحزب بأنه تنظيم من مجموعة من الأفراد تهدف للوصول إلي السلطة السياسية بواسطة أنشطة متعددة تعكس برنامجه وتوجهاته خاصة من خلال المنافسة الانتخابية مع حزب أو أحزاب أخري، ويعد الوصول للحكم خاصية أساسية ومحورية في معظم التعريفات التي قدمت للأحزاب السياسية. ويضيفون أنه ومن المتوقع أن يقوم الحزب بتنظيم الرأي العام وتوصيل المطالب لمركز صنع القرار واختيار القادة السياسيين اللذين سيتولون السلطة[35]

فالأحزاب تتوسط الرأي العام والحكم في التقاليد الديمقراطية، والحزب الشمولي له حدود مشتركة مع الدولة نفسها ودوره هو تمثيل المصالح الطبقية ودور الحزب في الدول النامية هو تراوح بين النمطين[36]

وتعد أحد وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية السياسية المقيدة، هي تجميع المصالح، والتي تعرف بأنها تحويل المطالب إلي بدائل لسياسة عامة، و صياغة القضايا أو تنظيم الإرادة أو صنع الرأي العام.

وقد كانت بداية الأحزاب في مصر بالحزب الوطني الذي أنشأه مصطفى كامل سنة 1907، وهو مختلف عن الحزب الوطني الحاكم أيام مبارك.

بلغ عدد الأحزاب فى مصر الآن 84 [37] اغلبها تم تأسيسه بعد ثورة 25 يناير. فى انتخابات البرلمان 2012 لم يمثل فى البرلمان إلا حوالي 15 حزب فقط وهى حزب الحرية والعدالة والذي حصل على 127 مقعدا وحزب النور وحصل على 96 مقعدا وحصل حزب الوفد الجديد على 36 مقعدا، وحزب الوسط الجديد على 10 مقاعد، , وحزب الإصلاح والتنمية حصل على 8 مقاعد وحزب الحرية حصل على 4 مقاعد وحزب مصر القومي حصل على 4 مقاعد وحزب السلام الديمقراطي حصل على مقعد واحد وحزب المواطن مصري حصل على ثلاثة مقاعد وحزب الإتحاد المصري العربي حصل على مقعد، وحزب الإتحاد حصل على مقعدين. ودخل العديد من الأحزاب في تحالفات انتخابية، مثل تحالف الكتلة المصرية حصل على 33 مقعدا، وتحالف الثورة مستمرة وحصل على 7 مقاعد، هذا بالإضافة للتحالف الديمقراطي من أجل مصر والذي أسسه حزب الحرية والعدالة وكان معه العديد من الأحزاب القومية والدينية[38]

---

[35] - إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة، دراسة حالة حزب التجمع في مصر 1976-1991، كتاب الأهالي، 1995، ص 57-58

[36] -المرجع السابق، ص 59-60

[37] الهيئة العامة للاستعلامات / السياسة / النظام السياسى / الاحزاب
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/tmpListOfArticles.aspx?CatID=122

[38] موقع بوابة الاهرام الاليكترونية السبت 21 يناير 2012 عبر الرابط
http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx

وقد كان عدد كل الأحزاب التي تقدمت بطلب للموافقة علي إنشاء حزب منذ تأسيس الأحزاب عام 1976 وحتى عام 2002، 61 حزب، من تم قبوله 8 بعد التقديم ، و 8 تم رفضهم ثم تم إلغاء قرار الرفض من قبل المحكمة، أما من تقدم ورفض من قبل لجنة الأحزاب، وتأكد رفضه من قبل محكمة الأحزاب فعددهم 41 حزب، وهناك ثلاثة أحزاب تم رفضهم من قبل لجنة الأحزاب ولم يبت في الأمر حتي عام 2003[39]

ثانياً: المرأة والأحزاب في مصر

سوف نأخذ مثال لحزبين من كل تيار سياسي- فيما عدا التيار الديني فسوف نأخذ ثلاثة أحزاب- لنري ماذا جاء في أدبيات هذا الحزب بخصوص المرأة، ومدي انطباق دلك علي وجود النساء سواء في تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار داخل الحزب أو في الترشح للمجالس المنتخبة.

وسوف نبدأ بأكثرها تمثيلا للنساء في مواقع اتخاذ القرار داخل الحزب. فنبدأ بحزبي الدستور والمصري الديمقراطي الاجتماعي ذوي التوجه الديمقراطي الاجتماعي، ثم حزبي التحالف الشعبي الاشتراكي والتجمع ذوي التوجه الاشتراكي. ثم نأخذ من الأحزاب القومية حزب الكرامة والحزب العربي الناصري. يليهم الأحزاب ذات التوجه الليبرالي وهما المصريين الأحرار والوفد، ثم أحزاب الوسط ويمثلهما حزب مصر القوية وحزب الوسط، وأخيرا الأحزاب ذوي التوجه الإسلامي ومنها حزب الحرية والعدالة، وحزب البناء والتنمية السلفي، وحزب النور السلفي.

<u>حزب الدستور</u>

حزب الدستور هو حزب سياسي مصري تم تأسيسه عام 2012 على يد كلا من :الدكتور محمد البرادعي الحائز على جائزة نوبل للسلام 2005 والطبيب أحمد حرارة والسفير سيد قاسم و دكتور احمد دراج وقد تأسس لكي يكون جامعاً للطيف الشبابي الثوري المصري[40]

وجاء فى بيانه التأسيسي ارتكاز الحزب على محوري ثورة يناير الحرية والعدل الذين وضعتهما الثورة في مقدمة أهدافها، إذ كانت تعي جيدا أن الحرية والعدل معا شرطان لتحقيق بقية أهدافها وعلى رأسها الكرامة الإنسانية والعدالة الإنسانية لبناء مصر جديدة، كما أكد البيان علي أنه لا تناقض على الإطلاق بين العدل والحرية وأن أي مشروع للنهضة لا يستقيم بغير هاتين الدعامتين[41]

و قد وضع الحزب عددا من المبادئ منها المواطنة والحكم الرشيد فهو يؤمن بأن المصريين جميعاً مواطنون، وأنهم أمام الدولة ومؤسساتها وأجهزتها وقوانينها متساوون في الحقوق وفي الواجبات.

وتحت مبدأ دور الدولة فى التنمية الاقتصادية يؤمن الحزب بأن للدولة دوراً لا غنى عنه في دفع التنمية الاقتصادية وتوجيهها للمصلحة العامة .

---

39 - : التطور الديمقراطي في مصر، البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان- تحرير د. وحيد عبد المجيد، 2003، ص 273-275، الملحق رقم 2

40 وكيبيديا / الموسوعة الحرة / حزب الدستور عبر الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1

41 الموقع الرسمى للحزب / البيان التأسيسى عبر الرابط
http://www.aldostourparty.org/%D9%85%D9%86_%D9%86%D8%AD%D9%86/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A

وتحت مبدأ مسئولية الدولة عن تحقيق العدالة، ابتداء بوضع وتطبيق التشريعات التي تمنع الفساد والاستغلال والاحتكار والتلاعب، مروراً بوضع سياسة ضريبية عادلة، وتقوية التضامن الاجتماعي، وتحقيق تكافؤ الفرص وخلق فرص عادلة للفئات الأقل حظاً، وتمكين الفئات الأضعف في المجتمع، ودعم التعليم المجاني لخلق فرص عادلة أمام الشرائح الأفقر للتقدم وتحسين أوضاعها[42]

لم يخصص برنامج الحزب أي بنود للمرأة وقد جاء ذلك صراحة فى نهاية البرنامج فيما نصه " وختاماً فإن الحزب لا يخصص فى برنامجه بنودا للمرأة أو الشباب، وذلك إيمانا منه بأن المرأة والشباب جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي ينطبق عليه ما ينطبق على الجميع ويتساوى مع الجميع في الحقوق والواجبات، مع التأكيد على رفض الحزب لأي سياسات أو تشريعات تميزية ضد المرأة، ورفضه لأي انتقاص من الحقوق التي حصلت عليها المرأة في تشريعات قائمة، والحزب يتعامل مع قضايا المرأة في سياق رفضه لكل سياسات التمييز السلبي في المجتمع[43]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

قدم حزب الدستور فى أول انتخابات له لاختيار رئيسا وأمين عام وأمين صندوق تجربة فريدة من نوعها فى مصر، فقد تقدمت لرئاسة الحزب سيدتان وهما هالة شكر الله، وجميلة إسماعيل. حيث فازت برئاسة الحزب **هالة شكر الله** بفارق 50 صوتاً عن **جميلة إسماعيل** أمينة التنظيم السابقة، **وبذلك تكون شكر الله أول سيدة تتولى رئاسة حزب سياسي في مصر,** وجاءت نتيجة التصويت النهائية التي أعلنت بمقر المؤتمر العام الأول بفوز قائمة شكر الله " فكرة توحدنا" بـ107 صوتاً، مقابل و57 صوتاً لصالح قائمة "البقاء لمن يبني" لجميلة إسماعيل و23 صوتاً لقائمة الدكتور حسام عبد الغفار " جيل يرسم ابتسامة وطن" وصوتين باطلين , كما أسفرت الانتخابات عن فوز كل من ياقوت السنوسي ضمن قائمة "فكرة توحدنا" بمنصب أمين عام الحزب، ومينا حليم بنفس القائمة بمنصب أمين الصندوق[44]
جدير بالذكر أن هيكل الحزب الوارد على موقعه الرسمي[45] يضم أربع سيدات ضمن عدد 13 هم عدد أعضاء الأمانة العامة ، وهن هالة شكر الله رئيس الحزب، و هيام فاضل أمين الإعلام ،ووفاء صبري أمين تنمية الموارد ، وهاجر صلاح الدين أمين التنظيم والعضوية، وبذلك تكون نسبة تواجد المرأة في الأمانة العامة 30.7 % ، وهى نسبة مرتفعة لتواجد المرأة فى قيادة حزب سياسي .

<u>الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى</u>

الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي هو حزب سياسي مصري تأسس في عام 2011. يتبنى الحزب أيديولوجية ليبرالية اجتماعية بما تعني العمل على إعادة توزيع الثروة لصالح العمل والعاملين في ظل اقتصاد السوق.[1] تم قبول الحزب عضوًا في الاشتراكية الدولية في 29 أغسطس عام 2012.[2]

---

42 - المرجع السابق

43 - المرجع السابق

44 موقع جريدة الوادى الاليكترونى بتاريخ 21 فبراير 2014 عبر الرابط -http://elwadynews.com/egypt news/2014/02/21/21706

45 - المرجع السابق

وهو الحزب الذي شارك بقوة فى الحكومة السابقة التي جاءت بعد 30 يونيه 2014 ، و ضمت رئيس الوزراء السابق الدكتور حازم الببلاوى ونائبه الدكتور زياد بهاء الدين وعددا من الوزراء .

ورد فى برنامج الحزب وجوب الحرص على ألا يكون التعامل مع المرأة فى المجتمع المصري من منظور الاستبعاد والعزل. ويتطرق الحزب كذلك إلى ضرورة مراجعة قوانين العمل وتوفير فرص عمل للمرأة وفتح جميع المجالات أمامها, وكذلك ضرورة توفير دور الحضانة والخدمات للعاملات بحيث تساعدهن على الالتحاق بسوق العمل. ويركز الحزب كذلك على ضرورة توفير الحماية القانونية من التحرش فى أماكن العمل[46]

وقد جاء برنامج الحزب المصري الديمقراطي ليدعم المشاركة النسائية بنسبة 25% ببرنامجه الانتخابي ، ولكن يغيب عن برنامجه إدراك المنظور التنموي الحديث الذي يؤكد أن المرأة طاقة إنتاجية لابد من استغلالها لصالح بناء المجتمع[47]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

بداية الحزب المصري الديمقراطي من الأحزاب التي ظهر حجم المشاركة النسائية فى عضوية الحزب، حيث تشكل 3000 عضوه من بين حوالي 18000 عضوا بنسبة 16.6 %، يعتبر هذا الحزب من الأحزاب المدنية التي تتواجد فيها المرأة فى مواقع صناعة القرار على كافة المستويات الحزب، بدءا من مجلس الأمناء الذي يضم **د.ميرفت التلاوى** مع أربعة رجال آخرين، ومرورا برئاسة الحزب حيث تشغل **د.هدي الصدة** موقع نائب رئيس الحزب لشئون المجتمع المدني. من ضمن خمس نواب لرئيس الحزب , كما تشارك **11** سيدة فى المكتب السياسي للحزب الذي يضم **67** عضوا, وفى المكتب التنفيذي للحزب أو الأمانة العامة والذي يتكون من **21** عضوا توجد 4 سيدات من بينهن (مها عبد الناصر - أمين عام مساعد الحزب ، و هناء أبو الغار - أمين اللجنة الفنية ، ونادية عبد الوهاب العفيفى - أمين المرأة) كما تمثل المرأة حوالي 19.8% من نسبة الهيئة العليا للحزب "39 امرأة من بين 196 عضوا[48]

قد حصلت الكتلة المصرية في الانتخابات البرلمانية لعام 2011، والتي كان الحزب من مؤسسيها علي 34 مقعد بنسبة 7% من مقاعد مجلس الشعب.

وقد بلغت ترشيحات النساء فى البرلمان السابق من قبل الحزب 30 مرشحة ، و حصل الحزب على مقعد واحد للمرأة فى مجلس الشعب 2011 للعضوة / **سناء احمد جمال الدين السعيد** وهى موظفة ببنك التنمية والائتمان الزراعي بمنطقة ساحل سليم بأسيوط، وقد ترشحت على مقعد العمال على قائمة الكتلة المصرية عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي دائرة أسيوط الثانية، وكانت الثانية على القائمة وسبق لها الترشح فى الانتخابات البرلمانية ولم يحالفها الحظ نظرا لما شاب هذه الانتخابات من عمليات تزوير فى عامي 2005 و2010، كما خاضت انتخابات المجلس المحلى فى عام 2008

---

[46] برنامج الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعا المؤرخ فى يونيو 2011 عبر الرابط http://www.egysdp.com/docs/party_pro.pdf على الانترنت ، ملف PDF

[47] مقال بعنوان "الاحزاب السياسية لم تدرك أهمية توظيف المرأة فى برامج التنمية " وكالة أخبار المرأة بتاريخ 22 فبراير 2012 عبر الرابط http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=2099

[48] الموقع الرسمى للحزب على شبكة الانترنت http://www.egysdp.com/site/، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A

وفازت بعضوية المجلس إلى أن استقالت بعد ثورة 25 يناير عام 2011, كما تعد من أهم القيادات النسائية فى محافظات الصعيد[49]

القوائم المعدة للترشح لبرلمان 2014 تكشف حجم التواجد النسائي الكبير ، إذ ذكر المسئولين بالحزب أنهم سوف يضعون قوائم المشرحين بالتساوى رجالا ونساء ، 50 و 50 من الجانبين[50]

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

وهو احد أهم الأحزاب ذات التوجه الاشتراكي التي تأسست بعد الثورة وضمت العديد من رموز التيار الاشتراكي .

وقد جاء فى برنامجه أنه يؤمن بأن الفكر الاشتراكي يحقق التوازن المطلوب بين الحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية التي كانت فى صدارة مطالب الثورة المصرية .

ويرفض الحزب سياسات تحرير الأسواق والتجارة وعولمة الشركات الرأسمالية الكبرى، ويدعو لاقتصاد وطني مستقل ... كما يؤمن بحق كل المواطنين فى التعليم والرعاية الصحية فى منظومة تأمين اجتماعي شامل ، ويؤمن بأن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية.

وجاء في البرنامج أن الحزب يسعى لإعادة توزيع إنفاق الدولة لصالح الخدمات العامة كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات والمرافق خاصة فى المناطق الشعبية والفقيرة داخل المدن[51]

وفيما يخص المرأة جاء فى البرنامج تأكيد الحزب على التصدي لكل أشكال التمييز ضد النساء، بدءا من قوانين الجنسية، ومرورا بعدم المساواة فى الأجور فى بعض القطاعات، وانتهاء بالحق فى الزواج والطلاق بحرية، مع الاحتفاظ بكافة حقوقهن المادية، وإقرار حق النساء فى الحصول على إجازات رعاية الأطفال بأجر كامل، وإعادة العمل بإجازات الأمومة " إجازات الوضع وإجازة رعاية الطفل " وتشديد الردع والعقوبات على التحرش الجنسي بالنساء خاصة فى أماكن العمل، وتوسيع وزيادة ميزانية الرعاية والتوعية الصحية للنساء، وتبنى الدولة لسياسات تشجع على تولى النساء المناصب العامة وترقيهن الوظيفي والعلمي، والتشجيع على تعاون الرجال والنساء فى الاضطلاع بمهام الأسرة ورعاية الأطفال[52]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

تبلغ نسبة العضوية النسائية بالحزب 12%، وهى نسبة مشابهة لنسبة تواجد المرأة فى اللجنة المركزية (أعلى سلطة في الحزب بعد المؤتمر العام فى اتخاذ القرار داخل الحزب)، فمن بين 130 عضوا فى اللجنة المركزية لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي نجد 16 امرأة بنسبة 12.3 % من بينهن نجوى

---

49 الموقع الرسمى لمؤسسة نظرة للدراسات النسوية ، تقرير عن عضوات مجلس الشعب 2012
http://nazra.org/terms/egyptian-parliament

50 أمانة التنظيم بالحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى / المقر الادارى .

51 بؤنامج حزب التحالف الشعبى الاشتراكى على مدونة برامج الأحزاب المصرية بعد الثورة عبر الرابط
http://egyptianpartiesprograms.blogspot.com/p/blog-page_7344.html

52 - المرجع السابق، برنامج الحزب

عباس وعبير سليمان و حنان فكرى و صفاء زكى مراد، أما أعضاء المكتب السياسي فعددهم 15 شخصا منهم سيدتان فقط هما نجوى **عباس و صفاء زكى** مراد[53]

وبخصوص عضوية مجلس الشعب، فقد حصلت قائمة الثورة مستمرة التي أسسها الحزب مع آخرين في انتخابات مجلس الشعب عام 2011 علي 7 مقاعد، لم يكن ضمنهم أي سيدة[54]

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

هو الحزب اليساري الذي تأسس فى مصر عام 1976 بعد السماح بتعدد المنابر، وتأسس الحزب على يد مجموعة من أصحاب التوجهات اليسارية بصفة عامة ، كالاشتراكيين والشيوعيين والناصريين و القوميين وبعض الليبراليين ، غير أن الشيوعيين كانوا فى قلب المجموعة الداعية لإنشاء الحزب[55]

شمل برنامج حزب التجمع علي القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدءا من الاستقلال الوطني و تحقيق الديمقراطية إلى تبنى سياسات ذات توجه اشتراكي تحقيقا للعدالة الاجتماعية، مرورا بالمطالبة بحرية الرأي، ومحاربة الفساد[56]

أما المرأة فقد خصها البرنامج بكلام عما تتعرض له المرأة الفقيرة، لكونها امرأة وفقيرة في نفس الوقت، كما تحدث عن التراجع الذي أحدثته سياسات التكيف الهيكلي في وضع المرأة، سواء بزيادة نسبة البطالة أو علي مستوي تمثيلها السياسي. وانتقد في برنامجه سواء الليبراليين الذين ينظرون إليها كسلعة، أو الإسلاميين الذين يرونها عورة.

ويري الحزب ضرورة تعديل شامل لفلسفة التشريع لتنهض هذه الفلسفة علي مبدأي العدل والمساواة. ويري الحزب ضرورة إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية يصون الأسرة وحقوق المرأة، وكذلك قانون جديد للجنسية، كما يري ضرورة إصدار قانون جديد يساوي الرجل والمرأة في التعيين بالوظائف وتولي المناصب العامة. كما يدعو لإنشاء أوسع شبكة من

---

53 عادل المليجى أمين التنظيم بحزب التحالف الشعبى الاشتراكى

54 - اليوم السابع، 21-1-2012، "اليوم السابع" ينشر أسماء نواب البرلمان الفائزين بنظام القوائم الحزبية:"الحرية والعدالة" 127.. وتحالف"النور" 96.. والوفد 36.. والكتلة المصرية 33.. والوسط10.. والإصلاح والتنمية 8.. والثورة مستمرة 7، ,http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=583262#.U9vKP_mSyFUhgd

55 ويكيبديا / الموسوعة الحرة / عبر الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D9%88%D9%8A

56 موقع الحوار المتمدن ، مقال بعنوان حزب التجمع رؤية جديدة ونضال متجدد / حسين اشرف احمد بتاريخ 16/10/2005 عبر الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48034

دور الحضانة ورياض الأطفال والملاعب والحدائق المجانية تخضع لإشراف ومراقبة المنظمات الجماهيرية بما فيها منظمات المرأة[57]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

تضم اللجنة المركزية بالحزب التي تمثل أعلى سلطاته بعد المؤتمر العام 30 امرأة من بين 244 عضوا بها بنسبة 12.3 % تقريبا، ويضم المكتب السياسي للحزب المكون من 25 عضوا، أربعة نساء هن أمينة النقاش نائب رئيس الحزب ، و فريدة النقاش عضوا ، ود. هويدا عبد العال ، ثم الكاتبة الراحلة فتحية العسال التي لم يشغل مكانها أحد بعد.

أسس حزب التجمع اتحاد سماه **"إتحاد النساء التقدمي"**، الذي يعد الجناح النسائي للحزب، و لحزب التجمع 23 أمانة فى المحافظات ، للاتحاد النسائي فى 21 منها لجنة تمثله، وأمانات المحافظات أيضا لابد أن تشمل سيدة واحدة على الأقل ضمن تشكيلها.

رفض الأمين العام للحزب التصريح بأي معلومات عن أعداد العضوية بالحزب سواء للرجال أو النساء، إلا أنه يعتبر نسبة العضوية النسائية فى اللجنة المركزية مؤشرا مناسبا لحجم المشاركة النسائية فى الحزب وهى 12.3% .

وكان الحزب فى انتخابات 2010 قد رشح 75 ممثلا عنه، من بينهم 9 سيدات ، مثل نجوى عباس عن القاهرة ، سهير عبد الظاهر الإسكندرية ، عائشة أبو صمادة فى البحيرة ، سلمى مراد فى المنوفية، ماجدة عبد البديع فى الشرقية.

أما البرلمان القادم فقد ذكر الأمين العام أنه حتي الآن أعد الحزب لائحة بـ 20 سيدة للنزول فى الانتخابات البرلمانية، والقائمة قابلة للتعديل[58]

حزب الكرامة

هو حزب سياسي مصري ناصري التوجه تأسس في عام 1997 وحصل على شرعيته القانونية في 28 أغسطس 2011 بعد ثورة 25 يناير. خاض الحزب أول انتخابات تشريعية بعد تأسيسه رسميا، وهي انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012، ضمن التحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي تزعمه حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين. حصلّ التحالف في المركز الأول بعد حصاده 235 مقعدًا من أصل 498 مقعد (أي ما يساوي نسبة 47.2 %) كان نصيب الكرامة منها 6 مقاعد، لا يوجد ضمنهم أي امرأة[59]

---

[57] - المرجع السابق

[58] مجدى شرابية ، الأمين العام لحزب التجمع

[59] ويكيبديا / الموسوعة الحرة / حرب الكرامة عبر الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9

وقد جاء فى برنامج الحزب فيما يخص رؤيته للمرأة و حقوقها وعلاقتها بالنهضة و التنمية و دورها فى تلك التنمية أنه : " .... لا ديمقراطية حقيقية بدون تأكيد حقوق الإنسان وحرياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية كافة ، ..... ، وتأكيد حقوق الإنسان -كافة حقوق الإنسان- في الحياة والحرية والكرامة، وحرية الاعتقاد والتعبير والاتصال والمعرفة والاجتماع والمشاركة في الحياة العامة، .....، وتحرير حركة النساء من قيودها، وتأكيد مساواة المرأة بالرجل في تولى الوظائف والمناصب العامة[60]

وعلى الرغم من الاستفاضة فى الكلام عن الاهتمام بالمرأة فى الحقوق و دورها فى التنمية المستقلة، و حث البرنامج على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال المرأة ، إلا أن الحزب لم يدعم هذا الاهتمام النظري بشراكة حقيقية فى مجال العمل الحزبي، حيث لم يتم ترشيح أي امرأة لانتخابات مجلس الشعب 2011.

جدير بالذكر أن الحزب ليس به أمانة للمرأة، إلا أن أمانة التنظيم فسرت هذا بأن نضال الحزب وبرنامجه لم يفرقا بين الرجال والنساء فى قضايا الوطن، وركز الحزب على السياسات التي يسعى لإقرارها لإنصاف الرجال والنساء معا، وأن المرأة لها فى الحزب نفس حقوق الرجل حتى فى الوصول لرئاسة الحزب.

إلا أن الحزب يسعى حاليا لعمل مكتب للمرأة، بهدف جذب عضويات نسائية جديدة فى أمانات المحافظات، و عمل فعاليات لتدريب كوادر نسائية تدعم التواجد النسائي بحزب الكرامة[61]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

المكتب السياسي للحزب البالغ عدده 15 عضوا يضم امرأة واحدة هي **وفاء المصري** وتشغل منصب نائب رئيس الحزب ضمن ثلاثة نواب للرئيس. كما أن الهيئة العليا التي يبلغ أعضاؤها 100 عضوا تشغل المرأة فيها نسبة 10% فقط[62]

<u>الحزب العربى الديموقراطى الناصرى</u>

---

60 نص البرنامج السياسى لحزب الكرامة المقدم إلى لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى المصري الأحد 30/5/2004 ، وعبر الرابط http://elkhan-elmasry.blogspot.com/

61 نفسه / أمين تنظيم حزب الكرامة

62 عبد العزي الحسينى أمين التنظيم بحزب الكرامة .

الحزب العربي الديمقراطي الناصري هو أول حزب رسمي يتم تأسيسه تعبيراً عن التيار القومي الناصري في مصر.

قام بتأسيس هذا الحزب فريد عبد الكريم بعد خروجه من السجن وكان يهدف إلى تكوين كيان تنظيمي يجمع فيه الناصريين، وكان فريد وكيل مؤسسيه، وتأسس الحزب بحكم المحكمة الإدارية العليا في 19 أبريل 1992 بعد رفض لجنة الأحزاب المصرية التابعة لمجلس الشورى الموافقة على إصدار ترخيص لقيام هذا الحزب، وتولي رئاسة الحزب بعد الموافقة عليه ضياء الدين داوود.[63]

وقد ورد في أهداف الحزب ضمن لائحته التنظيمية، الدفاع عن حقوق الإنسان ضد القهر والذل وامتهان الكرامة مع الالتزام بالمفهوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الحقوق العامة، انتزاع المكاسب التي حققتها ثورة 23 يوليو لجماهير الشعب والدفاع بكل قوة عن حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
توزيع الناتج القومي على أساس تحقيق العدل الاجتماعي للمواطنين. و إقامة اقتصاد وطني مستقل يقوم على التخطيط والاعتماد على الذات مؤكدا الدور القيادي للقطاع العام والدور المساعد والمكمل للقطاع الخاص والتعاوني، النضال مع جماهير الشعب العربي لانتزاع الحقوق العربية فى فلسطين والتأكيد على أن الصراع مع العدو الصهيوني صراع وجود وليس صراع حدود.
ورد صراحة بالبند الخامس عشر فى مبادئ الحزب **" من أهم مبادئ الحزب ضرورة اشتراك النساء فى كافة الأنشطة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وغيرها "** [64]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

تضم اللجنة المركزية 10 سيدات ضمن 150 هم إجمالي أعضاء اللجنة أي أن نسبة النساء في اللجنة المركزية 6.6%، كما أن أمانة المحافظات البالغ عددها 25 أمانة ترأس المرأة بها أمانة واحدة وبذلك تكون نسبة النساء في أمناء المحافظات 4%.

وقد رشح الحزب في انتخابات عام 2010 عدد 72 مرشحاً ضمنهم 7 سيدات، ولم ينجح أحد. كما رشح في انتخابات 2011، 45 مرشح ضمنهم 3 سيدات فقط[65]

حزب المصريين الأحرار

---

63 وكيبديا / الموسوعة الحرة / الحزبالعربى الديمقراطى الناصرى عبر الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D9%8A

64 نفسه / مبادئ الحزب على موقع ويكيبيديا

65 - - المعلومات من الأمين العام للحزب

هو حزب مصري ذو مرجعية ليبرالية أعلن عن تأسيسه في مؤتمر صحفي بمركز شباب الجزيرة يوم الأحد 3 أبريل 2011، حيث قام نخبة من المفكرين والنشطاء السياسيين بالإعلان عن برنامج وأهداف الحزب ومبادئه الأساسية. ووافقت لجنة الأحزاب على إجراءات تأسيسه يوم الاثنين 4 يوليو 2011[66]

ومن مبادئ الحزب أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات، دون أي تمييز، بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وألا يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلاد[67] . للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة وفق أحكام شرائعهم الدينية كل بحسب ديانته. ولا يبرم عقد الزواج إلا برضاء الطرفين الراغبين في الزواج رضاءً كاملاً لا إكراه فيه.كما أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة[68] . لإيمانه بدور المرأة فى المجتمع ووجوب تمكينها من المشاركة فى كافة المجالات وتولى كافة المناصب العامة[69]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

يبلغ عدد أعضاء مجلس الأمناء بالحزب 9 أشخاص ضمنهم الأستاذة سكينة فؤاد، ويبلغ عدد أعضاء المكتب السياسي 11 عضوا ضمنهم منال عبد الحميد، عدد أعضاء المكتب التنفيذي في الحزب 5 منهم هدي غنيمة مدير التمويل، يوجد بالحزب 11 رئيس لجنة لا توجد أي سيدة كرئيس لجنة[70]

ومن الرموز النسائية القوية فى الحزب مارجريت عازر التي فازت بمنصب أول سكرتير عام منتخب لحزب "المصريين الأحرار"من بين 100 صوت هم أعضاء الهيئة العليا للحزب وحصلت على 660 صوتًا، تعد مارجريت أول امرأة تشغل موقع أمين عام حزب سياسي فى مصر، وهو حزب "الجبهة الديمقراطية" الذي غادرته إلى حزب "الوفد" قبل الثورة، قبل أن تنتقل إلى حزب "المصريين الأحرار" الذي شغلت موقع سكرتيره العام (أمينه العام) بشكل مؤقت، ليجرى انتخابها لهذا المنصب، بعد أن أجرى الحزب انتخاباته الداخلية الأولى فى 10 مايو 2012, وبذلك تكون عازر حققت رقما قياسيا كونها أول امرأة تشغل موقع الأمين العام لحزبين سياسيين فى مصر، قبل وبعد الثور[71]

---

66 وكيبيديا / الموسوعة الحرة
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1 ، وموقع قناة العربية على الانترنت بتاريخ 4 يوليو 2011 http://www.alarabiya.net/articles/2011/07/04/156084.html

67 الموقع الرسمى للحزب على شبكة الانترنت ، البرنامج ، الباب الاول برامج الحقوق والحريات
http://www.almasreyeenalahrrar.org/en-us/partyprogram.aspx

68 المرجع السابق، الباب الاول برامج الحقوق والحريات

69 المرجع السابق، النظام الاساسى للحزب المادة الرابعة ، مبادئ الحزب
http://www.almasreyeenalahrrar.org/en-us/rules/statute.aspx

70 -
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1

71 موقع الاهرام الرقمى بتاريخ 26/5/2013 http://gate.ahram.org.eg/News/351534.aspx

3- حزب الوفد

حزب الوفد الجديد هو حزب سياسي ليبرالي مصري،–و يعد حزب الوفد امتدادًا لحزب الوفد المصري القديم، وهو الحزب الحاكم في مصر قبل 23 يوليو، ولم يعد الحزب إلى نشاطه السياسي إلا سنة 1978 في عهد الرئيس المصري محمد أنور السادات بعد سماحه للتعددية الحزبية، وذلك على يد فؤاد سراج الدين، وقد اتخذ الحزب لنفسه اسم "حزب الوفد الجديد" .
ويترأس الحزب السيد البدوي منذ مايو 2010 بعد الانتخابات التي أجريت على رئاسة الحزب بينه وبين الرئيس السابق للحزب محمود أباظة[72]
وقد تضمن البرنامج الحزبي والبرنامج الانتخابي بنودا تخص المرأة ، فجاء فى برنامج الحزب : وللمرأة المصرية نصيب كبير فى برامج التنمية ، فهي الأم المدرسة أذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق ، ولها دورها الايجابي فى المجتمع، كما دعا لإعادة صياغة قانون الأحوال الشخصية لتفادى المشاكل الأسرية التي تكدست بها المحاكم المصرية من جراء القانون الحالي[73]
وجاء فى البرنامج الانتخابي :" إن الحزب يؤمن بان دور المرأة وهى نصف المجتمع دورا أساسيا فى حياة الأسرة والوطن ويرى فى ضوء ذلك ضرورة مضاعفة الجهود لتنظيم وضبط النسل بما يتفق مع أهمية هذه القضية الحيوية لمستقبل البلاد وضمان الحياة الكريمة لشعبها والتوسع فى إنشاء دور الحضانة وتعميمها فى جميع البلاد مع إلزام المصانع الكبرى بإنشاء هذه الدور تيسيرا للعاملات بها. كما أكد البرنامج على حق الزوجة العاملة فى إجازة أقصاها سنتان من اجل التفرغ لرعاية طفلها الأول, تتقاضى خلالها نصف مرتبها مع حفظ حقوقها فى الاقدمية والترقية والعلاوات الدورية وحساب مدة الإجازة ضمن مدة الخدمة وذلك بشرط عدم اشتغالها لدى الغير أثناء تلك الإجازة وإلا حرمن من هذه الحقوق[74]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

على مستوى دوائر صناعة القرار ففي الهيئة العليا للحزب والتي تتكون من 50 عضوا 15 منهم دائمين و35 منتخبين، توجد فى الأعضاء الدائمين سيدة واحدة وهى الدكتورة إجلال رأفت - سكرتير عام الحزب , ومن المنتخبين الدكتورة كاميليا شكري[75] وهى إحدى خمس مساعدين لرئيس الحزب.

إما عن ترشيح الحزب للنساء فقد شهد هبوط عدد المرشحات من8 سيدات عام2000 إلي سيدتين فقط عام2005 وبرر الحزب ضعف التمثيل النسائي بضعف إجمالي المرشحين، وفى انتخابات 2011 فازت 3 سيدات بمقاعد مجلس الشعب **هن ماجدة حسن النويشي** -قوائم - الإسماعيلية - **حنان سعد**

---

[72] ويكيبديا / الموسوعة الحرة / حزب الوفد الجديد عبر الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

[73] موقع برامج الاحزاب المصرية بعد الثورة ، برنامج حزب الوفد الجديد عبر الرابط
http://egyptianpartiesprograms.blogspot.com/p/blog-page_8534.html

[74] بوابة الوفد الاليكترونية / انتخابات مصر ، البرنامج الانتخابى لحزب الوفد بتاريخ 9 نوفمبر 2011 عبر الرابط
http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/119378-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-=%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF?tmpl=component&print=1&page

[75] - بوابة 25 يناير ، http://january-25.org/post.aspx?k=6778، 28-5-2011

أبو الغيط حسن- قوائم- دمياط - **مارجريت عازر** " قبل الخروج منه "- قوائم القاهرة - من ضمن 39 مقعد فاز بها الوفد[76]

وعن أداء العضوات فى البرلمان فقد تقدمت النائبة ماجدة النويشى بمشروع قانون التأمين الصحي للمرأة المعيلة، الذي يقضى بأن تشمل مظلة التأمين الصحي المرأة التي تتولى رعاية أسرة وليس لها مصدر دخل أو لها دخل لا يجاوز مرة ونصف المرة قيمة معاش الضمان الاجتماعي ولا تتمتع بمظلة التأمين الصحي[77] .

حزب مصر القوية

وهو الحزب الذي يرأسه الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، المرشح الرئاسي السابق، وافقت لجنة الأحزاب علي تأسيسه في 12-11-2012، وهو حزب وسطى ديمقراطي اجتماعي، يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني، جاء فى برنامج الحزب تحت عنوان الانحياز للمساواة والدمج الاجتماعي " دولة المواطنة لا تعنى إلا المساواة التامة بين مواطنيها فى الحقوق والواجبات فى إطار الدستور والقانون؛ لذا فإن عمليات الاستبعاد، أو التهميش لمواطن أو مجموعة من المواطنين بسبب الدين، أو العرق، أو الجنس، أو الأفكار، أو الطبقة الاجتماعية، أو المستوى الاقتصادي، أو المنطقة الجغرافية" [78]

كما تنص لائحة الحزب على تكوين اتحاد للمرأة فى المادة 188 " للحزب أن يشكل (اتحادات للشباب و للمرأة .... إلخ)بالحزب على أن يكتسب صفة الاستقلالية الإدارية ويضع لائحته التنظيمية ، على أن تقرر ذلك وتعتمد لائحته الهيئة العليا " , و لكن لم يتم تنفيذ ذلك حتي الآن - وهو مفترض أن يمثل بعضوه فى المكتب السياسي[79]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

أفادت أمانة التنظيم أن نسبة عضوية النساء بالحزب تبلغ 37 %، وأن الهيئة العليا البالغ أعضاؤها 54 عضوا بينهم 10 سيدات، وتشغل 30 سيدة مراكز قيادية بأمانات المحافظات بنسبة 17 %، وتشغل المرأة منصب مسئول الأمانة العامة لشئون التدريب والتثقيف والتعليم وهى الدكتور فيروز عمر ، وكذلك أمينا محافظتي أسيوط والبحر الأحمر سيدات، وكذلك الأمين المساعد لمحافظة القاهرة، ومسئولة اللجنة الإعلامية ، والأمين المساعد للجنة الحقوق والحريات جميعهن سيدات[80]

---

[76] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، اسماء الفائزين من حزب الوفد فى انتخابات 2012 عبر الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

[77] جريدة الوطن الاليكترونية بتاريخ 8 يناير 2013 ضمن تغطية تقرير المركز المصري لقضايا المرأة المعنون " حالة المرأة المصرية 2012" حيث ضم طلبات أعضاء مجلس الشعب بتعديل أو إصدار تشريع جديد خاص بالمرأة ، عبر الرابط
http://www.elwatannews.com/news/details/110491

[78] الصفحة الرئيسية لحزب مصر القومية على الفيسبوك / البرنامج عبر الرابط
www.facebook.com/MisrAlQawia/app_137541772984354

[79] نفسه / لائحة الحزب www.facebook.com/MisrAlQawia/app_137541772984354

[80] أحمد إمام المتحدث الاعلامى باسم حزب مصر القوية ، عن أمانة التنظيم .

حزب الوسط

حزب الوسط هو حزب سياسي مصري ذو مرجعية إسلامية،- ترجع فكرة تأسيسه إلى مجموعة من قيادات الحركة الطلابية في السبعينات، وقيادات النقابات المهنية المنتمين للتيار الإسلامي ومعظمهم كانوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، ثم انفصلوا عنها عام1996 وتقدموا بطلب للجنة شئون الأحزاب لإنشاء حزب سياسي يحمل اسم حزب الوسط ثلاثة مرات في أعوام1996، 1998،و2004 وتم رفض الطلبات الثلاثة،- وبناء على هذا الرفض تقدم الحزب بطعن على قرار اللجنة أمام دائرة شئون الأحزاب بمجلس الدولة المصري، وبعد ثورة 25 يناير وتحديدا في19 فبراير 2011قضت الدائرة بالسماح بإنشاء الحزب، وإلغاء قرار لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس الحزب[81]

وقد جاء فى برنامج الحزب على موقعه الرسمي أن "المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب المصري، فلا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو المكانة أو الثروة في جميع الحقوق والالتزامات وتولى المناصب والولايات العامة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية" .

وكذلك فقد نص البرنامج على " المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية، والقانونية؛ فالمعيار الوحيد لتولي المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة هو الكفاءة والأهلية والقدرة[82]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

تضم الهيئة العليا لحزب الوسط 30 عضواً، وتم تكوينها في مارس 2012، لكنها تضم سيدتين فقط هما الدكتورة / إيمان قنديل، الأمين العام المساعد و جيهان رجب رياض، عضو اللجنة القيادية للحزب لشمال القاهرة وأمين الحزب بالساحل[83]

حزب الحرية والعدالة

وهو الحزب الممثل لجماعة الإخوان المسلمين أو كما يطلق عليه الذراع السياسي للجماعة، وهو حزب محظور الآن مثله في ذلك مثل الجماعة التي تعرف الآن بصفتها جماعة إرهابية من قبل الحكومة.

فاز في انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012 بأغلبية كاسحة في «الفردي» وأغلبية نسبية في «القوائم» وحصل على إجمالي 235 مقعد في مجلس الشعب [84] منها 5 مقاعد للمرأة وهن: عزة الجرف(إمبابة)، رضا عبد الله(الشرقية)، هدي غنية (شبرا)، نجاح سعد محروس (المحلة)، سهام عبد

---

[81] وكيبيديا / الموسوعة الحرة / حزب الوسط عبر الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A

[82] الموقع الرسمى لحزب الوسط على شبكة الانترنت – برنامج الحزب : تحت عنوان أولا المحور السياسى " ، عبر الرابط
http://www.alwasatparty.com/program.php .

[83] ويكبيدبا الموسوعة
الحرة
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A .

[84] الاهرام الرقمى بتاريخ 22 يناير 2012

اللطيف (المنصورة). وهو الحزب الذي جاء منه رئيس الجمهورية محمد مرسى المعزول فى 30 يونيه .

المرأة فى برنامج الحزب

من المبادئ التي ذكر بأن الحزب كان يسعي لتحقيقها مبدأ "المساواة وتكافؤ الفرص" وفى هذا السياق يأتي ذكر ضمان حصول المرأة على جميع حقوقها " بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية, وبما يحقق التوازن بين واجباتها وحقوقها". ويأتي ذكر المرأة كذلك عند الحديث عن "بناء الإنسان" فى محور التنمية البشرية حيث يأتي التأكيد على أهمية الدعم الإجتماعى للمرأة لمساعدتها على أداء دورها فى المجتمع وتعزيز مشاركتها فى الانتخابات وعضوية المجالس التشريعية, وكذلك دعم خطط القضاء على أمية النساء وإعانة المرأة المعيلة للأسرة, بالإضافة إلى احترام "دور المرأة الأصيل" كزوجة وأم ومنشّئة للأجيال [85]

كما ورد في البرنامج الانتخابي للحزب أن ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع بسبب قوانين الأحوال الشخصية الفاسدة التي وضعت في عهد مبارك، بالإضافة للبطالة والفقر[86]

وفى إطار الحديث عن الأسرة يشير برنامج الحزب إلى تعرض الأسرة المصرية "للإفساد الممنهج" من قبل عدة جهات منها "المجلس القومي للمرأة", و"المجلس القومي للأمومة والطفولة", ومنظمات المجتمع المدني التي تتلقى "تمويل مشبوه", بالإضافة إلى "القوانين الفاسدة" التي جاءت استجابة لإملاءات دولية نتيجة التوقيع على اتفاقيات لا تلاءم ثقافة وهُوية المجتمع المصري مثل اتفاقية "القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)".

ويقدم الحزب رؤيته لمعالجة مشكلات الأسرة والتي تتنوع ما بين برامج إرشادية لحل هذه المشكلات, تفعيل القوانين والتشريعات لحماية الحقوق وحفظ المجتمع, وإلغاء المجلس القومي للمرأة وكذلك المجلس القومي للأمومة والطفولة – اللذان قاما بدور "الذراع الاستخباراتية" للجهات الدولية- وإنشاء مجلس وطني للأسرة المصرية بدلا منهما. وكذلك تعديل قوانين العمل بحيث تسمح للأم الوالدة بقضاء وقت أطول مع أطفالها, مراجعة قوانين الأحوال الشخصية وتنقيتها من المواد الهادمة للأسرة"[87]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

أما عن مشاركة المرأة فى دوائر صناعة القرار داخل الحزب، فقد بلغت عضوية المؤتمر العام للحزب المنعقد فى 19 أكتوبر 2012، 1011 عضوًا، بينهم 70 امرأة، و11عضوا قبطيا, [88]وعن

---

85 الموقع الرسمى للحزب : الباب الثانى من البرنامج تحت عنوان " المبادئ الاساسية التى نسعى لتحقيقها "، والباب الرابع الخاص بالتنمية المتكاملة / التنمية البشرية عبر نفس الرابط -http://www.fj p.com/Party_Program.aspx#الاوضاع_التى_خلفها_نظام_مبارك

86 الموقع الرسمي للحزب على شبكة الانترنت / من برنامج الحزب عبر الرابط -http://www.fj p.com/Party_Program.aspx#الأوضاع_التي_خلفها_نظام_مبارك

87 الباب الرابع من البرنامج " التنمية المتكاملة /تحت عنوان التنمية البشرية / الموقع الاليكتروني لحزب الحرية والعدالة عبر نفس الرابط http://www.fj-p.com/Party_Program.aspx#الأوضاع_التى_خلفها_نظام_مبارك

88 بوابة الوفد الالكترونية بتاريخ 5 اكتوبر 2012 عبر الرابط
http://www.alwafd.org/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8% -
%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/13-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%

رئيس الحزب ونوابه فكلهم من الرجال , وعن اعلي كيان مؤسسي فى اتخاذ القرار داخل الحزب فهو المكتب التنفيذي للحزب والذي يتكون من 15 عضوا لا يوجد فيهم إلا سيدة واحدة هي كاميليا حلمي. والتي استقالت من المكتب التنفيذي للحزب في مايو 2012[89]

وعن أداء عضوات الحزب فى البرلمان، فقد ظهر من خلال عدة مواقف أن مرجعية هؤلاء العضوات هي جماعة الأخوان المسلمين والحزب، وبالتالي تناولن قضايا النساء من خلال هذا المنظور، فقد تقدمت النائبة **عزة الجرف** بمشروع قانون بتعديل نص المادة 242 مكرر من قانون العقوبات والمضافة بالقانون 126 لسنة 2008 والخاصة بتجريم عمليات الختان، علي وجه العموم. وبنص التعديل الذي تم تأجيل مناقشته علي أنه لا يجوز إجراء ختان الإناث خارج المستشفيات دون استشارة طبيبة مختصة تفيد بحاجة الأنثى لذلك. (مايو 2012)[90]. كما جاء فى حوار لها مع بوابة الشباب لجريدة الأهرام يوم 4 ابريل 2012 بخصوص رؤية الإخوان لقوانين الأسرة والخلع بأنهم لديهم خطة لإعادة النظر في القوانين الخاصة بالأسرة والخلع، وذلك خلال باحثين متخصصين في هذه المجالات، وأضافت ونحن نطالب بأن يكون هذا الحوار المجتمعي بين علماء الأزهر وعلماء الاجتماع والنفس والقانونين والنظر في عوار هذه القوانين وإعادة صياغتها بشكل لا يتنافي مع تماسك المجتمع وترابطه" - كما تقدمت ذات النائبة (**عزة الجرف**) باقتراح إلغاء قانون التحرش الجنسي، وبررت ذلك بأن سبب التحرش هو عُري النساء, وبالتالي فالمتحرش غير مخطئ[91]

وقد تبنت **رضا عبد الله** مطلب تعديل القوانين الخاصة بالأسرة بما يتفق مع الشريعة، كما أنها رفضت عضوية المجلس القومي للمرأة لحين العرض علي الجماعة[92]

ورأت **هدى غنية،** عضو اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، أن الحديث عن قوانين وتشريعات المرأة، أمر خاص ليس وقته الآن، فالوطن يمر بمرحلة خطرة وهناك ضروريات أهم، كالتشريعات الدستورية والانتخابات الرئاسية والإعلان الدستوري وغيره، لهذا فالحديث عن قوانين وحقوق المرأة أمر سابق لأوانه[93]

%D8%B3%D9%8A/273973-%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-
%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9

89 - المصري اليوم،استقالة المرأة الوحيدة فى «تنفيذى الحرية والعدالة».. و«كاميليا»: أسباب خاصة 9-5-2012، http://www.almasryalyoum.com/news/details/177736

90 راجع تقرير حالة المرأة المصرية عام 2012بعنوان " عام الخروج الكبير للمرأة"، الصادر عن المركز المصري لحقوق المرأة في يناير 2013 ص 10 ، الموقع الرسمى للمركز عبر الرابط -http://ecwronline.org/arabic/the-status-of egyptian-women/ .

91 نفس المرجع " تقرير حالة المرأة المصرية ص 10" نفس الرابط -http://ecwronline.org/arabic/the-status of-egyptian-women/

92 المرجع السابق، ص10.

93 المرجع السابق ص11.

حزب البناء والتنمية

حزب البناء والتنمية هو حزب ديني حيث يركز برنامجه على الجانب الديني أكثر من أي جانب أخر. و رفضت لجنة شؤون الأحزاب الموافقة على إنشائه بسبب قيامه على أساس ديني سلفي ودعوته الصريحة لإقامة الحدود الإسلامية ولكن عادت المحكمة الإدارية العليا ووافقت عليه.

ويعد الحزب هو الجناح السياسي للجماعة الإسلامية في مصر ويضم بين مؤسسيه عبود الزمر الذي كان قد شارك في اغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات.

وأكد طارق الزمر، أحد الوكلاء المؤسسين عقب موافقة المحكمة علي تأسيس الحزب "أن الحكم يعد انتصاراً للشريعة الإسلامية وتطبيقها، حيث ألغى اعتراض لجنة شؤون الأحزاب على حزب الجماعة (البناء والتنمية) لدعوته إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وأنه قائم على أساس ديني.[94]

ورد صراحة ببرنامج الحزب ضرورة دعم ورعاية الأسرة المصرية وإيلاء رعاية خاصة بالمرأة والطفل. حيث أن الأسرة هي المحضن الأول والمستمر للإنسان وبدعمها وتنميتها عن طريق رعاية أطرافها والحفاظ على منظومة القيم الإسلامية والمجتمعية الموجهة للأسر المصرية يتحقق تماسكها وقوتها ومن ثم يزداد المجتمع قوة وتماسكا .. ولذلك فان حزب [البناء والتنمية] يرى بخصوص دعم وتنمية الأسرة الأمور الآتية.

فيما يخص .....المرأة وما لها من حقوق :

يرى الحزب أن المرأة والرجل ليسا متماثلين وأيضا ليسا متناقضين لكنهما متكاملان ومن ثم فان لكل منهما دورا يتناسب مع طبيعته كل منهما ولذلك فإننا نؤكد على الآتي :

أن للمرأة كافة الحقوق والواجبات الثابتة للرجل وانه يجب تمكينها من القيام بدورها فى تحقيق ذاتها، وبناء أسرتها، وضمان مشاركتها فى خدمة مجتمعها ووطنها كل ذلك فى إطار ما تحدده الشريعة الإسلامية الغراء. كذلك دعوة الدولة ومنظمات المجتمع المدني لدعم المرأة العاملة والمعيلة بما يدعم قدرتها على الوفاء بواجباتها. كما تحدث عن مشكلة العنوسة وارتفاع سن الزواج والطلاق، وتحدث عن ضرورة إيجاد حلول لها. كما تحدث عن ضرورة مراجعة وإعادة النظر فى منظومة القوانين الخاصة بالأسرة والتي صدرت فى عهد النظام السابق بتوجيهات من سوزان مبارك وذلك بهدف إقرار الصحيح منها واستبعاد ما لا يتناسب مع أحكام الشريعة أو عادات وتقاليد الأسرة المصرية . ودعا الحزب لضرورة دعم المرأة المسنة وتوفير كافة أوجه الرعاية الصحية والبدنية والنفسية لها [95]

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

أسفرت الانتخابات التي أجريت فى 27 يونيه 2013 فى حزب البناء والتنمية، **عن فوز 3 سيدات ضمن أعضاء الهيئة العليا للحزب من أصل 30** عدد الهيئة العليا, وحصلت السيدات الثلاث على أرقام مرتفعة في التصويت، فقد جاءت في المركز الثالث فاطمة أبو زيد بعدد أصوات 341 صوتًا من أصل

---

[94] الموقع الالكتروني أصوات مصرية ، عبر الرابط
http://www.aswatmasriya.com/parties/albenaawaltanmeya

[95] الباب الثالث "التنمية البشرية والمجتمعية " من البرنامج المنشور على الموقع الرسمى للحزب " تحت عنوان أولا : ضرورة دعم ورعاية الاسرة المصرية عبر الرابط http://benaaparty.com/Program.aspx

487 عضوًا، كما جاءت صفاء عبد الحميد في المركز 18 بـ271 صوتًا يليها في المركز 19 إنصاف عليوة 259 صوتًا[96]

حزب النور السلفي:

حزب النور هو حزب سياسي مصري تأسس عقب ثورة 25 يناير. الحزب ذو مرجعية إسلامية سلفية. يعد أول حزب سلفي يتقدم بأوراقه في مصر.[1]وتصفه الدعوة السلفية بأنه الذراع السياسي الوحيد لها.[2] يهدف الحزب للدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية.

برز الحزب كثاني أكبر القوى الحزبية في مصر بعد الفوز بنحو 22% من مقاعد مجلس الشعب 2011-2012، وهي أول انتخابات تشريعية يخوضها. ثم مر الحزب بأزمة حادة انتهت بانشقاق رئيس الحزب عماد عبد الغفور وعدد من القيادات في ديسمبر 2012 وأسسوا حزباً جديداً باسم حزب الوطن.

رفض حزب النور المشاركة في المظاهرات التي دعت لها المعارضة ضد الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013، كما رفض أيضا المشاركة في المظاهرات التي دعا لها أنصار الرئيس.[15] وكان الحزب قد أعلن قبيل تظاهرات المعارضة أن شرعية مرسي "خط أحمر" ودعى لاستكمال مدته الرئاسية،[16] لكنه تراجع عن موقفه ووجه دعوة للرئيس يوم 2 يوليو لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.[17] وأخيرا فقد أيد الحزب خارطة الطريق التي أعلنها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وعزل مرسي من منصبه.[18] وشارك الحزب بنائب رئيس الحزب بسام الزرقا ممثلا له في لجنة الخمسين المكلفة بتعديل دستور 2012 الذي تم تعطيله بناءً على خارطة الطريق. إلا أن الحزب استبدل الرزقا ودفع بمحمد إبراهيم منصور عوضًا عنه مبررًا ذلك لأسباب صحية.[19]

المرأة وبرنامج الحزب

لم يأتي ذكر المرأة في برنامج حزب النور سوي في ثلاثة فقرات، ففي **رؤيته للمناهج الدراسية** جاء "الارتقاء بدور الفتاة في المجتمع من خلال برامج دراسية إضافية متميزة تتناسب مع دورها وطبيعتها وواجبها، واعتبار الطبيعة الخاصة للمرأة عند وضع المناهج وطرق التدريس واعتبار أن كل ما يصلح للرجل لا يصلح للمرأة".

كذلك أتي في الجزء الخاص **بمكافحة الأمية** "تشمل الحملة القومية لمكافحة التسرب من التعليم برنامجاً مخصصاً لمواجهة تسرب الفتيات يقوم علي التوعية بأهمية تعليمهن ووضع منظومة من الحوافز خصوصاً في الريف والمناطق الفقيرة لتعليم الفتيات، كالحصول علي مزايا عينيه أو غذائية للأسر"

وتحت عنوان **"المجال الاجتماعي"** جاء أن الأسرة هي أهم مكونات المجتمع وهي الوحدة الأساسية للمجتمع في ثقافتنا المصرية والعربية والإسلامية، وللحفاظ علي الأسرة فيما يخص المرأة جاء "المساواة الكاملة فى الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة, وأهمية العمل على الحفاظ على التمايز بينهم فى الأدوار الاجتماعية والإنسانية. دون أن يؤثر ذلك علي مكانة كل منهم، فالمرأة مكون هام، بل عمود

---

96 " الصفحة الرسمية للحزب على الفيسبوك بتاريخ 28 يونية 2013" عبر الرابط
www.facebook.com/benaawatanmia/posts/389456897821088

أساسي في نشاط حزب النور خاصة والمجتمع المصري عامة، ولها أن تمارس دورها الفعال والنشط وحقها الذي أعطاه لها الدستور".

ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن المشكلات التي تعانى منها المرأة والتي تنقسم ما بين مشكلات يعانى منها المجتمع ككل كالفقر والبطالة وغيرها, وأخرى تعانى منها المرأة على وجه الخصوص مثل ضعف الوعي الاجتماعي فيما يتعلق بقضايا المرأة, ومظاهر العنف المختلفة التي تتعرض لها المرأة, ومشكلة الأسر التي تتولى الإنفاق عليها المرأة, وكذلك مشكلات الطلاق وانتشار الزواج السري.

ويرى الحزب أن حل هذه المشكلات يكمن فى إجراء البحوث والدراسات المكثفة ووضع الخطط المحكمة لتغيير ثقافة المجتمع ومفاهيمه مما يؤدى إلى تفعيل مشاركة المرأة على المستويات المختلفة. بالإضافة إلى إطلاق حملات تثقيفية إعلامية ودينية واجتماعية لتصحيح الصورة الذهنية السلبية للمرأة, على إن تستند هذه الحملات للقيم الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية والتقاليد المصرية. وأخيرا تكوين صناديق مدعومة من مؤسسات الزكاة والأوقاف لمساعدة الشرائح المعوزة من المرأة المصرية.

واضح تماماً مما اقتبسناه من برنامج الحزب فيما يخص المرأة أنه يتعامل مع المرأة علي أنها مجرد أداة لبناء الأسرة المسلمة، وعليها أن تأخذ من الحقوق فقط بقدر ما تستطيع فقط أن تؤدي به دورها هذا سواء من التعليم، أومن صناديق الزكاة في حالة الفقر والعوز. كما يؤكد الحزب علي ضرورة التمييز بين المرأة والرجل.

تواجد المرأة فى دوائر صناعة القرار فى الحزب

تتكون الهيئة العليا للحزب من 51 شخصا تم انتخابهم فى فى 9 يناير 2013 ولم ترشح اى سيدة فى انتخابات الهيئة العليا للحزب وبالتالي تخلوا قيادة الحزب على كافة المستويات من تواجد النساء إلا فى العضوية فقط .[97]

وعندما أضطر حزب النور أن يضع علي قوائمه في الانتخابات سيدة طبقاً للقانون، فقد وضع بدلاً من صورتها صورة لوردة، واستبدلها بصورة زوجها عندما انتقدت منظمات المجتمع المدني ذلك.

هذا ولم يأتي في برامج أحزاب إسلامية أخري مثل **حزب الفضيلة الإسلامي، وحزب الأصالة الإسلامي**، كلام واضح عن منع التمييز بسبب الجنس. وفي الحزبين لا يوجد أي تمثيل للنساء في المواقع القيادية لهذه الأحزاب، لا في الهيئة العليا، ولا في المكتب السياسي ولا في الأمانة العامة.

جدول (3)

خلاصة ما جاء فى برامج الاحزاب ونصيب المرأة فى دوائر صنع القرار داخل الاحزاب

[97] http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2013/January/9/5485550.aspx

أسم الحزب	عدد أعضاء الحزب	عدد أعضاء الحزب من النساء	نسبة النساء	المستوي القيادي للتمثيل	عدد السيدات	العدد الكلي	نسبة السيدات	المستوي القيادي للتمثيل	عدد السيدات	العدد الكلي	نسبة السيدات
الدستور				رئيس الحزب وأمين التنظيم سيدات				الأمانة العامة	4	13	30.8%
المصري الديمقراطي الاجتماعي	18 ألف عضو	3 ألاف	16.6%	المكتب التنفيذي	5	21	23.8%	الهيئة العليا للحزب	39	196	19.8%
حزب التجمع				المكتب السياسي	4	25	16%	اللجنة المركزية	30	244	12.3%
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي			12%	المكتب السياسي	2	15	13.3%	اللجنة المركزية	16	130	12.3%
حزب الكرامة				المكتب السياسي	1	15	6.6%	الهيئة العليا			10%
الحزب الناصري				اللجنة المركزية	10	150	6,6%	أمانات المحافظات	1	25	4%
حزب مصر القوية			37%	مراكز قيادية بأمانات المحافظات بنسبة 17%				الهيئة العليا	10	54	18.5%
الوسط								الهيئة العليا	1	12	8.3%
حزب الوفد				المكتب التنفيذي				الهيئة العليا	2	50	4%
حزب المصريين الأحرار		المكتب التنفيذي به سيدة واحدة من 5، وهناك 11 لجنة لا ترأس النساء أيا منها		المكتب السياسي	1	11	9.1%	مجلس الأمناء	1	9	11.1%
الحرية والعدالة		كان عدد النساء في المؤتمر العام الأول 70 سيدة من أجمالي عدد أعضاء المؤتمر 1011، أي بنسبة 7%		المكتب التنفيذي	1	15	6.6%	الهيئة العليا	1	50	2%
البناء والتنمية								الهيئة العليا	3	30	10%

حزب النور السلفي	لا يوجد أي تمثيل للمرأة في الهيئة العليا للحزب والتي يبلغ عدد أعضائها 51 عضواً، ولا في أي مستوي قيادي آخر

أولاً: وجود المرأة في الأحزاب ووجودها في مراكز اتخاذ القرار

لقد جاءت **الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية** في صدارة الأحزاب سواء بالنسبة لوجود المرأة أو لتمثيلها في المواقع القيادية في هذه الأحزاب. وكان حزب الدستور من الأحزاب الرائدة سواء في انتخاب امرأة كرئيس لهذا الحزب أو أمين عام، كما جاءت نسبة تمثيل المرأة في أحد أشكال القيادة في الحزب من أعلي النسب، فتمثيل المرأة في الأمانة العامة 30.8%. يأتي بعده الحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي، والذي نشر علي موقعه كل المعلومات الخاصة بالعضوية بما فيها أعضاء النساء، والمواقع القيادية في الحزب وغيرها، فنسبة عضوية النساء في الحزب بلغت 16.6%، وكانت نسبة تمثيل المرأة في الأشكال القيادية في الحزب أكبر من نسبة عضويتها في الحزب، فنسبتها في المكتب التنفيذي 23.8%، ونسبتها في الهيئة العليا 19.8. ثم حزب مصر القوية الديمقراطي الاجتماعي إسلامي، والذي بلغت نسبة عضوية المرأة به من أكبر نسب عضوية النساء طبقاً لما حصلنا عليه من معلومات، وهي 37%، ولكن نسبة تمثيل المرأة في المواقع القيادية تقريباً نصف هذه النسبة، فقد بلغت نسبة المرأة في الهيئة العليا 18.5%، ونسبة المرأة في المراكز القيادية في أمانات المحافظات 17%.

تأتي **الأحزاب الاشتراكية** في المركز الثاني سواء بالنسبة لوجود النساء كأعضاء في الحزب أو وجودها في قيادة هذه الأحزاب. ففي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي نسبة النساء في عضوية الحزب 12%، بينما تمثيلها في المكتب السياسي 13.3%، وتمثيلها في اللجنة المركزية 12.3%. وفي حزب التجمع الوحدوي التقدمي بلغت نسبة المرأة في المكتب السياسي 16%، ونسبتها في اللجنة المركزية 12.3%.

ثم يأتي **الحزب الليبرالي** الذي تأسس بعد الثورة، وهو حزب المصريين الأحرار، الذي بلغت نسبة النساء في مجلس الأمناء 11.1%، وفي المكتب السياسي 9.1%.

ثم **حزب الكرامة القومي**، والذي تمثل المرأة في الهيئة العليا لحزب الكرامة بـ 10%، وفي مكتبه السياسي تنخفض هذه النسبة إلي 6.6%.

ثم **حزب الوسط** الذي تمثل المرأة في هيئته العليا بـ 8.3%، ويأتي **حزب الحرية والعدالة** بعده حيث مثلت المرأة في مؤتمرة الأول بنسبة 7%، وفي مكتبه التنفيذي بـ6.6%، ومثلت المرأة في هيئته العليا بـ 2%، ثم أصبحت صفر بعد استقالة المرأة الوحيدة في الهيئة العليا.

وبينما وجدنا نسبة تمثيل النساء في الكثير من الأحزاب الإسلامية والسلفية صفر مثل **حزب النور السلفي، وحزب الفضيلة الإسلامي، وحزب الأصالة الإسلامي**، وتأتي نسبة تمثيل المرأة في الهيئة العليا **لحزب البناء والتنمية** علامة استفهام كبيرة، حيث كانت نسبة المرأة 10%، وأخذت المرأة هذه النسبة بالانتخاب، وحصلت علي أصوات جعلتها في مراكز متقدمة.

وتأتي أحزاب قديمة مثل حزب الوفد، والحزب العربي الناصري، من أقل الأحزاب من حيث تمثيل النساء - خصوصاً الأحزاب الجديدة التي تتبني نفس أيديولوجيتها- فقد بلغت تمثيل المرأة في الهيئة العليا لحزب الوفد 4 %.

كما بلغت نسبة النساء في اللجنة المركزية للحزب الناصري 6.6%، وبلغت نسبة النساء في أمناء المحافظات 4%.

وقد لاحظنا أن كثير من النساء الذين وصلن لمراكز قيادية في الأحزاب قد حقق مكانة في المجتمع قبل دخول هذه الأحزاب أو خارجها، سواء في أنشطة سياسية عامة ومراكز مجتمع مدني أو كمهنيات مرموقات، فدكتورة هدي الصدة، أو هالة شكر الله، أو سكينة فؤاد أو مارجريت عازر، حتي كامليا حلمي بحزب الحرية والعدالة.

وبالتالي ما زالت الأحزاب لا تضع برامج لتمكين المرأة فيها بشكل كافي وكذلك لتطويرها لتصل لمراكز قيادية في هذه الأحزاب.

وعلي الرغم من ذلك إذا ما قارنا هذه النسب التي جاءت خصوصاً في معظم الأحزاب التي نشأت بعد الثورة لوجدنا أن هناك نقلة حدثت سواء في عضوية المرأة في الأحزاب أو في نسبة المرأة في المراكز القيادية في الأحزاب. فقد كان عدد عضوات الهيئات العليا لبعض الأحزاب عام 1995 هو 3 % وكانت نسبة النساء من جملة الأعضاء بالحزب 2%، وكان عددهم في الأمانة العامة لحزب التجمع 3 % في الوقت الذي مثلت النساء 4.6% من نسبة العضوية، وكان عدد النساء في اللجنة العليا لحزب العمل 2 % في الوقت الذي كانت النساء تمثل 2.2% منه أجمالي أعضاء الحزب[98]

وإن كانت مسيرة ازدياد وجود المرأة في الأحزاب قد بدأت قبل 25 يناير 2011، وكانت هذه النسب في عام 2004 قد وصلت لـ 15.4% في المكتب السياسي للحزب الوطني، و16% في الأمانة العامة للحزب. أما في حزب التجمع فقد كانت نسبة النساء في المكتب السياسي 11.1%، بينما كانت نسبتهم في الأمانة العامة 5%. وبالنسبة للحزب الناصري فقد كانت نسبة النساء في المكتب السياسي 4.6%، ونسبته في الأمانة العامة 4.3%. وكانت نسبة النساء في الهيئة العليا لحزب الوفد 5%[99]

ثانيا: برامج الأحزاب والمرأة

جاء في برامج الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، والاشتراكية بل والليبرالية التي تأسست بعد الثورة رفض لكل أشكال التمييز بما فيها التمييز ضد المرأة. بل جاء في برامج بعضها العمل من أجل تغيير أي وضع فيه تمييز ضد المرأة أو استبعاد لها من أي مجال من المجالات فجاء في برنامج الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي العمل علي تغيير القوانين التي تميز ضد المرأة، والعمل علي جعل مشاركتها 25%، وجاء في برامج الأحزاب الاشتراكية العمل من أجل تغيير قوانين الأسرة، والجنسية، وقوانين العمل، والعمل من أجل قوانين تسمح لها بتولي المناصب العليا، كما جاء في أكثر من برنامج مسألة مساعدة المرأة العاملة من أجل التوفيق بين عملها ودورها في الأسرة بما فيها الأحزاب الدينية مثل حزب الحرية والعدالة الذي تحدث عن المساواة وتكافؤ الفرص بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، والعمل علي التوازن بين حقوقها وواجباتها.

جاء الحديث عن المرأة المعيلة، وأهمية إعانتها، وقد كان ذلك وضحاً في حزب الحرية والعدالة والوفد، والبناء والتنمية.

جاء الحديث عن المرأة وحقوقها في الأحزاب الإسلامية وكذلك حزب والوسط والوفد في إطار كون الأسرة هي أساس المجتمع ومن قبيل المحافظة عليها يجب رعاية والمحافظة علي المرأة لكونها مربية

---

98 -د. كمال سامي سليم، الطفل والمرأة في مصر، أطلس بياني، المجلس القومي للطفولة والأمومة1996، ص71

99 - انتصار بدر، مني عزت إعداد، إشراف أمل محمود، مرجع سابق

النشا. وإن كان بعض الأحزاب الاسلامية تتحدث بشكل واضح عن الحفاظ علي التمايز بين أدوار النساء وأدوار الرجال..

لقد جاء وبالذات في البرامج الانتخابية بالنسبة للحزبين الإسلاميين أن هناك مشكلة في القوانين والاتفاقيات الدولية التي تتحدث عن المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وأن هناك مجالس متخصصة في المرأة والطفل هي من صنع نظام مبارك، كذلك بعض القوانين مثل قانون الخلع، والختان والتحرش، ويجب التخلص منها مثلما تم التخلص من مبارك ونظامه. وقد نص حزب النور السلفي بشكل واضح في برنامجه علي ضرورة التمييز بين الرجل والمرأة.

ثالثاً: المرأة والانتخابات التشريعية والأحزاب

ربما كانت الانتخابات البرلمانية لعام 2011 غير كافية للحكم علي الأحزاب الجديدة التي أنشأت بعد الثورة، لأنها دخلت هذه الانتخابات ولم تكن قد استعدت بعد، بل أن بعضها كان قد أودع أوراقه منذ أيام قليلة قبل فتح باب الترشح للانتخابات. ولكن تظل نسبة ترشيح الأحزاب للنساء في الانتخابات نسبة هزيلة، ويظل هناك مشكلة في وضع النساء في نهايات القوائم تنفيذا للقانون، مما أدي لاستمرار التمثيل الهزيل للنساء في البرلمان.

فقد كان عدد النساء في برلمان ما بعد الثورة 11، ضمنهما 2 تعيين، بنسبة 2% فقط، وباستعراض نتائج العديد من الكتل والأحزاب يتضح ذلك، فحزب الحرية والعدالة والذي فاز بالأغلبية في مجلس الشعب، فقد حصل علي 235 مقعد لم يكن نصيب المرأة منها سوي 5 مقاعد فقط، أي حوالي 2.1%. كما أن الكتلة المصرية التي حصلت علي 34 مقعد، كان نصيب المرأة منها مقعد واحد فقط لسناء السعيد في أسيوط، والتي كان فيما يبدو لها أرضية في المنطقة التي ترشحت بها، بسبب دخلوها الانتخابات مرتين سابقاً، ونجاحها في المجلس المحلي قبل الثورة.

وقد كانت نسبة المرشحات أيضاً ضئيلة بالرغم من كونها أضعاف نسبة الناجحين، فقد كانت نسبتهم 12.1% لإجمالي المرشحين، منهم 633 علي المقاعد الفردية، و 884 علي القوائم الحزبية، مما يعني أن المرشحات علي القوائم الحزبية لا يتعدون الـ 8% تقريباً لإجمالي المرشحين.

وفي 3 دورات متتابعة لم تتعدي نسبة من ترشحهم الأحزاب من النساء بما فيهم الحزب الوطني عن ربع المرشحات من النساء، ففي عام 1995، كان أجمالي من رشحتهم الأحزاب من النساء 19 سيدة، وكان عدد المستقلات 66، أي أن نسبة من رشحتهم الأحزاب لإجمالي المرشحات كان 22.4%، وكانت هذه النسبة في عام 2000 هي 26.5%، وفي عام 2005 17.3%.

الباب الثالث

المرأة في النقابات

أولا: نشأة وتطور النقابات

1- نشأة النقابات العمالية ونبذة عن تطور التشريعات حتي 25 يناير

يذكر الكثير ممن كتبوا في تاريخ الحركة النقابية العمالية المصرية أن بداية الحركة النقابية في مصر كانت مع تشكيل نقابة عمال لفافي السجائر المختلطة في مصر عام 1899[100] كأول نقابة ولدت في أعقاب إضراب ناجح حدث في نهاية ذلك العام وانتهي في فبراير 1900. وتوالت بعدها عدة اضرابات في الصناعات الاخري وتكونت علي اثرها العديد من النقابات (عام 1900 إضراب عمال الفحم الشهير بجمرك الاسكندرية - وعام 1906 اضراب عمال التلغراف وغيرها) ومن خلال الاضرابات نشأت التنظيمات النقابية الاولي وتحولت اللجان التي نظمت وقادت هذه الاضرابات الي نقابات[101]...

وإن كان هناك من يري أن هذه النقابة كانت بالأساس نقابة عمال مهرة أجانب مما جعلها أقرب إلى نقابة حرفيين ذات طابع محدود وضيق. وقد اندثرت هذه النقابة عندما فقد لفافي السجائر وضعهم المتميز مع التطور التكنولوجي الذي لحق بصناعة الدخان. ويري أصحاب هذا الرأي أن البداية الحقيقة للنقابات أتت مع الموجة الأولي للإضرابات الكبيرة في الفترة من 1908 إلى 1911، ففي هذه الفترة ومن قلب حركة الطبقة العاملة، نشأت عدد من النقابات أهمها نقابة الصنائع اليدوية، وهى النقابة التي انهارت بعد ضرب الإضراب الذي قامت به في عام 1910. وهناك أيضاً نقابة عمال الترام بالقاهرة، وهى النقابة التي تشكلت في أوج حركة إضرابية واعتصامات قام بها عمال الترام، وكانوا يمثلون طليعة الطبقة العاملة في العقد الأول من القرن العشرين[102].

---

100 - أمين عز الدين "تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها وحتي 1919"، دار الكتاب العربي 1966- عبد المنعم العزالي "تاريخ الحركة النقابية المصرية 1899-1952، دار الثقافة الجديدة 1975- رؤوف عباس "الحركة العمالية المصرية 1899-1952" دار الكتاب العربي 1996.

101 - محمد بسيون، جريدة التعاون، http://ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=175397&eid=667، قراءة خاصة لتاريخ الحركة العمالية في مصر، 8 يونية 2010

102 - الاشتراكي، http://revsoc.me/publications/25518/3-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D9%84%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D8%AD%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8/ ، العمال والنقابات: سلطة رأس المال ومستقبل كفاح عمال مصر من أجل النقابات

وهناك رأي ثالث يؤرخ للحركة بإضراب عمال الكراكات والفحامين بشركة قناة السويس في مايو من عام 1894، وأنه أعقب ذلك ظهور الجمعية الاقتصادية الشرقية لعمال اللفائف في يولية عام 1896، حيث بدأت باكتتاب 70 عامل ومجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء قياديين[103]

بينما يشير آخرون إلي عام 1893 حين تكونت نقابة عمال السجائر المختلطة بزعامة أحد العمال اليونانيين[104]

وقد رأي المرحوم أحمد شرف الدين المحامي العمالي، أن التشريع كان أبرز اسلحة السلطة للهيمنة علي الحركة النقابية. فمنذ نشأة أول نقابة عمالية ولأكثر من أربعين سنة ظل التشريع المصري لا يعترف بالنقابات. الأكثر من ذلك أن السلطة قد أصدرت عدد من التشريعات خلال هذه الفترة لمواجهة الحركة النقابية ولضرب النقابات، وكان أبرزها:

1- تشريع سنة 1921 بتحريم دفع اشتراكات النقابات.

2- تشريعات بتقييد حق الإضراب سنوات 1923، 1946، 1951، باعتبار أن الإضراب هو أهم أسلحة النقابة[105].

وكان أول قانون للنقابات العمالية فى مصر هو القانون رقم 85 لسنة 1942، ثم المرسوم بقانون رقم 319 لسنة 1952، ثم تضمن الباب الرابع من قانون العمل رقم 91 لسنة 1959 الأحكام الخاصة بالنقابات، ثم استبدل القانون رقم 62 لسنة 1964 بالباب المذكور.

ويري شرف الدين أن هذه القوانين أكدت علي ركائز ثلاثة أساسية وهي: **هيمنة السلطة الإدارية علي النقابات- فرض نظام العضوية الجبرية- منع النقابات من الاشتغال بالسياسة**.

ثم صدر القانون الحالى للنقابات رقم 35 لسنة 1976 المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 1981، والقانون رقم 12 لسنة 1995، والقانون رقم 97 لسنة 2012. هذا بخلاف القوانين التي صدرت

---

103 - عبد الخالق فاروق، النقابات والتطور الدستوري في مصر 1923-1995، مركز المساعد القانونية لحقوق الانسان، 1997، منقول عن" د. يونان لبيب رزق (الجمعية المتحدة للفافي السجاير)، جريدة الأهرام ديوان الحياة المعاصرة 30 يونية 1996"

104 - عبد الخالق فاروق، النقابات والتطور الدستوري في مصر 1923-1995، مركز المساعد القانونية لحقوق الانسان، 1997، منقول عن جمال البنا(نشأة الحركة النقابية وتطورها) القاهرة السلسلة العمالية رقم 34 عام 1969.

105 -- أحمد شرف الدين المحامي، الإضراب والحرية الحرية النقابية"أحكام ووثائق"، دار الخدمات العمالية والنقابية1996

لمد أجل الدورة النقابية (2006-2011) لمجالس إدارات المنظمات النقابية العمالية المشكلة وفقا لأحكام القانون 35 لسنة 1976، هذه المنظمات هي الأتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات العامة واللجان النقابية التابعة له. وكلها كانت تصب في هيمنة النظام الحاكم بأجهزته الإدارية والأمنية علي هذه التنظيمات النقابية.

فلم يتولي قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر منذ تأسيسه في عام 1957 سوي الموالين للحكومة إلا في حالات نادرة. فجميع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد والبالغ عددهم (23) عضو للدورة 2006-2011 كانوا أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي، وقد كان حسين مجاور آخر رئيس للاتحاد في عهد مبارك (والمتهم مع عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة قبل إزاحة مبارك في موقعة الجمل الشهيرة، التي حاول فيها فلول النظام السابق أثناء اعتصام التحرير الذي بدأ يوم 25 يناير فض الاعتصام بالقوة) رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الوطني. كما كان هناك ستة من رؤساء النقابات العامة للاتحاد أعضاء في سكرتارية الشئون العمالية في الحزب الوطني الديمقراطي، كما أن رئيس النقابة العامة للعاملين بالزراعة محمد عبد الحليم هو أيضاً عضو في لجنة سياسات الحزب الوطني[106]

وتشهد الانتخابات النقابية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات التابعة له في كل دورة تدخلا واضحا من الأجهزة الأمنية ووزارة القوي العاملة والهجرة لاستبعاد من لا يرغبون فيه، والعمل علي البقاء علي الموالين لهم فقط خصوصاً في المستويات العليا، سواء علي مستوي مجلس إدارة الإتحاد العام لعمال مصر، أو علي مستوي مجالس إدارات النقابات العامة.

وقد شهدت الأنتخابات الأخيرة للاتحاد ونقاباته للدورة 2006-2011، العديد من الانتهاكات ، منها الآمتناع عن إعطاء الاعضاء شهادة عضويتهم بالنقابة حتي لا يستطيعوا التقديم في الانتخابات، أو الأمتناع عن استلام الأوراق بحجة عدم أكتمالها، أو شطب أسماء مرشحين وكانت في الأغلب في هذه الدورة من المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين.

---

[106] تقرير من اعداد مركز التضامن العمالي الدولي بعنوان"النضال من اجل حقوق العمال في مصر"ن 2010، ص 40

وعبر منع المعارضين من المنافسة، فقد فاز بالتزكية 805 لجنة نقابية من أجمالي 1805، كما فاز بالتزكية 15 نقابة عامة من أجمالي 23 نقابة عامة، وتم اختيار جميع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام بالتزكية[107]

وقد كان وما زال القانون 35 لسنة 1976 من الأدوات الاساسية التي تستخدم لفرض الهيمنة والتدخل في شئون النقابات. وفيما يلي سوف نتناول أهم مشاكل قانون النقابات الحالي ق35 لسنة 1976:

1- **فرض البنيان النقابي الهرمي** الذي يعطي للاتحاد العام والمستويات العليا من التنظيم معظم الصلاحيات وحرمان التنظيمات القاعدية من أي صلاحيات حقيقية. مما يسهل من سيطرة الدولة باجهزتها الأمنية والإدارية على القيادات العليا وبالتالي السيطرة على الاتحاد بكل مستوياته.

فقد نصت المادة رقم 7 من القانون رقم 35 لسنة 1976 والمعدل بالقانون رقم 1 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 12 لسنة 1995 على أن البنيان النقابى يقوم على شكل هرمى قاعدته اللجنة النقابية وقمته الاتحاد العام لنقابات العمال، ويتولى الاتحاد العام وضع القواعد والإجراءات التى تشكل هذه المستويات ويحدد الأعداد المفروض أن تكون داخل كل مستوى.

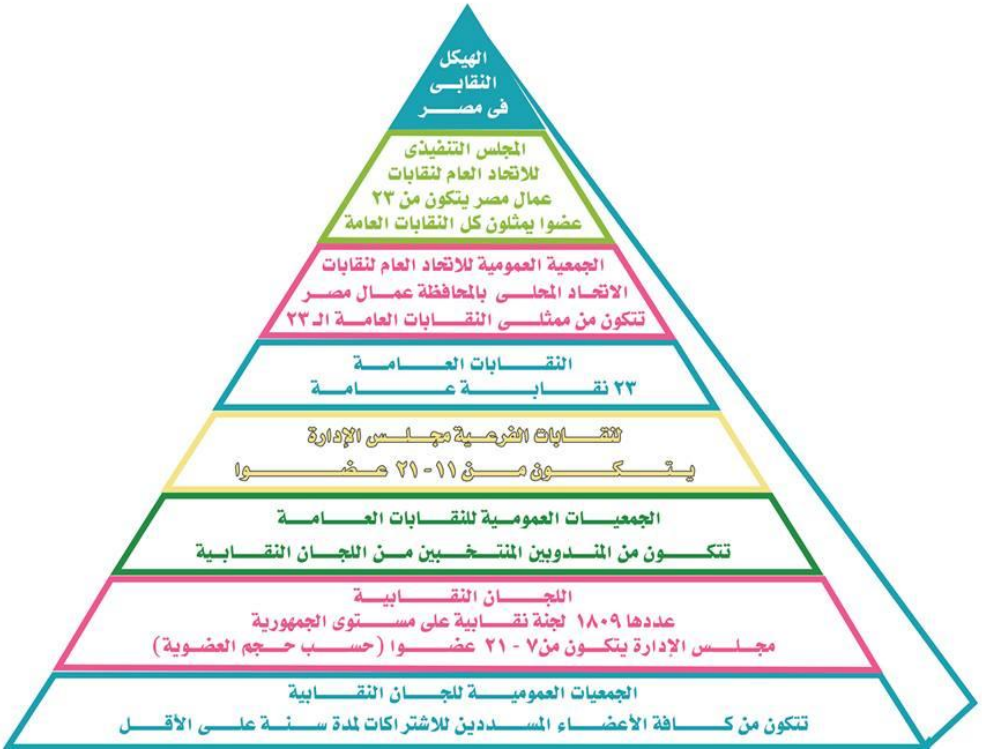

صورة توضح الهيكل النقابى لاتحاد العمال فى مصر

[107] تقرير من اعداد مركز التضامن العمالي الدولي بعنوان"النضال من اجل حقوق العمال في مصر"ن 2010، ص42

هذا بالإضافة إلي الكثير من المواد سواء في قانون 35 لسنة 1976، أو في قانون العمل 12 لسنة 2003 التي تعطي النقابات العامة حق الموافقة علي الإضراب، أو حق التفاوض أو غيرها من الحقوق وتحرم منها النقابات القاعدية.

2- وصاية وزير القوى العاملة

أخضع القانون النقابات العمالية لوصاية الوزير المختص وهو وزير القوى العاملة والتدريب والجهة الإدارية مديرية القوى العاملة أو مكتب القوى العاملة الذي يقع في دائرة اختصاصه مقر المنظمة النقابية (مادة 1). فوزارة القوي العاملة هي من تضع اللوائح التنفيذية للنقابات والاتحاد، وهي من تشرف علي العملية الانتخابية بالكامل، وهي من تتلقي أوراق النقابات ويكون الاعتراف بالنقابة من قبلها من عدمه، وهي من تقوم بالتفتيش علي النقابات، هذا بخلاف التدخل القانوني في كل شئون النقابات بداية من شكل التنظيم لمدة الدورة النقابية للاشتراك ....

3- اهدار مبدا الديقراطية النقابية

إن القانون 35 لسنة 1976 قد صدر موضحا المنظمات النقابية المرخص بإنشائها وموضحاً البنيان النقابي وأهدافه وتكوين مستوياته وتشكيلاته ومحدداً أهدافه ومحدداً لكل مستوى بدءاً من اللجان النقابية حتى الاتحاد العام للعمال اختصاصاته التي لا يجوز له الخروج عنها بل حظر تكوين أكثر من نقابة عامة لعمال المهن والصناعات التي تضمها مجموعة من المجموعات المحددة علي سبيل الحصر في الجدول المرفق بالقانون الذي وضعه بطريقة تحكمية وبالتالي حرم النقابات العمالية من حقها الأصيل في وضع دساتيرها وبرامجها من خلال جمعياتها العمومية.

4- الترخيص المسبق كشرط لاكتساب الشخصية الاعتبارية

ألزم القانون أي منظمة نقابية إيداع أوراق التكوين بمديرية القوى العاملة المختصة، والاتحاد العام (مادة63 ق35 لسنة 1976) وأعطى كل من الجهة الإدارية والاتحاد العام حق الاعتراض على تكوين المنظمة النقابية (مادة 64).

5- فرض رقابة مالية متعددة

أخذ القانون بنظام الرقابة المالية المتعددة على المنظمات النقابية بإعطاء الاتحاد العام لنقابات العمال إلى جانب وزارة القوى العاملة والتدريب والجهاز المركزي للمحاسبات حق الرقابة المالية على المنظمات النقابية (مادة 65).

3- صعود الحركة العمالية ونشأة النقابات المستقلة

مع بداية الألفية الجديدة بدأت حالة من الصعود في الصراع الطبقي في مصر، أخذت تارة شكل التضامن مع الشعب الفلسطيني، وآخرى الوقوف ضد ضرب العراق، وثالثة ضد التوريث والتمديد. وفي أثناء كل هذه الأحداث كان هناك حركة اجتماعية تتبلور وكان في القلب منها حركة العمال التي كانت قد بدأت في التصاعد. وقد بدأ هذا التصاعد بعدما بدأت نتائج سياسات الخصخصة وبيع الشركات تظهر وتؤدي لفصل العمال وإجبارهم على المعاش المبكر، والتوجه لانتقاص الحقوق سواء في الأرباح أو بدل الوجبات أو وسائل المواصلات. وقد بدأت مرحلة جديدة من الصعود في حركة العمال مع نهاية 2006، بداية 2007 وذلك بعد نجاح إضراب عمال غزل المحلة، وموظفي الضرائب العقارية في تحقيق المطالب التي رفعها العمال في الحالتين، وقد استمرت هذه الموجة في التصاعد لما بعد إزاحة مبارك.

وقد كان مطلب رفض العمال لتمثيل اتحاد العمال ونقاباته لهم في الكثير من الاحتجاجات، جنباً إلي جنب مع المطالب الأخري الخاصة بزيادة الأجور، ومحاربة الفساد وعودة الشركات للقطاع العام، وتثبيت العمالة المؤقتة...وظهر هذا الرفض من خلال رفض العمال أن تتفاوض هذه النقابات باسمهم خصوصاً في الحالات التي اتخذت فيها هذه النقابات علناً موقف ضد العمال، والإعلان عن أن ما يطلبه العمال غير شرعي وغير قانوني. وربما المثالان الأكثر وضوحاً في هذا الشأن رفض العمال أن تتفاوض باسمهم النقابات العامة في حالة تفاوض موظفي الضرائب العقارية مع وزير المالية، وتفاوض عمال غزل المحلة مع إدارة الشركة، وإن كانا ليسا الوحيدين.

هذا ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل قام أكثر من عشرة ألاف عامل من عمال غزل المحلة بالتوقيع علي طلب لسحب الثقة من اللجنة النقابية بالشركة، وهو ما ماطل الاتحاد العام في تحقيقه. ثم خطا موظفو الضرائب العقارية خطوة هامة في هذا الطريق عندما أعلنوا تشكيل نقابتهم المستقلة. وتلاها بناء 3 نقابات أخرى هى النقابة العامة لأصحاب المعاشات ، ونقابة المعلمين المستقلة، ونقابة الفنيين الصحيين كل ذلك قبل 25 يناير 2011.

وظلت الدولة لا تعترف بهذه النقابات رغم التفاف العمال حولها، ورغم اعتراف العديد من المنظمات والاتحادات الدولية بها. وفي أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، سمح للنقابات المستقلة بإيداع أوراقها في وزارة القوي العاملة والهجرة ومديرياتها بعد إصدار د/أحمد البرعي وزير القوى العاملة في وزارة عصام شرف ماسمي بإعلان مبادئ الحريات النقابية 12 مارس 2011 بحضور مدير منظمة العمل الدولية حينها خوان سومافيا إضافة إلى التعهد بإصدار قانون جديد للنقابات العمالية في أقرب فرصة، وبناء علي ذلك خرجت مصر من القائمة السوداء لدي منظمة العمل الدولية وقتها.

وقد فتح ذلك أفق جديد لتنظيم العمال لنقاباتهم المستقلة بعيداً عن سيطرة الدولة. فقد أقبل العمال في معظم المناطق العمالية علي خوض تجربة تأسيس نقابة مستقلة في ظل هذا الأفق، خصوصاً مع ما حققته النقابات المستقلة التي تأسست وقتها من سمعة مرتبطة بتبني هذه النقابات لمطالب عمالها، وخوض إضرابات واعتصامات لتحقيق هذه المطالب بعد انسداد أفق التفاوض علي هذه المطالب بسبب تعنت أصحاب الشركات.

حتي أن وزير القوي العاملة فتحي فكري رداً علي اتهامه بمعاداة النقابات المستقلة أثناء استعداده للتوجه لحضور المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية في مايو 2012 ذكر بأن وزارة القوي العاملة قد استقبلت أوراق أكثر من 900 نقابة مستقلة تم تأسيسها.

وفيما يخص قانون الحريات النقابية فعلي الرغم من المناقشة المجتمعية له لأكثر من ثلاثة مرات، والتوصل لصياغة توافقية له يوافق عليها أطراف العمل المختلفة، إلا أن هذا القانون لم ير النور حتي الآن.

أهم ملامح مشروع قانون الحريات النقابية المنشود

- إطلاق الحرية سواء للعمال في الدخول في تنظيمات نقابية من عدمه، كذلك إعطاء الحرية للنقابات في تكوين أو الاشتراك في اتحادات سواء نوعية أو جغرافية أو علي المستوي القومي أو حتي الدولي من عدمه.
- كسر أحادية التنظيم النقابي العمالي.
- إطلاق حق تشكيل النقابات والاتحادات العمالية بمجرد إخطار جهة الإدارة.
- توفير الحماية للنقابيين من التعرض لتعسف أصحاب الأعمال معهم نتيجة لنشاطهم النقابي.

- إعطاء النقابات القاعدية صلاحياتها في التفاوض، وإعلان الإضراب...
- التوسع في الفئات التي من حقها تأسيس نقابات وإزالة المعوقات في وجه إنشائها.

الان وبعد ما يقرب من الثلاثة سنوات من بدأ تأسيس النقابات المستقلة، والإقبال الشديد من قبل العمال والعاملات علي تأسيس نقاباتهم بحرية بعيداً عن سيطرة الحكومة.

ومع محاربة الحكومة وأصحاب الأعمال للحركة العمالية بشكل عام، وفي القلب منها النقابات المستقلة، عبر إصدار قوانين تجريم الإضراب والتظاهر في عامي 2011، 2014، والامتناع عن إصدار قانون الحريات النقابية، والفصل والتشريد للكثير من القيادات النقابية المستقلة. هذا بخلاف التشهير بالنقابات المستقلة واتهامها بالعمالة والخيانة، واتهام مطالبهم بالفئوية. ودائما ما يتهم العمال عندما يضربون من أجل مطالبهم بالعمالة وفي أحسن الأحوال بأنهم يحرضون من قبل المعارضين، ففي وقت يحرضهم اليساريون والآن الآخوان المسلمين.

وفي الوقت الذي تعلن فيه الدولة وأصحاب الأعمال اعترافها بالاتحاد العام كممثل وحيد للعمال، إلا أنها لم تغفل محاولة استمالة واستيعاب قيادات نقابية آخري في الاتحادات المستقلة، لكي ينفذوا لها ما تريد، وتضرب بها القيادات النقابية المناضلة.

هذا وفي الوقت الذي ما زال الصراع علي حق إعلان تمثيل العمال مستمر علي مستوي الاتحادات، هناك في القواعد العمالية صراع من نوع آخر صراع من أجل الوجود، فالمعركة ضد العمال والنقابات المستقلة بعد 30 يونية أصبحت معركة للتخلص من كل الاشكال التنظيمية التي بناها العمال بعد إزاحة مبارك، كذلك معركة للتخلص من مكتسبات العمال عبر نضالهم.

وسوف نري فيما بعد دور النقابيات سواء في الاتحاد المستقل أو الاتحاد العام، وإلي أي مدي أتاح هذا الاتحاد أو ذاك وجود وفاعلية أفضل للمرأة.

ثانيا: أوضاع النساء في سوق العمل ودورهم في الحركة الاحتجاجية والنقابية

1- أوضاع النساء في سوق العمل

قبل أن نبدأ في الحديث عن دور المرأة في النقابات، سوف نورد بعض الأرقام والإحصائيات التي ترصد مشاركة المرأة في سوق العمل، كما سنذكر بعض من صور التمييز التي تعاني منها المرأة في مجال العمل.

يقدر حجم قوة العمل في مصر بحوالي 27 مليون فرد، منهم 20.8 مليون من الذكور و6 مليون من الإناث، يقدر عدد المشتغلين في نهاية يونيو 2013 بـ 23.6 مليون مشتغل، 71% منهم يعملون بالقطاع الخاص، ونحو 23% في الحكومة، والباقي 4.4% في قطاع الأعمال العام، والقطاعين الاستثماري والتعاوني 2%. نصيب القطاع الخاص غير المنظم 46% من أجمالي المشتغلين، و75% من أجمالي العاملين بالقطاع الخاص. يقدر معدل البطالة بـ 13.3% من قوة العمل، نسبة البطالة بين الذكور 9.8%، وبين الإناث 25%[108]

[108] - ورقة مقدمة لمن وزارة التخطيط للمجلس القومي للأجور في جلسته بتاريخ 17-9-2013 بمقر هيئة الاستثمار

كما جاء في إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام 2006 أن أجمالي الذكور حوالي 37.2 مليون، وأجمالي الإناث حوالي 35.6 مليون، أجمالي عدد السكان 72.8 مليون[109].

وبالنسبة لتوزيع السكان أكثر من 15 سنة طبقاً لأقسام النشاط الأقتصادي الرئيسية وجدنا أن عدد الملتحقين بالعمل في جملة الأنشطة 20.03 مليون فرد منهم حوالي 3.2 مليون من النساء، ومن الذكور 16.9 مليون[110]، أي أن نسبة النساء الملتحقين بالعمل حوالي 16% فقط، بينما نسبة الذكور 84%. وأن أجمالي غير الملتحقين 29.7 مليون فرد، منهم 21.2 مليون إناث، و 8.5 مليون ذكور[111]. أي أن نسبة النساء في سن العمل والغير ملتحقين بالعمل 71.3% من أجمالي الغير ملتحقين بالعمل. مما يعني أن نسبة البطالة وسط النساء هي 71.3%، بينما نسبة غير المشتغلين من الذكور حوالي 29%. ويبلغ أجمالي عدد السكان أكثر من 15 سنة 49.7 مليون، منهم 24.4 مليون إناث، و25.3 مليون من الذكور[112]

وتوضح الإحصائيات السابقة أن عدد كل من الإناث والذكور لأكثر من 15 سنة تقريبا واحد، فكيف يكون حجم قوة العمل من الذكور أكثر من 20 مليون، وقوة العمل من الإناث 6 مليون فقط؟

لمعرفة ذلك يجب فهم كيف يقومون بحساب قوة العمل في إحصائياتهم. تعريف قوة العمل علي أنهم الأفراد في سن العمل (15 سنة فأكثر)، والقادرين عليه والراغبين فيه، والمشكلة هنا في مسألة الرغبة في العمل وكيفية معرفة من يرغبون في العمل ومن لا يرغبون؟

وهم بذلك يلتفون لكي يظهروا أن نسب البطالة أقل من حجمها الحقيقي، وإلا فكيف يكون أجمالي عدد السكان أكثر من 15 سنة في عام 2006 هو 49.7 مليون، وتقدر قوة العمل في العام الماضي بـ 27 مليون فرد فقط، مع العلم بأن عدد السكان في زيادة مستمرة وليس العكس. وكما سبق ورئينا فإن نسبة البطالة وسط النساء حوالي ثلاثة أضعاف النسب التي تعلنها الحكومة، ونسبتها وسط الرجال أكثر من ضعفي نسبهم.

وتأتي طريقة الحساب هذه علي النساء كلية عندما يعتبرونها في حساباتهم غير راغبة في العمل لكي يصلوا بحساباتهم إلي أن قوة العمل من النساء 6 مليون فقط، وهو ما يعد أقل من ربع قوة العمل الحقيقية للنساء.

---

109 - موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، http://www.capmas.gov.eg/reports/cens/form_cns.aspx?parentid=1782&id=3509&free=1، توزيع السكان طبقاً لفئات السن والنوع عام 2006

110 - موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، http://www.capmas.gov.eg/reports/cens/form_cns.aspx?parentid=1782&id=3509&free=1، توزيع السكان طبقاً لفئات السن والنوع عام 2006

111 - موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، http://www.capmas.gov.eg/reports/cens/form_cns.aspx?parentid=1782&id=3509&free=1، توزيع السكان طبقاً لفئات السن والنوع عام 2006

112 - موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، http://www.capmas.gov.eg/reports/cens/form_cns.aspx?parentid=1782&id=3509&free=1، توزيع السكان طبقاً لفئات السن والنوع عام 2006

طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، عدد من يعملون علي تشغيل المصانع وعمال الماكينات وعمال تجميع مكونات الانتاج 1.74 مليون عامل، منهم 1.67 مليون عامل، و75.5 ألف عاملة، كما أن أجمالي الحرفيون وأصحاب المهن 3.266 مليون فرد، منهم 3.17 رجال، و99 ألف من النساء[113]

كما جاء أن عمال الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر بلغ أجمالي العاملين بـ 148 ألف شخص، منهم 51.6 ألف ذكور، و96.5 ألف من النساء[114]

أي أن نسبة عمالة النساء في المصانع 4.3% من أجمالي عمالة المصانع، وأن نسبة المرأة من الحرفيون وأصحاب المهن 3%، و65% من عمال الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر من النساء.

تقدر نسبة النساء العاملات في مهنة الزراعة والصيد 43.1% من أجمالي النساء العاملات، تليه الأخصائيون وأصحاب المهن العلمية 24.1% من أجمالي النساء العاملات، ثم الفنيون ومساعدو الأخصائيين 14.6% من أجمالي النساء العاملات. كما أن نسبة النساء العاملات في مجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين تمثل 3.9% من أجمالي النساء العاملات، ويمثل الرجال في نفس المهنة 6.2% من أجمالي الرجال العاملين، حيث أن أجمالي العاملين في مجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين تقريباً 1.34 مليون شخص، منهم 1.16 مليون من الذكور، و182 ألف ، أي أن نسبة النساء العاملات في هذا المجال يمثلون 13.6% فقط من أجمالي العاملين به[115]

نسبة عمالة المرأة في القطاع الحكومي 23.7% من أجمال العمالة النسائية، ونسبة عمالة المرأة في القطاع العام 2.8% من أجمالي عمالة النساء، بينما يستأثر القطاع الخاص بنسبة 71.2% من أجمالي العمالة النسائية، وأن 80% من العمالة النسائية التي تعمل بالقطاع الخاص تعمل بالأساس في القطاع الغير رسمي. هذا بخلاف أن من يعملن من النساء في القطاع الخاص المنظم يعملن في وظائف تقع أسفل السلم المهني، مما يجعل ذلك مبرراً لحصولها علي أجور تقل عن تلك التي يحصل عليها الرجال، ففي عام 2006 بلغ مقدار التمييز ضد المرأة في الأجر 168 جنيه ، وهو ما يمثل 37% من متوسط الأجور الشهرية التي تسلمتها النساء في عام 2006، والتي كانت تقدر بـ 448 جنيهاً مصرياً حقيقياً[116]

أي أن نسبة النساء المشتغلات لإجمالي النساء في سن العمل هي 13% فقط، مم يعني أنه في مقابل كل امرأة تعمل هناك ثمانية نساء في سن العمل ومحرومات منه. حتي المشتغلات من النساء تعمل معظمهن في العمال غير الرسمي وفي الأعمال الهامشية.

---

113 - موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، http://www.capmas.gov.eg/reports/cens/form_cns.aspx?parentid=1782&id=3509&free=1، توزيع السكان طبقاً لموقف الفرد من العمل والنوع عام 2006

114 - موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، http://www.capmas.gov.eg/reports/cens/form_cns.aspx?parentid=1782&id=3509&free=1، توزيع السكان طبقاً للنشاط الأقتصادي الرئيسية والنوع عام 2006

115 - عادل شعبان، سياسات التشغيل من منظور النوع الاجتماعي "المرأة والتشغيل في القطاع الرسمي"، مؤسسة المرأة الجديدة2014، الجدول ص20

116 - عادل شعبان، سياسات التشغيل من منظور النوع الاجتماعي "المرأة والتشغيل في القطاع الرسمي"، مؤسسة المرأة الجديدة2014، الجدول ص21-22

هذا وهناك الكثير من المشاكل التي تواجه المرأة العاملة، وكذلك العديد من صور التمييز ضدها في مواقع العمل. **وفيما يلي أهم هذه المشاكل:**

1- رفض أصحاب الأعمال تشغيل النساء والفتيات في الكثير من الأحيان، لكي لا يتحملوا حقوقها في إجازة الوضع ورعاية الطفل وغيرها.

2- قبول المرأة لشروط عمل أدنى في سبيل الحصول على فرصة عمل في القطاع غير الرسمي، وهو ما يقيد من حريتها في اختيار نوع العمل الذي تريده وشروطه، كما يحرمها من كل شروط الحماية الاجتماعية مثل التأمين الاجتماعي والصحي وغيرها، وكذلك حرمانها من حقها في إجازات مدفوعة الأجل وساعات عمل محددة وغيرها.

3- استثناء العاملات في المنازل والعاملات في الزراعة البحتة من تطبيق قانون العمل عليهن حرمهن من الحقوق المقررة في القانون، فهي تعمل غالباً بأجر زهيد ودون التمتع بالإجازات المقررة أو شمولها بتأمينات العاملين. ويعمل أكثر من نصف النساء المشتغلات في هذه المهن.

4- التمييز ضد المرأة في الأجر عن نفس العمل.

5- نقص الخدمات المساعدة للمرأة العاملة على تحمل مسؤولياتها الأسرية أثناء عملها، مثل دور حضانة الأطفال، ووسائل المواصلات المناسبة. ويعرضها ذلك للإرهاق البدني والنفسي ويضاعف من مشاكلها الأسرية، كما يجعلها تتأخر في التطور في العمل الترقيات في العمل عن زملائها العمال الرجال.

6- تعرض النساء والفتيات في مواقع العمل للمضايقات والتحرش.

7- محاولة تحميل المرأة مسئولية مشكلة البطالة، ووجود دعوات في بعض الأحيان تطالب بعودتها إلى المنزل، وأن ذلك كفيل بحل مشكلة البطالة بين الشباب، وهو ما يؤثر في حرية المرأة في الاختيار ويمثل ضغطاً على إرادتها.

المرأة فى الحركة الاحتجاجية والنقابية

لقد كان للمرأة دور هام في كل الحركات سواء الاجتماعية أوالسياسية التي مهدت لثورة 25 يناير. وكان للعديد من القيادات النسائية سواء فى النقابات المهنية او فى الحركة العمالية دور بارز، فقد كانت **المحامية فاطمة ربيع** اول من حصلت على حكم بالغاء الحراسة على نقابة المحامين في 13 من يوليو سنة 1999, وفى الحركة العمالية يشهد التاريخ بهتاف عاملات الغزل والنسيج بالمحلة فى **2006 " الرجالة فين الستات اهم "** لتحفيز الرجال على المشاركة فى اضراب غزل المحلة الذى كان بداية لصعود الحركة العمالية، والتي كانت أحد أركان إزاحة مبارك الأساسية .

كما شهد ايضا قطاع المهندسين احتجاجات تحت شعار **(مهندسون ضد الحراسة)** والتى بدأت نضالها فى 2003 من أجل المطالبة برفع الحراسة عن النقابة وكان من ضمن قيادات الحركة **المهندسة ايمان علام**. وعندما بدأت **جماعة أطباء بلا حقوق** عام 2006 عرفنا علي رأس الحركة **الدكتورة منى مينا** عضو مجلس نقابة الأطباء حالياً ، وكانت الحركة نقطة انطلاق لتحرير النقابة من سيطرة جماعة الأخوان المسلمين والدفاع عن حقوق الأطباء وقيادة الإضرابات العامة المتتالية , كما عرفنا **سيدة فايد**

وزميلاتها من قيادات **حركة التمريض المستقلة** التي استمرت تعمل لسنوات من أجل حقوق العاملين بالصحة. وهو ما تكرر علي **حركة المعلمين والإداريين بالتربية والتعليم**،.وكذلك ايضا **احتجاجات موظفى الضرائب العقارية والرائدات الريفيات، وغيرها....**

لقد كانت المبادرة للعاملة المصرية خلال **إضراب المحلة** خلال الإضراب الثاني عندما أغلقت الإدارة الأبواب علي عنابر الانتاج التي بها قيادات الإضراب الأول من الرجال، فقد أخذت 3000 عاملة زمام المبادرة وخرجن بشعار "الرجالة فين؟ الستات أهُمْ!." . وتحقق أن تجمع العمال حولهم، حتي استطاع بقية العمال الخروج من العنابر المغلقة والإنضمام إليهن وبالفعل تحقق النصر خلال ذلك الإضراب وأعطى دفعة كبيرة للحركة الاحتجاجية العمالية والتي كان عام 2007 بداية صعود لها.

فى اطار الحديث عن نضال عاملات المحلة لا يمكننا أن لا نذكر ما تعرضت له **وداد الدمرداش، وأمل عبد السلام** عاملتا الإنتاج بمصنع الملابس بشركة غزل المحلة، حيث تم الاعتداء عليهما بالضرب وتم التحرش بهما من قبل عمال تابعين للإدارة، كما تم نقلهما إلى الحضانة. وقد حاولت إدارة شركة غزل المحلة فصل وداد ضمن محاولة فصل معظم قيادات الإضراب من الرجال، وذلك بدعوى الامتناع عن العمل. وأرسلت إدارة الشركة مذكرة إلى الشرطة تفيد بأن العاملة لا تقوم بوظيفتها كعاملة نظافة , وعادت وداد وأمل مع بقية زملائهم اللذين تم التعسف بهم ونقلهم خارج الشركة، بعد الإضراب الذي قام به عمال شركة غزل المحلة بعد الثورة وطالبوا فيه بإبعاد رئيس مجلس الإدارة والعضو المفوض عن إدارة الشركة وعودة زملائهم المفصولين والمنقولين تعسفياً.

خلال إحتجاجات العاملين **بالضرائب العقارية** للمطالبة بضمهم لوزارة المالية، كانت مشاركة المرأة سمة من سمات تلك الإحتجاجات، سواء في المحافظات أو في القاهرة. وأثناء الاعتصام أمام مجلس الوزراء في شارع سيد حجازي وجدنا الموظفات بالضرائب العقارية من معظم المحافظات جنباً إلي جنب مع زملائهم الرجال، اعتصمن في الشارع، وبتن في الخيام. كن مسئولات عن الإعاشة، وكذلك منهن من كانت تهتف ويرد عليها زملائها، وكانت **ميرفت** ضمن اللجنة العليا للإضراب التي كانت تدير الإضراب. وسمعنا الكثير من أسماء القيادات النسائية خلال هذا الإضراب والاعتصام، سمعنا أسم **فاطمة النبوية، والحاجة عزيزة رشاد،** وغيرهن الكثير.

وقد كان لوجودهن وبياتهن مع زملائهم دور أساسي في استمرار الرجال في الاعتصام، إذ كيف يتركون الاعتصام ويذهبون للمبيت في بيوتهم وزميلاتهن تبيت في الشارع. وقد كانت عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة آن ذاك تتصل بهن في محاولة لتفريغ الاعتصام وتطلب منهن أن يذهبن للمبيت في بيوتهن لأنه حسب ما قالت لهن "عيب الستات تبات في الشارع" ولكنهن رفضن طلبها، وبقين في الاعتصام لحين انتصارهن مع زملائهم في تحقيق مطالبهم.

ولم يكن نموذج النساء في غزل المحلة والضرائب العقارية نموذج فريد، بل تكرر في كل المواقع العمالية التي توجد بها المرأة، ففي عام 2007 كانت العاملات جزء مهم من الإضراب والاعتصام الذي استمر طيلة شهرين، **بمصنع المنصورة- إسبانيا،** وذلك للتصدي لمخطط إغلاق المصنع. خصوصاً وأن معظم عمالة المصنع من النساء. واستعملت إدارة المصنع شتى الطرق لإنهاء الإعتصام، فقد تقدم المستشار القانونى للشركة ببلاغ لمركز شرطة طلخا والذى اتهم فيه بعض العاملات فى الشركة منهن **سعاد سلامة – سعاد على – عايدة نعمان – هناء محمود – سحر شومان – لواحظ على عبد الواحد – هناء عبد الوهاب** بالتحدث إلى وسائل الإعلام دون إذن من الشركة وتحريض العمال على الاعتصام

وترويج إشاعات مغرضة عن بيع الشركة[117]. وفى مواجهة إدارة الشركة استخدمت العاملات الإضراب عن الطعام كوسيلة للضغط ، وقد اضربت عن الطعام كلا من **لواحظ على وعزة هلال وهبة عبد الجليل وفاطمة عيد** وتم نقلهن إلى المستشفى بعد إصابتهن بالأعياء، وأيضا هددت خمس منهن بالانتحار. وانتهى الإضراب بانتصار العمال والعاملات في تحقيق جزء من مطالبهم، فقد تلقى العمال رواتبهم المتأخرة ومنحة عيد العمال، والعلاوة الاجتماعية للعام السابق. ولم يعاقب أي من العاملين المشاركين في الإضراب في ذلك الوقت، وتم إلغاء قرارات فصل ستة منهم. والأكثر أهمية أن البنك المصري المتحد تعهد بعدم تصفية الشركة. وأعلن أنه سوف يضخ رأسمالا جديدا أو يبيع الشركة إلى مشتر يوافق على استمرار الإنتاج دون فصل أي من العاملين أو تخفيض رواتبهم. وإن لم تكن هذه معركتهم الأخيرة فقد تبعها العديد من المعارك، فقدت إحدي العاملات حياتها في أحد الاعتصامات أمام المصرف المتحد بالمنصورة علي أثر تحريض رجال الشرطة لأحد سائقي التاكسيات المتذمرين من وقوفهم أمام البنك لدهسهم.

وعندما نتحدث عن دور المرأة سواء في الحركة الاحتجاجية أو النقابية لابد من ذكر **عائشة ابو صمادة** فهى النقابية الريفية التي وقفت في مواجهة إدارة شركة الحناوي للمعسل، وكذلك في مواجهة مجلس إدارة اللجنة النقابية، والنقابة العامة للصناعات الغذائية وكذلك في وجه وزيرة القوي العاملة وقتها عائشة عبد الهادي للمطالبة بحقوق زملائها، والذين خططوا جميعاً لفصلها تعسفياً، بعد أن جمدت النقابة العامة عضويتها لكي تحرمها من الحماية كنقابية لتسهل علي صاحب العمل فصلها. ولم تكن وحدها التي فصلت في المرة الأولي، بل فصل معها ثلاثة وثلاثون من العاملات الأخريات ومع ذلك استمرت في كفاحها حتي عودة جميع العاملات بالشركة دونها. ولم تمنعها مسئوليتها كربة للأسرة - والحاملة لمسئولية عائلة كاملة المكونة من خمسة أشقاء ووالديها .وتوفر لهم قوتهم اليومي وتنفق علي أشقائها الصغار في التعليم وتجهز البنات للزواج- من استكمال مسيرتها في المطالبة بحقوقها وحقوق زميلاتها وزملائها، فقد استمرت تتفاوض باسمهم رغم كونها مفصولة مع إدارة الشركة.

وتدفع الآن عائشة أبو صمادة ثمن هذا النضال دون دعم حقيقي لا من النقابات ولا الأحزاب ولا منظمات المجتمع المدني، فهي المفصولة بلا دخل، والمريضة قعيدة الفراش والمحرومة حتي من حق العلاج في التأمين الصحي جزاء لها علي تبنيها مطالب زملائها.

ومن عائشة إلي ميرفت سعيد رفاعى هى إحدى العاملات المصريات اللاتى ناضلن من أجل حقوقهن، تركت خلفها ثلاثة أبناء أكبرهم كان يؤدى امتحانات الثانوية العامة، وقتما كانت (2010) هى تبيت على رصيف مجلس الوزراء لما يزيد على ٤٢ يوماً لم تترك فيها مكانها إلا مرة أو مرتين بالكاد لترى أبناءها وتتطمئن على أحوالهم، جاءت من البحيرة لتوصل رسالتها إلى المسؤولين فى الدولة، قادت الحركة الاحتجاجية لعمال هيئة استصلاح وتحسين الأراضى الزراعية، وكان مطلبهم جزء من مطالب العمالة المؤقتة بالحكومة والتي كانت تتعدي النصف مليون عامل وعاملة، ولا تتعدي أجورهم الخمسين جنيه في الشهر. اتو جنباً إلي جنب مع العاملين بمراكز المعلومات، وعاملات التشجير للمطالبة بالتثبيت. وقد أثمرت حركتهم جميعاً وقتها عن رفع أجورهم، وعمل عقود لهم تؤهلهم للتثبيت.

[117] ا عاملات المنصورة /اسبانيا وسمنود للوبريات اضربنا علشان الماضى والحاضر والمستقبل، سهام شوادة ، نشرة مؤسسة المرأة الجديدة ، العدد الحادى والعشرين ، أبريل 2008

وكذلك **سامية وسحر** ومعهم 33 رائدة ريفية في محافظة أسيوط رفضوا التوقيع على العقد الذي ينتقص من حقوقهم، وقادوا حركة احتجاجية ضد الظلم الذي يتعرضون له بعد العمل لعشرات السنين، كانت نتيجتها فصلهم جميعاً (33 رائدة من أسيوط)، ورغم هذا بقوا يناضلون مع زملائهم العمال المفصولين من شركات أخرى ضمن حملة "مش هنخاف، لا لفصل وتشريد العمال"، وكانوا يعتصمون ويبيتون بالاتحاد العام معاً حتي استطاعوا انتزاع حق الأجر البديل من الاتحاد، وهو ما استمر يستفيد منه العمال في العديد من الشركات إلي وقت قريب. وقد نجحت الرائدات الريفيات في العودة لعملهم وتم تثبيتهم.

كما تعرض العديد عمال وعاملات شركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة للفصل من العمل بعد أن أضربوا عقب إضراب 6 أبريل 2008، وذلك للمطالبة بتطبيق قرار رئيس الوزراء الخاص بصرف أجر شهر لكل عمال المحلة، بعد أن تم صرف نصف شهر فقط لهم. وقد كانت العمالة المؤقتة هي الأسهل في التعسف بها، فقد تم فصل **سهير عيد محمود عبد العال، ونوسة متولي**.

وقد كانت المعارك التي خاضتها العاملات السابق ذكرها كلها قبل ثورة 25 يناير، وبعد الثورة ومع بدأ تأسيس النقابات المستقلة، بدأت حلقة جديدة من نضال العمال والعاملات عبر نقاباتهم التي أسسوها بحرية وبدون تدخل من أحد، والتي استهدفت قياداتها من قبل أصحاب الأعمال سواء كانوا حكومة أو قطاع خاص. ولم يفرق التعسف بين النقابي الرجل والمرأة النقابية.

وفيما يلي بعض نماذج للعاملات الذين تقدموا صفوف زملائهم وزميلاتهن، منهم **عبير عاشور** التي تعمل بائعة خبز بالسويس حاصلة على بكالوريوس تجارة من جامعة قناة السويس تبيع الخبز فى الشارع ضمن مشروع إنتاج وتوزيع الخبز التابع لمحافظة السويس.

قامت النقابة بعمل وقفة احتجاجية أمام محافظة السويس يوم الخميس 9 فبراير 2012، وذلك للمطالبة بالمساواة بينهم وبين العاملين بالمشروعات الأخري التابعة للمحافظة أيضاً , واستطاعت النقابة الحصول على بعض الحقوق , مثل حقهم في المنح في المناسبات، وزيادة أجور العاملين ليصل إلى 381 جنيها. ولم تنجو عبير من التعسف، فقد تعرضت مع رئيس الاتحاد الإقليمي المستقل بالسويس للاعتداء بالضرب والتهديد بالسلاح الأبيض والآلي من قبل موظفين تابعين لرئيس الحي. كذلك تعرضت للكثير من المواقف بسبب كشفها عن الفساد والسرقة في رغيف الخبز، فتعرضت للكثير من الجزاءات والتي كان يخصم بسببها أكثر من نصف راتبها في بعض الأحيان. وخلال شهر مايو 2014 تم فصل عبير من العمل.

وفي بورسعيد كانت وفاء عيد رئيس النقابة المستقلة في مصنع دولفن للملابس الجاهزة بالمنطقة الاستثمارية في بورسعيد، وهي النقابة التي لم تعترف الإدارة بها منذ تأسيسها- مثلها في ذلك مثل الكثير من النقابات المستقلة خصوصاً في المناطق الاستثمارية-، وترفض التعاون معها، وتم فصلها فيما بعد وما زالت وفاء مفصولة من عملها.

فى **شركة راميدا للأدوية**، بالسادس من أكتوبر، عقب إضراب للعمال استمر حتي يوم 14-9-2011، وذلك للمطالبة بحقوقهم ، حاولت الإدارة كسر الإضراب بإغلاق الحضانة التي تودع العاملات بها أبنائها، حتي تضطر لعدم المجئ للعمل، وبعد التفاوض وإنتهاء الإضراب تم إيقاف ثلاثة عاملات عن العمل، وقاموا بمنعهن من دخول العمل، وهن: **هبة محمود فهمي، و علا مصطفي فهمي، نادية ربيع محمود**. بالإضافة لفصل الأمين العامل للنقابة من العمل.

ولما كان للنضال والتصدي للحقوق ثمن، فقد كانت النساء اول من دفع ثمن ثورتهن على القمع والظلم وقيادتهم للاعتصامات والإضرابات. فقد أخذن نصيبهن من التعسف من سواء من قبل أصحاب الأعمال أو من قبل الحكومة، في محاولة منهم لكسر الحركة العمالية الصاعدة، فقد رصدت

أحد التقارير قبل الثورة، الإجراءات التعسفية التي صدرت بحق القادة العماليين في 43 موقع عمل تنوعت بين القطاعات الثلاثة المختلفة (حكومي وأعمال وخاص) خلال ثلاثة أعوام فقط، حيث رصد التقرير 996 إجراءً تعسفيًا، منها 72 إجراء كان في مواجهة النساء العاملات، **و 20 إجراء في مواجهة أعضاء مجالس إدارات اللجان النقابية رجالا ونساء.**

وقد سجل الفصل من العمل والإجبار على الاستقالة 300 حالة، وفي حين سجل النقل من العمل سواء لمهنة أخرى أو خارج المدينة 393 حالة، كما سجل الإيقاف عن العمل والحرمان من الراتب 65 حالة، وسجلت الخصومات والجزاءات الأخرى 167 حالة بالإضافة للمئات في شركتي غزل شبين وغزل المحلة؛ بالإضافة لتجميد عضوية 4 نقابيين، وإيقاف النشاط النقابي لنقابية، والقبض على 7 عمال، وتقديم 8 للمحاكمة بعد تلفيق تهم جنائية لهم، وعشرات التحقيقات سواء في النيابة الإدارية أو النيابة العامة أو الشئون القانونية، والاعتداء على موظفة، والتحرش بعاملتين، هذا بخلاف التهديد بأمن الدولة والتهديد بتلفيق قضايا[118]

ثالثا: المرأة المصرية و النقابات العمالية

كما سبق ورصدنا دور العاملات في النضال وسط الحركة العمالية، والتي كانت جزء من الثورة المصرية. نحاول الآن من خلال ما هو متاح من معلومات وإحصاءات رؤية هل أخذت العاملة المصرية نصيبها من التمثيل في التنظيمات النقابية، وهل وصلت لمواقع اتخاذ القرار بهده النقابات والاتحادات أم لا سواء في اتحاد عمال مصر والنقابات التابعه له، أو في النقابات والاتحادات المستقلة، وسوف نأخذ نموذ لها الاتحاد المصري للنقابات المستقلة.

1- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

يبلغ عدد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر 23 عضواً، بها عاملة واحدة وهي أمين لجنة المرأة العاملة والطفل في الاتحاد. يوجد بالاتحاد 23 نقابة عامة بها طبقاً لإحصائيات عام 2012، 1118 لجنة نقابية تضم في عضويتها 3018175 (حوالي 3 مليون عضو). من أكبر النقابات من حيث العضوية بها النقابة العامة للزراعة والصيد في البر والبحر، وبها 247 لجنة نقابية، وتبلغ عدد عضويتها 443183 عضو، وتستحوذ علي 14.7% من أجمالي عضوية الاتحاد العام.

أي أن نسبة المشتركين في النقابات التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر حوالي 13% فقط من المشتغلين، كما أن نسبة المشتركين في النقابة العامة للزراعة والصيد حوالي 5.7% من أجمالي المشتغلين بها.

جدول (4)

نسبة تواجد المرأة في مجالس إدارات التنظيمات النقابية

في انتخابات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الدورة 2006-2011[119]

---

[118] تقرير (قطع الأرزاق سلوك منهجي لكسر الحركة العمالية) اصدره المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى 2010

[119] - تم تكوين الجدول من تحليل نتيجة انتخابات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ونقاباته للدورة النقابية 2006-2011، المنشور بالوقائع المصرية العدد 269 (مكرر) بتاريخ 28 نوفمبر 2006

اسم النقابة العامة	عدد أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة من النساء[120]	نسبة النساء في مجالس إدارات النقابة العامة	عدد اللجان النقابية التابعة لها	عدد رؤساء اللجان النقابية من النساء	نسبة النساء من رؤساء اللجان النقابية
النقابة العامة للزراعة والصيد واستصلاح الأراضي	3	14%	257	15	6%
النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج	1	4.8%	77	-	-
النقابة العامة لعمال التجارة	1	4.8%	114	5	4%
النقابة العامة لعمال البنوك والتأمينات	2	10%	76	1	1%
النقابة العامة للخدمات الصحية	1	4.8%	58	4	7%
النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية	1	4.8%	132	2	2%
النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية	1	4.8%	68	-	-
النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب	1	4.8%	100	-	-
النقابة العامة للعاملين بالسكة الحديد	1	4.8%	36	-	-
النقابة العامة للعاملين بالاتصالات	1	4.8%	32	1	3%
النقابة العامة للعاملين بالمرافق العامة	1	4.8%	109	1	1%
النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمي	1	4.8%	127	3	2%
النقابة العامة للعاملين بالنقل البري	-	-	85	-	-
النقابة العامة للعاملين بالنقل البحري	2	10%	41	1	2%
النقابة العامة للعاملين بالنقل الجوي	1	4.8%	23	1	4%
النقابة العامة لعمال الكيماويات	2	10%	62	1	2%
النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر	-	-	26	1	4%
النقابة العامة للعاملين بالصحافة والإعلام	3	14%	43	1	2%

[120] عدد أعضاء مجالس إدارات النقابات العامة كلها 21 عضوا

النقابة العامة للعاملين بالسياحة	2	10%	60	1	2%
النقابة العامة للعاملين بالخدمات الإدارية	4 ضمنهم أمين صندوق مساعد	19%	174	4	2%
النقابة العامة لعمال البريد	2	10%	36	1	3%
النقابة العامة لعمال الانتاج الحربي	-	-	19	-	-
النقابة العامة للعاملين بالبترول	1	4.8%	52	1	2%
أجمالي	32	7%	1807	43	2%

علي الرغم من أن النساء يمثلون 14% من المشتغلين، إلا أنهم من خلال الجدول السابق رأينا أنهم لا يمثلون في مجالس إدارات النقابات العامة سوي 7% (مع الوضع في الاعتبار أن هناك الكثير من النقابات العامة بها أمرأة واحدة كممثلة للجنة المرأة والطفل)، كما أنهم كرؤساء لجان نقابية لا يمثلون سوي 2% فقط من رؤساء اللجان النقابية. كما أن المرأة تمثل 30% من المشتغلين بمهنة الزراعة والصيد، وجدنا أن نسبة تمثيلها في مجلس لإدارة النقابة العامة 14%، وكرئيسة لجنة نقابية 4% فقط.

كما أننا وجدنا العديد من النقابات العامة التي تخلوا تماما من تمثيل النساء سواء في مجلس إدارة النقابة العامة أو كرئيسة لجنة نقابية منها النقابة العامة للنقل البري، النقابة العامة للعاملين بالمناجم والحاجر، والنقابة العامة للعاملين بالانتاج الحربي.

وهناك عدد آخر من النقابات العامة التي يوجد بها تمثيل للنساء في مجلس إدارة النقابة العامة، ولكن لا يوجد أي رئيس لجنة نقابية أمرأة، مثل النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج (علي الرغم من أن النسبة الأكبر من عمالة المرأة في الصناعات بها)، النقابة العامة للصناعات الهندسية، النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب، النقابة العامة للعاملين بالسكة الحديد، والنقابة العامة للعاملين بالبريد.

هذا وقد لاحظنا أثناء قراءة وتحليل نتيجة الانتخابات أن الكثير من النساء اللاتي وصلن لرئيس نقابة في اللجان النقابية ذات التقنية العلمية أو المهنية العالية مثل **فيروز** في اللجنة النقابية للعاملين بالتعاون الدولي، أو**منى** من العاملين بشركة فايزر للأدوية، و**اسماء فهيم** من العاملين بشركة طيران الشرق الأوسط، ، و**منى** من العاملين بشركة النصر للاستيراد والتصدير، و**سناء** من العاملين بالبنك العربي الأفريقي. وهناك الكثير منهن في نقابات مهنية تابعة للنقابة العامة للعاملين بالزراعة والصيد مثل **فوزية** من العاملين بالزراعة المحمية، و**منى حسين** من العاملين بصندوق تحسين الأقطان،

وعلينا أن لا ننظر لتمثيل النساء في مجالس إدارة النقابات كأعداد وإحصائيات فقط، بل علينا للنظر عن مدي فاعلية هؤلاء العضوات، خصوصاً في المستويات العليا، إلي أي مدي خضن معارك من أجل حقوقهم وحقوق زملائهم، هل يرفعن مطالب زميلاتهن العمال، ما مدي مساهمتهم في المفاوضات سواء علي مستوي المنشأة أوعلي المستوي القومي.

نستطيع أن نقول مبدئياً بأننا لم نسمع بأي منهن خاضت معارك حقيقة، حتي عندما تعرضت القيادات العمالية سواء من داخل مجالس إدارة النقابات أو من خارجها للاضطهاد والتعسف، لم نسمع أياً من هؤلاء النقابيات وقفت وتضامنت مع أياً منهن.

كما أنه في السواد الأعظم (إن لم تكن كلها) من المفاوضة الجماعية التي كان يمثل فيها العمال النقابة العامة لم نسمع باسم نقابية، كذلك حرص النظام الحاكم في اختيار ممثليه من النقابات التابعة للاتحاد العام، أو حتي من الاتحادات المستقلة من الرجال خصوصاً الذين يتوسم فيهم التبعية له، ويستطيع الهيمنة

عليهم، لعل مثال اختيار ممثلي العمال في لجنة صياغة الدستور مؤخراً سواء الأساسيين أو الاحتياطيين لم يكن ضمنهم ولا نقابية.

2- الاتحاد المصري للنقابات المستقلة

يبلغ عدد أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد المصري للنقابات المستقلة 21 عضواً، كان عدد النساء به نتيجة الانتخاب في يناير 2012، 3 نساء ثم مع دخول أعضاء جدد للمكتب التنفيذي للاتحاد وصل عدد أعضاء المكتب التنفيذي لأربعة عضوات. وذلك علي الرغم من أن اللائحة تشترط أن لا يقل عدد النساء والشباب عن عضوين لكل منهما، مما يعني أن المرأة في هذه الحالة لم تحتج إلي الكوته فقد فازت بأصوات زملائها وزميلاتها دون الحاجة للكوته نظراً للدور الذي قامت به عدد من النقابيات منذ بدايات تأسيس الاتحاد ومعرفة زملائهم لهن. الأهم هو مشاركة النقابيات بالاتحاد المستقل للاتحاد في الكثير من الفاعليات سواء علي المستوي الدولي أو في الحوار الاجتماعي علي المستوي الوطني كممثلين للاتحاد.

جدول (5)

نسبة المرأة بالمكاتب التنفيذية للاتحاد المصري للنقابات المستقلة ونقاباته[121]

نوع النقابة أو الاتحاد	عدد النقابات	عدد النساء في موقع رئيس النقابة	نسبة النساء في موقع رئيس النقابة	عدد النساء في موقع الأمين العام للنقابة	نسبة النساء في موقع الأمين العام للنقابة
نقابات المنشأة	305[122]	17	6%	10	5%
النقابات العامة	21	-	-	3 أمين صندوق+ 1 أمين عام	14% تمثيل أمين صندوق 5% أمين عام
الاتحادات النوعية	5	-	-	1	2%
الاتحادات الأقليمية	7	-	-	-	-

بقراءة هذه النسب نجد أن تمثيل المرأة كرئيس نقابة لنقابات المنشأة وصل إلي 6% وهو ثلاثة أضعاف نسبة النساء كرؤساء نقابات بالاتحاد العام، ولم نجد في المعلومات لدينا في الاتحاد المستقل كشوف بأسماء أعضاء مجالس إدارات النقابات العام حتي نستطيع المقارنة، كما وجدنا أن نسبة أمين الصندوق في النقابات العامة مرتفعة وصلت لـ 14%، بينما لم نجد في الاتحاد العام سوي أمين صندوق مساعد في النقابة العامة للخدمات الإدارية.

---

121 - تم تكوين الجدول من خلال قاعدة بيانات الاتحاد المصري للنقابات المستقلة

122 - بينهم 7 نقابات غير موجود أسم رئيس النقابة، و113 بغير موجود أسم الأمين العام

انتخابات الاتحاد المصرى للنقابات المستقلة[123]

تم إجراء الانتخابات يوم 30يناير بمدينة الإنتاج الإعلامي، سبقها عقد مؤتمر عام للاتحاد على مدى يومين 28 و 29 يناير 2012، ثم في اليوم الثالث أجريت الجمعية العمومية ، تلاها أجراء الانتخابات.

بلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية 264 عضو/ة ، قام بالتصويت 189 وعدد الأصوات الباطلة 19 صوت، عدد المرشحين/ ات لمجلس الإدارة 94 مرشح، منهم 18 سيدة، عدد المرشحين للجنة المراقبة المالية 13 مرشح منهم سيدة واحدة

فاز في عضوية المكتب التنفيذي للاتحاد من النساء ثلاثة من أجمالي أعضاء المكتب والبالغ عددهم 21 **هم نهى محمدمرشد ، فاطمة رمضان, منى السيد السيد** اى بنسبة14% ، وفيما بعد وصل عدد المرأة بالمكتب التنفيذي 4 عضوات، انضمت للمكتب **هدي كامل، ونهلة محمد،** لكي يصبح تمثيل المرأة داخل المكتب التنفيذي 20%. فاز بعضوية لجنة المراقبة المالية خمسة لا توجد بينهم امرأة.

المهم في الموضوع أن دور المرأة في المكتب التنفيذي للاتحاد المستقل لم يقتصر علي لجنة المرأة كما كان متبع في الاتحاد العام، بل مارست المرأة كل المهام، سواء أمين عام مساعد، أو منسق لجنة إعلام أو منسق لجنة تدريب، أو منسق لجنة التضامن مع الإضرابات والاعتصامات، بالإضافة لمنسق لجنة المرأة.

تراوحت أعمار المرشحات من 33 إلى 56 عاما، وتباينت الحالة الاجتماعية واغلبهن متزوجات بالإضافة إلى غير المتزوجات ، جميعهن من محافظات مختلفة و أماكن عمل مختلفة لكن لوحظ ارتفاع عدد المرشحات من نقابات الضرائب العقارية (اول نقابة مستقلة) و بلغ عددهن خمسة مرشحات جميعهن من محافظة الجيزة عدا مرشحة من الدقهلية.

لم يسبق للكثير من المرشحات الانضمام إلى تنظيمات نقابية، و تعد هذه هي المرة الأولى التي يشاركن في تأسيس والانضمام إلى نقابة، لكن كانت لبعض منهن أنشطة نقابية تتعلق بالمشاركة في أنشطة التضامن والدفاع عن حقوقهن وحقوق زملائهن في العمل.

كما لوحظ أن أغلب المرشحات تنتمين إلى نقابات يوجد بها النساء بكثافة تتراوح ما بين 30%إلى 70%[124]. وعلي الرغم من وجود بعض المرشحين والمرشحات التي كان لهم برامج مطبوعة، إلا أن هناك عدد من المرشحين والمرشحات لم يكن لديهم برامج مطبوعة وأكتفين بطرح شعارات عامة.

رابعاً: نشأة النقابات المهنية

لقد تعمدت الأنظمة السياسية المتعاقبة الفصل بين النقابات العمالية والنقابات المهنية، سواء من ناحية التشريع أو في شكل التنظيم أو صلاحيات كل منها.

تختلف النقابات العمالية عن النقابات المهنية، في كون هذه الأخيرة تنشأ كل نقابة منها بقانون مستقل، ويكون اشتراك الأعضاء فيها إجبارياً، فلا يجوز ممارسة المهنة التى تمثلها النقابة دون الانضمام إليها.

وقد نشأت أول نقابة مهنية فى عام 1876، عندما أنشأ المحامون أمام المحاكم المختلطة جماعة مصلحة لهم(أي نقابة) وصدر بها أمر عال رسميا في 9 يونيه 1887. ثم تلاهم المحامون في المحاكم

---

123 تقرير مراقبة انتخابات الاتحاد المصرى للنقابات المستقلة . مؤسسة المراة الجديدة .

124 - تقرير للمرأة الجديدة بعنوان" النساء فى أول انتخابات لاتحاد المصرى للنقابات المستقلة"

الأهلية في تشكيل جماعة مصلحة جديدة في 10-12-1897، وصدر ق26 لسنة 1912 بأنشاء نقابة المحامين المصريين.

وفى 20 يونيه 1916 صدر القانون رقم 15 بإنشاء نقابة المحامين أمام المحاكم الشرعية. وبذلك أصبح في مصر ثلاثة نقابات مهنية للمحامين.

صدر فى سنة 1949 القانون 51 بالغاء نقابة المحامين امام المحاكم المختلطة و نقل جميع المحامين بها الى جدواول المحامين امام المحاكم الوطنية ، كما تم نقل المحامين المقيدين بجدواول المحامين الشرعيين الى جداول المحامين امام المحاكم الوطنية نظرا لالغاء المحاكم الشرعية ، و بهذا أصبحت فى مصر نقابة واحدة للمحامين ابتداء من يناير 1956[125]

تأسست نقابة الصحفيين في عام 1941. فى عام 1951 صدر قانون رقم 133 الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة و المراجعة و بعد ذلك بـ 4 سنوات صدر القانون رقم 349 لسنة 1955 بانشاء نقابة المحاسبين و المراجعين.

كما تواجدت أيضا مجموعة متنوعة من الروابط التى تضم المعلمين منها رابطة التعليم الالزامى التى نشأت 1924 و رابطة الازهريين 1941 ورابطة المعلمين الجامعية 1942 حتى تكونت نقابة للمعلمين عام 1954 تضم كل العاملين فى حقل التعليم[126]

وتأسست نقابة التطبيقيين عام 1969، وكانت وقتها تسمي نقابة المهن التطبيقية ، ثم صدر عام 1974 القانون رقم 67 بإنشاء نقابة التطبيقيين[127].

وقد توالى إنشاء باقي النقابات المهنية بعد ذلك حتى وصلت إلى25 نقابة مهنية، طبقاً لما جاء بموقع الهيئة العامة للاستعلامات السابق ذكره. وإن كانت ويكيبيديا قد ذكرت أن عدد النقابات المهنية في مصر 24 نقابة حتي الآن. تأسست ثمانية منها حتي نهاية الأربعينيات ، وخمسة فى الخمسينيات ، ونقابة واحدة فى الستينيات ، بينما تأسست فى السبعينيات أربعة نقابات ، وفى الثمانينيات ثلاث نقابات، وفى التسعينيات نقابتان فقط وهما نقابة مستخلصي الجمارك ونقابة العلاج الطبيعي[128]

النقابات المهنية وسبل السيطرة وفرض التبعية

1- **اعتماد مبدأ الترخيص المسبق للمنظمات النقابية المهنية، حيث لم تظفر أى نقابة مهنية بالإعتراف الرسمى إلا بصدور مرسوم أو قانون من الدولة** يحدد هياكلها الداخلية والتمويلية ، وينوب عن أعضائها فى صياغة حقوقهم وواجباتهم وأهدافهم من إنشاء النقابة .

---

125 - النقابات المهنية في مصر، من موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلي مصر، http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=890#.U7SA__mSxM4

126 - النقابات المهنية في مصر، من موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلي مصر، http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=890#.U7SA__mSxM4

127 - خالد علي عمر، النقابات المهنية محاولة للفهم، مركز هشام مبارك للقانون2004

128 - موقع ويكيبيديا، نقابات مهنية في مصر، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9

2- **إنكار الحق فى التعددية النقابية بإرساء قاعدة " نقابة واحدة للمهنة الواحدة "** ، وهى القاعدة الى التزم بها التشريع المصرى لوأد الحق فى التعددية النقابية من المنبع ، وإحكام قبضة السلطة على حركة المهنيين ، وفى حين تذرعت الحكومات المتعاقبة بالقول بأن الهدف من هذه القاعدة هو تعزيز دور النقابة الواحدة فى تنظيم أوضاع المهنة ، وذلك من خلال تفويضها فى الترخيص لأعضائها دون سواهم بمزاولة العمل المهنى ، إلا أن الممارسة الواقعية أثبتت أن الهدف الحقيقى من وراء ذلك هو شغل النقابات عن التفرغ لمهامها الأصلية، وتحويل المجالس النقابية الى " سلطة " منح ومنع فى مواجهة المجتمع المهنى ، وذلك على خلاف المعمول به فى البلدان الديمقراطية التى تترك مهمة وضع شروط الممارسة المهنية للجمعيات المهنية وهيئات الإختصاص العلمية .

3- **العضوية إجبارية:** لقد فرضت العضوية القسرية على سائر الممارسين والمؤهلين للعمل المهنى، إذ لم يعد بمقدور أحد منهم كسب قوت يومه بدون الحصول على " كارنيه " العضوية، فإذا لم يتسن له ذلك أصبح دخيلا على المهنة ، ومهددا بعقوبة الحبس التى تضمنتها الأحكام الواردة بعدد من القوانين العامة والنقابية، وبذلك فقدت العضوية النقابية عنصر الطوعية فانطفأت جذوة الإنتماء والتضامن النقابى لدى الأغلبية .

4- الخلط بين المصالح المختلفة والمتعارضة فى إطار النقابة المهنية الواحدة

فنقابة الصحفيين على سبيل المثال ينتمى اليها الصحفى العامل فى الجريدة كما ينتمى اليها صاحب الجريدة ولا يختلف الحال عن ذلك فى معظم النقابات الأخرى كنقابات الأطباء والمهندسين والتجاريين والمحامين وغيرهم. كما أدى التوسع فى الأنشطة المهنية الخاصة وتنامى اقتصادياتها، وإدراج قطاعات عريضة من موظفى الجهاز البيروقراطى للدولة فى جداول العضوية بالنقابات المهنية، الى افتقادها للحد الأدنى من تجانس المصالح، حيث وضع الأجراء وأصحاب ورؤساء الشركات والمكاتب الخاصة والوزراء والقيادات الحكومية فى سلة واحدة، وتبدت الآثار العملية لذلك الوضع على القرار النقابى، إما فى صورة تغليب مصلحة الأطراف الأقوى، أو تحويل النقابات الى ساحات للصراع الإجتماعى والسياسى بين الفرقاء، وهو ما أسهم فى شل إمكانات العمل المشترك وإختزال دور النقابة فى تقديم الخدمات والأنشطة غير المختلف عليها.

5- **تغييب النقابة المهنية عن مواقع العمل عبر إنكار حق أعضائها فى إنشاء لجان نقابية فى منشآت العمل ذات الكثافة العددية** ، وحصر العمل النقابى فى نطاق المقار النقابية العامة أوالفرعية بالمحافظات. فبالرغم من تضخم أعداد العاملين فى العديد من المنشآت العامة والخاصة، وتجاوز عدد أعضاء الجمعيات العمومية والشعب النقابية المئات من الآلاف، وهو ما كان يزكى فكرة التمثيل القاعدى لتحقيق الإستجابة السريعة فى حل المشكلات المهنية. ومع ذلك تمسك النظام باستمرار هذا النمط من التنظيم المركزى لإستبعاد الحركة النقابية من مواقع العمل، ودفع التفاعلات والمبادرات النقابية فى أوعية يمكن السيطرة عليها، وتعطيل آلية التمثيل الديمقراطى الصاعد من القاعدة الى القمة واستبدالها بنظام الإنتخاب المباشر للقيادة النقابية بكل مايشوبه من سلبيات.

6- **استثمار حاجة النقابات للموارد المالية كآلية ضغط وترويض للمواقف والسياسات النقابية للمهنيين** . والثابت أن دوافع الحركة النقابية ارتبطت منذ البداية بتوفير الموارد الضرورية للحماية الإجتماعية فى حالات الفصل والتعطل والمرض والعجز ، وضمان معاشات وإعانات تعين على مواجهة أعباء الحياة للمهنيين عند التقاعد، ولأسرهم فى حالة الوفاة، خاصة أن مظلة التأمين الإجتماعى لم تكن تشمل حتى عام 1951 سوى موظفى الحكومة، بينما استمر العاملون فى المهن الحرة محرومين من هذا الحق حتى أوائل الستينيات، ومن جهة أخرى كانت الموارد الذاتية للنقابات، وأغلبها محصور فى رسوم القيد والإشتراكات وبعض التبرعات، لا تسمح بتغطية هذه المطالب خاصة مع التزايد المستمر فى أحجام عضويتها.

ولم تجد الدولة بدا من التجاوب مع مطلب إنشاء صناديق للمعاشات والإعانات والنص عليها فى القوانين النقابية منذ الأربعينيات، وكذلك إصدار تشريعات خاصة بالتمغة لصالح هذه الصناديق فى عدد من النقابات كالمحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين، بالإضافة الى تقرير إعانات حكومية مباشرة لبعضها بمعرفة الوزارات المعنية، بل إن العديد من الحكومات قامت، لأسباب سياسية أو انتخابية، بتمويل إنشاء المقار النقابية وسد العجز فى الموازنات النقابية تبعا لدرجة التجاوب التى تظهرها بعض النقابات مع السياسات الرسمية، وهناك بالطبع العديد من المساومات التى جرت لمقايضة الولاء النقابى بالدعم المالى أو العينى، وبخاصة فى النقابات ذات التأثير الجماهيرى أو السياسى، حتى أن بعض النقباء برر ذلك بالمصلحة النقابية أوالحرص على إستمرار صرف المعاشات للأرامل والأيتام. ومع ذلك لم تتمكن نقابات أخرى، لظروفها الخاصة أو بسبب تقلب السياسات المالية للحكومات، من الحصول على مصادر لتمويل المعاشات الضئيلة لأعضائها (التجاريون كمثال).

ويكشف كل ذلك عن تحكم الدولة فى ورقة التمويل ، واستخدامها ، بحسب الضرورة والسياق ، فى إخضاع النقابات ، مثلما يكشف عجز معظم النقابات فى ظل أوضاع التبعية عن تحقيق إستقلالها المالى عن الدولة ، وضعف قدرتها على مقاومة تدخل الدولة السياسى فى أخص شئونها.

وبالرغم من وجود نص صريح فى دستور 1971 فى المادة (56) تعطى الحق فى انشاء النقابات وحرية الانضمام[129] وهذا ما اكدته المحكمة الدستورية العليا في العديد من أحكامها[130]

إلا أن دستور 2012 أتي ليؤكد علي النقابة الواحدة في المهنة الواحدة بالنسبة للنقابات المهنية. واستمر هذا الوضع في دستور 2014، والذي أضعف من حق العمال في إنشاء نقاباتهم العمالية بحرية عن سابقه، كذلك حرم قطاع كبير من العمال من حق التنظيم أساساً وهم العاملين بالهيئات النظامية.

هذا وما زالت الحريات النقابية مقيدة ورهينة محاولات السيطرة وفرض التبعية من النظام الحكام أيا كان توجهه السياسي.

خامساً: <u>المرأة المصرية فى النقابات المهنية</u>

<u>جدول (6)</u>

<u>أعداد السيدات والرجال فى النقابات المهنية المختلفة[131]</u>

---

129 - " إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية. وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفى رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها. وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها"

130 - الحكم فى الطعن رقم 153 لسنة 21 قضائية "دستورية"، والصادر بجلسة السبت 3 يونيه سنة 2000، والمنشور بالجريدة الرسمية فى العدد الصادر 24 في 17 يونية سنة 2000 " إن تكوين التنظيم النقابي مهنيا كان أو عماليا – فرع من حرية الاجتماع التي لا تجوز إعاقتها بقيود جائرة لا تندرج تحت تنظيمها و إنما تعتبر عدوانا عليها يعطلها أو ينال من دائرة ممارستها و يجب بالتالي أن يكون تكوين هذا التنظيم عملا إداريا فلا يكون الانضمام إلى نقابة بذاتها ولا تركها عملا قسريا و إنما تتمثل الحرية النقابية التي كفلها الدستور بنص المادة (56)في إرادة اختيار المنظمة النقابية التي يطمئن الشخص إليها ولو من خلال إنهاء عضويته في إحداها أثارا لغيرها و كذلك في انتقاء أكثر من منظمة – عند تعددها – لينضم إليها جميعا إذا كان مستوفيا شروط القيد في كل منها ، وفي أن ينعزل عنها بأكملها ، فلا يلج أيا من أبوابها

النقابة	رجال	نساء	مجموع	نسبة النساء في عضوية النقابات	نسبة مشاركة النساء في بعض مجالس إدارة النقابات[132]
الاطباء البشريون	147905	72529	220434	33%	15%
اطباء الاسنان	20845	16687	37532	44,5%	
الاطباء البيطريون	32168	19332	51500	37.5%	
الصيادلة	72582	70101	142683	49%	
المهن الزراعية	360708	114752	475460	24%	
المهن التعليمية[133]	743210	742500	1485710	50%	10%
المهن الهندسية	420415	85851	506266	17%	
التجاريون	624900	502281	1127181	45%	0%[134] في هيئة المكتب، 0%[135]في سواء في رئاسة مجالس إدارات النقابات الفرعية أو الأمانة العامة بها ، 9% من أعضاء مجالس الشعب في النقابات العامة[136] حيث بلغ عدد السيدات في مجالس إدارات الشعب 6 سيدات من لإجمالي 67 عضو
المحامون	261498	98009	359507	27%	
المهن العلمية	66911	34315	101226	34%	0%[137]

[131] - جزء من جدول عن النقابات المهنية بالكتاب الإحصائي السنوي 2013، http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book2013/arabic/Association/untitled1/association.aspx، تمت إضافة 3 أعمدة مجموع الأعضاء، نسبة مشاركة النساء، نسبة النساء في مجالس الإدارات

[132] - النسب بعد إجراء اتصالات مع بعض النقابيات في إطار عمل الورقة، كذلك من المعلومات المنشورة علي بعض مواقع النقابات العامة.

[133] - احصائيات عام 2007 هي احدث احصائية بها تحليل نوعي

[134] - لا يوجد معلومات بالموقع الخاص بالنقابة عن مجلس إدارة النقابة، وجد فقط هيئة مكتب النقابة المكونة من 6 كلهم من الرجال، http://www.togareen-egypt.com/index.php?action=hayat

[135] - http://www.togareen-egypt.com/index.php?action=nakabat

[136] - شعبة المهن بالحرة للمحاسبة والمراجهة لا توجد أي سيدة من الـ17، شعبة المحاسبة والمراجعة لا توجد ولا سيدة من الـ10، ، شعبة الاقتصاد سيدة واحدة من 7، شعبة التنظيم والإدارة سيدة واحدة من 11، الأحصاء 3 سيدات من 7، العلوم السياسية سيدة واحدة من 7، التأمين لا توجد سيدة ضمن 6، المهن التجارية المساعدة لا توجد سيدة ضمن 5، -http://www.togareen-egypt.com/index.php?action=magles-3

[137] - لا يوجد ضمن أعضاء مجلس نقابة العلميين التعسة أي أمرأة، http://esspegypt.com/view.php?id=14

المهن الصحفية	5757	2474	8231	30%	15%
المهن التمثيلية	2029	1041	3070	34%	
المهن السينمائية	3064	1192	4256	28%	0%[138]
المهن الموسيقية	31248	7560	38808	19%	
التمريض	18560	200042	218602	91.5%	
التطبيقيون[139]	764462	41450	805912	5%	
الفنانون التشكيليون	11653	7352	19005	39%	
المهن الاجتماعية	72532	45000	117532	38%	
المرشديون السياحيون	11853	4194	16047	26%	22%[140]
المهن الرياضية[141]	46483	13655	60138	22.7%	
العلاج الطبيعى	4134	4764	8898	54%	

وجود المرأة في مراكز اتخاذ القرار بالنقابات المهنية:

من خلال قراءة الإحصائيات التي تعبر عن عضوية المرأة في النقابات المهنية، ووجودها في مراكز صنع القرار في النقابات، وجدنا أن تواجد المرأة في مجالس إدارة النقابات لا يتناسب مع تواجدها في عضوية النقابات. فبالرغم من ان النسبة الأكبر لعضوية المرآة في **نقابة المهن التعليمية** والتى تصل لحوالى 50% ، لكن فى انتخابات نقابة المهن التعليمية لم تحصل المراة الا على ثلاثة مقاعد فى مجلس ادارة النقابة من 30 مقعد وهن :- **فاطمة يحي محمد الزمر الامين العام المساعد- صباح عبدالبر مصيلحي- هند اسماعيل امبابي** .أي بنسبة 10% فقط.

وبالنسبة **لنقابة الأطباء** يحتوى مجلس النقابة العامة على 13 مقعد ولا يوجد به الا سيدتين فقط نهى الشرنوبى امين الصندوق المساعد ومنى مينا عضو المجلس والتى اصبحت الامين العام للنقابة والتى تعرضت لمضايقات اجبرتها على الاعلان عن انسحابها من العمل النقابى , لكنها تراجعت عن ذلك بسبب مناشدات زملاءها بالاستمرار .

وفيما يخص نقابة المحامين فمنذ عام 2000 لم تضم نقابة المحامين محامية واحدة في مجلس النقابة العامة المحامين الذى يبلغ عدد اعضاءه 47 مقعد وفقا لتعديل القانون الاخير فى 2008 حتى على مستوى النقابات الفرعية لم تسنح الفرصة لأي امرأة بالمشاركة في عضويتها ، ولم تشهد الفترة من 1975 إلي عام 2009 سوى وجود محاميتين نالتا مقعدين في مجلس النقابة هما المحامية **تهاني الحبالى** حيث انتخبت عضو في المجلس عام 1989 -1992 عن مقعد القطاع العام كما انتخبت المحامية **بشري عصفور** في مجلس النقابة العامة التي جرت عام 1992 عن مقعد دائرة استئناف

---

[138] - أضاء مجلس النقابة 13 عضو لا توجد أي سيدة ضمنه، http://www.cinemaegypt.com/index.php/2012-07-04-09-09-12/2012-07-04-09-25-06

[139] - هذه احصائيات عام 2010

[140] - توجد سيدتان ضمن 9 هم عدد أعضاء مجالس إدارة النقابة،
http://www.egtgs.org.eg/index.php?option=com_content&view=article&id=53&Itemid=86

[141] - احصائية عام 2010

الإسماعيلية [142], حتى على مستوى الترشيح لم تترشح فى النقابات الفرعية الا عشرة سيدات فقط على مستوى الجمهورية **منهن ليلى الديب و فاطمة الزهراء غنيم** التي تخوض المعركة على المستوى العام **وإشجان البخاري** التي تخوض المعركة عن محكمة المنصورة وترشحت مرشحتان عن محكمة شمال القاهرة وهما **منى قدري وفايزة خميس** وواحدة عن جنوب القاهرة وهى **إيمان حماده** .

ولم تضم نقابة الصحفيين الا صحفية واحدة في المجلسين الأخيرين 99 و2003 بعد أن نجحت الكاتبة الصحفية **أمينة النقاش** في الحفاظ على مقعدها بالمجلس لدورتين متتاليتين أعقبها فترة فراغ تام ثم عادت المرآة إلى مقاعد مجلس نقابة الصحفيين بنجاح **عبير سعدي** في انتخابات المجلس2007[143] وفى انتخابات التجديد النصفى فى مارس 2013 نجحت الصحفية **حنان فكرى** ليصبح فى مجلس نقابة الصحفيين سيدتين من اجمالى الاعضاء الـ 13 ، أي بنسبة 15%

اسفرت نتيجة انتخابات النقابة العامة للمهندسين التى اجريت مؤخرا فى 2014 عن انه لا توجد سيدة واحدة فى هيئة مكتب نقابة المهندسين والذى يحتوى على سبعة مقاعد بينما نجحت المراة فى الحصول على مقعد نقيب (رئيسة لنقابة فرعية) فى محافظة الاسكندرية والشرقية وتمثيل ضئيل فى مجلس النقابة العامة والذى يضم 63 **عضوا.**

وفي الوقت الذي تبلغ فيه عضوية المرأة في نقابة المرشدين السياحيين 26%، قد ضم مجلس نقابة المرشدين السياحيين في الدورة 2002- 2005 امرأة واحدة ضمن المجلس البالغ 9 أعضاء، ويضم في المجلس الحالي سيدتين، أي أن نسبة التمثيل الحالي للنساء بالنقابة هي 22%. أما بخصوص نقابة المهن السينمائية فقد بلغت نسبة المرأة إلي اجمالي العضوية 28%، فلم يضم مجلس النقابة أي سيدة.

اما عن باقى النقابات فالامر لم يختلف كثير فقد علي الرغم من أن عضوية النساء في نقابة المهن الرياضية تبلغ 22.7%، إلا أن مجلس نقابة الرياضيين قد ضم في الدورة 1997- 2001 سيدتين فقط.

ولا يذكر هنا سوى المرآة الوحيدة التي نجحت في أن تكون نقيب الاجتماعيين "ثريا لبنه " والتي ساندتها الحكومة المصرية بشكل تام للحفاظ على منصبها رغم الطعون العديدة المقدم ضدها لأسباب سياسية واستمر في المنصب حتى وفاتها المفاجئة [144].

خلاصة:

بشكل عام وجدنا انخفاض نسبة مشاركة العمال في النقابات العمالية. ففي الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تبلغ نسبة العمال المشتركين به 13% فقط من العمال المشتغلين، ولا توجد لدينا معلومات نستطيع الاستناد إليها بخصوص المشاركين في الاتحادات والنقابات المستقلة نظرا لحداثة عهدهم، والكثير من المشاكل التي يواجهونها. بالإضافة إلي أن عدم الاعتراف الحقيقي من قبل الدولة بهذه النقابات جعلها لا يوجد لديها أي إحصائيات لا عن عضوية هذه النقابات، ولا تركيبها.

---

142 - طاهر أبو النصر "المرأة والنقابات المهنية"، ورقة مقدمة لورشة عمل "المرأة المصرية وصنع القرار" القاهرة 26-27 سبتمبر 2012، المركز العربي لاستقلال القضاء.

143 - طاهر أبو النصر "المرأة والنقابات المهنية"، ورقة مقدمة لورشة عمل "المرأة المصرية وصنع القرار" القاهرة 26-27 سبتمبر 2012، المركز العربي لاستقلال القضاء.

144 - طاهر أبو النصر "المرأة والنقابات المهنية"، ورقة مقدمة لورشة عمل "المرأة المصرية وصنع القرار" القاهرة 26-27 سبتمبر 2012، المركز العربي لاستقلال القضاء.

كما أننا لم نجد معلومات عن نسبة عضوية النساء في النقابات العمالية التابعة للاتحاد العام، إلا أننا قد لاحظنا انخفاض نسبة وجودها في مجالس إدارات النقابات بالمقارنة بنسبة وجودها في المشتغلين. ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة المرأة 14% من المشتغلين، فإن نسبة تواجدها في مجالس إدارات النقابات العامة في اتحاد نقابات عمال مصر كانت 7% فقط، كما أن نسبتها كرئيسة نقابة في النقابات التابعة له كانت 2% فقط.

كما لاحظنا انخفاض نسبة وجود المرأة في المراكز القيادية للنقابات المهنية بالمقارنة بوجودها في عضوية هذه النقابات، ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة النساء في عضوية نقابة المهن التعليمية 50% من العضوية وجدنا نسبة تواجدها في مجلس إدارة النقابة العامة هي 10% فقط. في السنوات الأخيرة ارتفعت نسبة المرأة في مجلس إدارة نقابة الصحفيين فوصلت إلي 15%، إلا أنها تظل نسبة منخفضة بالمقارنة بنسبتها في عضوية النقابة نفسها والتي تصل إلي 30%. وعلي الرغم من ذلك فهي تعتبر أفضل من الكثير من النقابات المهنية الآخري كنقابة المهن العلمية التي تبلغ نسبة عضوية المرأة بها 34% بينما لا يوجد لها أي تمثيل في مجلس إدارة النقابة.

ما زال التراث التقليدي موجود، ففي معظم الأحيان تنحصر مهام المرأة سواء في الحزب أو في النقابة بمهام معينة ومحددة، وهي مهام مساندة في معظمها للرجل، وتأتي تلك الرؤية لهذه المهام للمرأة من الواقع الذي تعيشه ، والمتأثر بالعادات والتقاليد التي ترى المكان الأنسب للمرأة هو خلف الرجل، حيث ينظر إليها على أنها الضلع الضعيف الذي يجب حمايته ولا ينبغي تعريضه لأي نوع من المخاطر، فتعمل الاحزاب والنقابات على تعزيز هذا التوجه عبر خلق جسماً خاصاً بها داخلها لتعمل المرأة من خلاله (لجنة المرأة) فى الاحزاب او (لجنة المرأة والطفل) فى النقابات ؛ مما ساهم في فرض قيود عليها.

إلا أن حالة الحراك الاجتماعي والسياسي التي سبقت ثورة 25 يناير، كما أن أحداث الثورة نفسها قد مهدت الطريق لدور جديد للمرأة سواء علي المستوي السياسي أو النقابي، والذي رئينا بوادره في تولي بعض النساء مناصب الأمين العام أوالأمين العام المساعد أو رئيس الحزب. كما لمسنا بدايات تغيير في صفوف النقابات المستقلة التي نشأة بعد الثورة من تولي المرأة لمناصب مختلفة تماماً عما كانت محصورة فيه سابقاً. وقد حدث تغيير وإن كان أقل من المأمول ولكنه مؤثر في النقابات المهنية، مثل وصول المرأة لمنصب أمين عام نقابة هامة مثل نقابة الأطباء.

وإن كان أمام المرأة في النقابات المستقلة والمهنية مشوار طويل، فدور المرأة في النقابات مرتهن بمدي الديمقراطية في التنظيم بشكل عام، والقاعدية والفاعلية. وكذلك مرتهن بمدي تطوير مهارتها وتدريبها لكي تستطيع التواجد بشكل حقيقي وسط زملائها وتستطيع تمثيلهم والدفاع عنهم وعن حقوقهم، وألا نعتمد كثيراً علي مجرد تمييزها من خلال نظام الكوته.

الباب الرابع

نتائج وتوصيات

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الورقة فيما يخص وجود المرأة في الأحزاب و النقابات:

1- رغم التطور سواء في عضوية المرأة في الأحزاب أو في مواقع اتخاذ القرار بعد الثورة وفي السنوات السابقة عليها مباشرة، إلا أن وجود المرأة ما زال هزيلاً.
2- ما زالت نسبة وجود المرأة في مراكز اتخاذ القرار علي المستوي القومي، وعلي مستوي التشريع ضعيفة لا تعبر عن وجودها الحقيقي.
3- نسبة تمثيل المرأة في المجالس التشريعية منذ السماح للمرأة بالترشح وحتى الآن، ضعيفة جدا، إلا في الأوقات التي يكون فيها كوته للمرأة ولكن بعد إلغاء الكوته مباشرة تعود للانخفاض مرة آخري.
4- السياسات والقوانين القمعية تؤثر بالسلب علي المشاركة السياسية للمرأة، كلما كان هناك ديمقراطية أكثر كلما كان هناك مشاركة أفضل للمرأة.
5- علي الرغم من مطالبة كل القوي الثورية ومنظمات المرأة بأن تكون النسبة الأكبر في الانتخابات البرلمانية بالقوائم، إلا أن القانون ضرب بكل ذلك عرض الحائط. مما ينتظر سيطرة الفلول وأصحاب الأموال علي المجلس النيابي القادم.
6- في حالة وجود المرأة وتميزها سواء في بيئتها الطبيعية أو عملها، كلما كان هناك أمكانية أفضل لوجودها في مراكز اتخاذ القرار خصوصاً في الأحزاب ثم النقابات، كذلك تكون أمكانية اختيارها للترشح في الانتخابات عالية، كما أنه يكون لها فرصة للنجاح.
7- وجود المرأة سواء في العضوية أو المركز القيادية في الأحزاب التي تأسست بعد الثورة أضعاف نسب وجودها في الأحزاب القديمة التي نشأت في ظل التعددية المقيدة فتحولت لمجرد مقرات وجرائد في بعض الأحيان.
8- دور المرأة في الحركات الاحتجاجية سواء السياسية أو الاجتماعية أكثر تميزا، وإمكانية وصولها للمراكز القيادية في هذه الحركات أفضل من الأحزاب والنقابات التي تمتاز بدرجة عالية من البيروقراطية في مصر، لدرجة انصراف الناس عنها والبحث عن أشكال آخري ممكنة للتأثير في السياسة العامة.
9- تظل مسألة مشكلة البطالة وسط النساء عامل هام ومؤثر سواء في وجودها داخل النقابات أو وجودها داخل مراكز صنع القرار بهذه النقابات.
10- هناك قطاعات كبيرة من المرأة العاملة لا تنضوي تحت مظلة نقابية، وذلك بسبب وجود نسبة كبيرة من عمالة المرأة في القطاع غير الرسمي والذي يعتبر بطبيعته غير منظم، هذا بالإضافة لعدم وجود مظلة حماية قانونية لهم كعاملات المنازل وعاملات الزراعة البحتة .

11- وجود النسبة الأكبر من عمالة المرأة في أعمال هامشية يجعلها غير مؤهلة للعب دور قيادي في مسار النقابات، أو التواجد في مراكز اتخاذ القرار بها.

12- مما سبق يتضح أن أمكانية وجود المرأة في المستويات القيادية وفاعليتها قد تصل للضعف في حال وجود ساحات منافسة حرة بعيداً عن القيود والتدخلات الأمنية والإدارية. فقد تمكنت المرأة من شغل معظم المواقع القيادية في الاتحاد المستقل وخصوصاً علي مستوي المكتب التنفيذي، بعد أن كان دورها في الاتحاد العام يقتصر علي لجنة المرأة والطفل فقط.
13- ضعف تمثيل المرأة في مجالس إدارات النقابات المهنية عن مثيلاتها في النقابات العمالية، وذلك بسبب فرض الهيمنة والتحكم من قبل الدولة علي النقابات المهنية.
14- في التجارب السابقة كان للسمات الشخصية للمرأة ولمستواها التعليمي والمهني دور هام في وصلوها للمواقع القيادية للنقابات سواء المهنية أو العمالية، سواء علي مستوي النقابات القاعدية في الاتحاد العام أو علي كل المستويات في الاتحاد المستقل.

15- ما زال هناك فرق بين القيادة في الحركات الاحتجاجية وما بين الوصول لمراكز قيادية في مجالس إدارات النقابات، والمرأة في ذلك مثلها مثل الرجل بسبب تعسف الدولة ومحاولة إبعاد أي ممثل حقيقي لزملائه سواء علي مستوي النقابات العمالية أو المهنية.

16- لاحظنا أنه في كل أشكال التنظيم ، أو حتي في الحركات الاحتجاجية حتي التي تقودها النساء لم ترفع بعد مطالب المرأة العاملة، فلم نسمع برفع مطلب يخص إنشاء حضانة في موقع العمل، أو مطلب خاص بمساواة الرجال بالنساء في الأجور أو الترقيات حتي في الأماكن التي يوجد فيها تمميز ضد النساء. علي سبيل المثال في إضراب عمال غزل المحلة لم يرفع المطلب الخاص بمساواة العاملات بالعمال فيما يخص حق السكن، حيث تحتوي لائحة الشركة تمييز ضد النساء في هذا الشأن.

17- عدم وجود معلومات وإحصائيات كافية خاصة بأعداد النساء في عضوية الأحزاب، والنقابات العمالية وكذلك في بعض الحالات في النقابات المهنية. كذلك عدم وجود معلومات وإحصائيات تخص سواء وجود المرأة في مجالس إدارات سواء النقابات المهنية أو العمالية.

توصيات

توصيات للسلطة التشريعية

1- الأخذ بنظام الانتخاب بالقوائم النسبية باعتباره النظام الأكثر استجابة لضعف التمثيل السياسي للمرأة المصرية وبقية الطبقات الضعيفة حتي الآن، وإلزام الأحزاب بوضع النساء والعمال وغيرهم من الطبقات والفئات الضعيفة في رؤس القوائم، أو في مواقع متقدمة.

2- الأخذ في الاعتبار ضرورة تخصيص حصة للمرأة في المجالس الشعبية المحلية عند تعديل قانون الإدارة المحلية الحالي (القانون 43 لسنة 1979) .

3- تعديل قوانين النقابات العمالية والمهنية (القانون رقم 35 لسنة 1976 ، والقانون رقم 100 لسنة 1993)، وكذلك القوانين الخاصة بتنظيم الأحزاب ليسمحا بوجود تمثيل منصف للمرأة في مجالس إدارة هذه النقابات، ومراكز اتخاذ القرار في الأحزاب، ولتكن نسبة تواجدها في هذه الأماكن هي نفس نسبة عضويتها في الأحزاب والنقابات .

4- تشديد العقوبات القانونية على توظيف الوسائل غير المشروعة في حسم العملية الانتخابية كذلك في حالات استخدام العنف.

5- تشديد العقوبات فى جرائم التحرش الجنسي وخصوصا فى إطار العمل وتشديد العقوبة إذا كان الفاعل من الرؤساء فى العمل أو صاحب العمل .

6- إقرار تعديلات تشريعية تؤكد على النزاهة في العملية الانتخابية وتضمن وجود هيئة مستقلة ومحايدة مسئولة عن العملية الانتخابية .

7- إقرار قانون الحريات النقابية المطروح من النقابات المستقلة ومن منظمات المجتمع المدني، وكذلك قانون الجمعيات الأهلية.

8- إلغاء كل القوانين المقيدة للحريات وللحق في التظاهر والإضراب والاعتصام.

9- إلغاء كل التشريعات التي تسمح بتدخل السلطة التنفيذية سواء في شئون الأحزاب أو النقابات.

10-تغيير قانون العمل لكي يكون قانون اجتماعي يحمي العامل بشكل عامل علي اعتبار أنه الطرف الأضعف في علاقة العمل، كذلك حماية الفئات الضعيفة مثل المرأة والطفل وذوي الإعاقة. قانون ينهي مشكلة الفصل التعسفي للعمال، وينهي علاقات العمل المؤقتة، ولا يميز سواء بسبب الدين أو المعتقد والجنس أو الإعاقة أو الانتماء السياسي والاجتماعي، أو بسبب الانتماء النقابي أو لأي سبب آخر سواء في حق العمل أو في الأجر أو شروط العمل....

11-النص في القوانين الانتخابية علي إنشاء صناديق تمويل وإقراض خاصة بالأغراض الانتخابية والحزبية، فتعمل تلك الصناديق على تمويل النساء المرشحات سواء أولائك اللواتي يترشحن بصفة شخصية أو اللواتي يترشحن عن طريق أحزابهن إلا أن الدعاية قد تكون غير كافية.

12-ضرورة تضمين كل التشريعات إلزام كل الجهات سواء أحزاب أو نقابات أو غيرها من أن تعلن للعامة كل الإحصائيات الخاصة بعددها، ومراكز اتخاذ القرار وكافة المعلومات، علي أن تحتوي في كل حالة علي وضع المرأة، وتعدادها ونسب مشاركتها.

توصيات للسلطة التنفيذية

1- وضع سياسات اقتصادية عادلة تضمن القضاء علي مشكلة البطالة سواء وسط الرجال أو النساء، والتنبه للقضاء علي كل أشكال التمييز ضد النساء سواء في نوع العمل أو الأجر أو الترقي في العمل أو غيره، بل ومساعدتها علي ذلك.
2- التعامل مع مشكلة العمالة غير المنتظمة، بحيث يمكن تنظيمها وجعلها لها حقوق في التأمين الاجتماعي والصحي وغيرها من الحقوق.
3- العمل علي وجود حضانات جيدة وبأسعار مدعومة (وإن كانت مجانية يكون أفضل) في كل الأماكن وبالذات الفقيرة لكي تودع فيها النساء أبنائها، علي أن تعمل لحين انتهاء مواعيد عمل النساء.
4- العمل على التغيير السياسة العامة في أنماط التنشئة الاجتماعية التي تُمارس على الأفراد منذ الصغر، والتي تساهم في تقسيم الأدوار بناء على غاية المؤسسة الأبوية، من خلال البرامج الثقافية والتوجهات والأدوات الاجتماعية؛ عبر التأثير على ضرورة محاكاة التراث الحضاري والاجتماعي للعصر ومتطلباته, ويجب وضع خطط طويلة وقصيرة المدى لتفعيل دور المرأة في المجتمع لبناء مجتمع ديمقراطي.
5- وضع سياسة إعلامية تساعد على تغيير النظرة المجتمعية إلى المرأة خاصة وأن هذه النظرة لن تتغير بين عشية وضحاها وإنما يحتاج الأمر إلى جهد ومثابرة لتحقيق وضع أفضل للمرأة المصرية على مختلف المستويات.
6- إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة والتي تحرمها من الوصول للمواقع القيادية في الحكومة والقضاء.
7- إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بشئون المرأة كي تقوم بدورها بالطرق المختلفة كحملات التوعية والتثقيف وغيرها, ويجب أن تستهدف هذه الحملات النساء والرجال معا لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن المرأة.
8- تفعيل دور وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والهيئات الحكومية ووضع إطار تشريعي يحكم عملها ويحدد مهامها .
9- الاهتمام بتحسين الظروف الاقتصادية للمرأة.
10-تخصيص مصدر تمويل لنفقات الحملات الانتخابية التي تخوضها المرأة المؤهلة للعمل السياسي، وبناء على تزكية من الحزب التابعة له أو اللجان النقابية أو العمالية أو الغرف التجارية أو الغرف الصناعية أو الجمعيات الأهلية غير الحكومية.
11-اعتماد التنمية البشرية للمرأة المصرية ضمن إستراتيجيات وسياسات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبارها مكونًا أساسيًّا من مكوناتها جغرافيًّا وقطاعيًّا.

<u>توصيات للجهات التى تدير وتشرف وتنظم الانتخابات</u>

1- ضبط إدارة العملية الانتخابية عن طريق تحديد ضوابط قوية لاستخدام المال في العملية الانتخابية و تحديد ضوابط تمنع استخدام العنف أو تشويه المنافسين وخاصة النساء في العملية

الانتخابية, و تحديد ضوابط لتجريم شراء الأصوات الانتخابية,و تنفيذ الضوابط الخاصة بنزاهة العملية الانتخابية.

2- تيسير إجراءات مشاركة المواطنين في الانتخابات وبخاصة النساء ولتفعيل ذلك بتيسير إجراءات إثبات المواطنين الساقطين من القيد, تنقية كشوف الانتخابات بشكل مستمر, و ميكنة العملية الانتخابية في مختلف مراحلها بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية.

توصيات للأحزاب

1- على الأحزاب السياسية العمل على دعم النساء داخلها والاهتمام بهن وبتنمية قدراتهن السياسية وترجمة مشاركاتهن إلى وصول فعلي لمواقع اتخاذ القرار سواء داخل المستويات الحزبية المختلفة وكذلك على القوائم الانتخابية وذلك بدون انتظار قانون ملزم للقيام بذلك. فإذا كانت الأحزاب في مصر تنادي بالدولة المدنية التي لا تفرق بين مواطنيها على أساس الجنس أو الدين أو العرق، فإن أولى خطوات تحقيق ذلك هو ضمان مشاركة سياسية مساوية لنصف المجتمع والذي بدونه لا تستقيم حياة نيابية وديمقراطية سليمة.

2- على الأحزاب ضرورة مراجعة أجندتها وترتيب أولوياتها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوطنية والعمل على إعادة تنظيم هيكلتها وأنظمتها الداخلية بهدف كسر تعزيزها للأدوار التقليدية للمرأة ، ولإعادة تقسيم الأدوار والمواقع ما بين أعضائها بعيدا عن المعتقدات والتقاليد الاجتماعية.

3- أن تؤسس الأحزاب رؤية وأجندة جديدة حول المرأة ، والآلية التي يمكن أن تستوعبها فيها كفرد ليس ممنوعا عنه أيا من الأدوار والممارسات بناء على جنسه؛ وإنما المعيار هو الكفاءة.

4- على الأحزاب السياسية العمل على إعادة تأهيل كوادرها النسويه وفسح المجال لها داخل الحزب لممارسة ادوار رئيسية وقيادية, و تطوير برامج حزبية تهدف إلى استقطاب الكادر النسوي للحزب وتعزيز الكوادر الموجودة.

5- ضرورة قيام الأحزاب بإعادة صياغة أنظمتها الداخلية بحيث تحدد آليات عملية وملزمة لانتخاب المرأة فى المواقع القيادية فيها، وذلك لحل مشكلة تعاقب الأجيال وإعطاء الفرصة للأجيال الشابة وتمثيل الجميع. ووضع نصوص صريحة وواضحة لذلك.

6- لتحقيق تمثيل أفضل للمرأة على المستوى السياسي يجب العمل على بناء كوادر سياسية نسائية على المستوى المحلى(المحليات) بحيث يمثل بداية لترقى المرأة للوصول إلى مستويات أعلى ولكي تجد الأحزاب مرشحات قويات قادرات على المنافسة والفوز فى الانتخابات.

<u>توصيات للنقابات</u>

1- على النقابات تحديد الاحتياجات لتطوير مشاركة النساء وذلك برصد احتياجات النساء فى العمل وخاصة الاحتياجات التي تساعدهم على البقاء فى العمل وعدم التسرب منه وإعانتهم على أداء إعمالهم والانخراط فى النشاط النقابي والضغط من أجل وجود الخدمات المعاونة للنساء مثل دور الحضانة وتوفير وسائل مواصلات آمنة لتطوير مشاركة النساء .

2- أن تؤسس النقابات رؤية وأجندة جديدة حول المرأة ، والآلية التي يمكن أن تستوعبها فيها كفرد ليس ممنوعا عنه أيا من الأدوار والممارسات بناء على جنسه؛ وإنما المعيار هو الكفاءة.

3- تطوير الأنظمة الداخلية نحو المزيد من الديمقراطيّة والمزيد من المشاركة بحيث تصبح عملية اتخاذ القرار يساهم ويساعد فيها الجميع عبر مستويات تنظيمية مختلفة و تعديل اللوائح والنظم الداخلية لتضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الأعضاء والتأكد من إجراء انتخابات عادلة ونزيهة من دون تدخل أي طرف خارجي والعمل على مراقبة الانتخابات من قبل طرف خارجي مستقل ليس ذات مصلحة و اعتماد الشفافية .

4- تعزيز مشاركة النساء في النقابات، عبر تدابير التمييز الايجابي سواء بتخصيص كوتا أو غير ها من صور التمييز المؤقت، بما يتناسب مع نسب تواجدها في النقابات.

5- الاهتمام بإعداد الكوادر النقابية وبناء قدراتهم التنظيمية والنقابية مثل مهارات التفاوض وغيرها من المهارات التي لابد أن تتوفر فى القيادات النقابية من النساء .
6- توفير المناخ الآمن للنساء فى العمل واهتمام النقابات بوضع تدابير حماية للنساء من خلال اللوائح ومن خلال تدخلات النقابة المستمرة لحماية النساء .
7- العمل علي أن تكون مواعيد الاجتماعات النقابية والتدريبات وغيرها متناسبة مع ظروف المرأة ووضعها في بيئتها الاجتماعية، خصوصاً في بداية دخولها للعمل النقابي.
8- ضرورة عمل صندوق داخل كل اتحاد أو نقابة يكون جزء من اختصاصه صرف أجور العمال والعاملات اللذين يتعرضون للتعسف أو الفصل التعسف يسبب نشاطهم النقابي، أو أي نشاط له علاقة بالمطالبة بالحقوق. وذلك للحفاظ علي هذه القيادات حتي تستطيع هذه الاتحادات الحد من سياسات الفصل التعسفي، وإجبار أصحاب الأعمال علي عودتهم لأعمالهم.

<u>توصيات لمنظمات المجتمع المدنى</u>

1- على منظمات المجتمع المدني المصرية أن تبذل مزيد من الجهد لدفع الحكومة المصرية إلى التعاون بصورة أكبر مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص بما يضع الحكومة دائما أمام التزاماتها التعاقدية والأخلاقية في هذا المجال .
2- ضرورة أن تركز المنظمات المعنية بالمرأة على العمل على ارض الواقع والاهتمام بالمشكلات الفعلية التي تواجه المرأة المصرية يوميا وبخاصة التي تواجه الفئات الأكثر تهميشاً.
3- تشكيل جماعات ضغط، تعمل من خلال النضال السياسي للضغط علي مؤسسات الدولة على إعادة صياغة الأنظمة القانونية بما يضمن تمثيلا عادلا للمرأة فى جميع المناصب القيادية داخل السلطات فى الدولة وداخل دوائر صنع القرار فى النقابات والأحزاب .
4- فتح حوار حقيقي جاد بين الجميع للوصول إلى ميثاق شرف تلتزم به جميع الأطراف بما يضمن ليس فقط نزاهة العملية الانتخابية واحترام نتائجها ويضمن مبدأ تكريس التداول السلمي للسلطة، ولكن أيضا وضع المرأة فى سلم القوائم الانتخابية لضمان التمثيل.
5- ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بقيادة عملية تغيير ثقافي في المجتمع مع التركيز على قطاع المرأة من خلال نشر وتعزيز مفاهيم المواطنة وما يترتب عليها من أولويات انتماء ووعي بالحقوق والواجبات، ويجب أن تستهدف هذه الحملات النساء والرجال معا لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن المرأة .
6- تقديم الدعم الفني والقانوني الإعلامي لمساندة الفئات الأكثر تهميشا على ممارسة حقهم في التنظيم من خلال تكوين والانضمام إلى النقابات .
7- فضح سياسات التعسف والفصل التعسفي التي تمارس ضد القيادات العمالية بشكل عام، وفي القلب منها النساء، والضغط من أجل تغيير القوانين حتي لا يسمح لأصحاب الأعمال بالفصل التعسفي كما هو حادث الآن، والضغط من أجل صرف أجور المفصولين تعسفياً من قبل صندوق الطوارئ بوزارة القوي العاملة لحين عودتهم للعمل.